
King Saud University 1957

امتحان الأذكياء، تأليف محمدبن بير علي البركلي الرومي، محيي الدين سنة ٩٨١هـ. خط القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

١٢٣ ق

١٥س ٢١x١٦سم

نسخة جيده، بها اثر رطوبة وبلل، خطها تعليق حسن. طبع.

الازهرية ١١٣٠:٤، دار الكتب المصرية ٢:٧٩

١- النحو، اللغة العربية ١- البركلي، محمدبن بير علي سنة ٩٨١هـ ب- تاريخ النسخ ج- شرح لب اللباب للبيضاوي.


امتحان الاذكياء
مما ملكه الفقير الى
رحمة القدير
مخطوطات
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم على السراج المنير المصطفى وعلى آله وعلى من تبعهم واقتفى وصدق وعلى الهم راضي عنهم الذين هم احوال الصفا وابناءهم الذين هم اصحاب الوفا وبعد فلما اردت ان اذكر من الكتاب اللب المنسوب الى الامام الاوحد عمر القاضي البيضاوي عليه رحمة العزيز القوي سألني بعض احبتي ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والتوضيحات من معانيه ويبين ما له وعليه وما فيه مشتملا على نكتة دقيقة ورموز خفية تشحذ الاذهان واختبار الاذهان وتنشيطا للطلاب وترغيبا لاولي الالباب موجزا غاية الايجاز بلا اخلال متسهلا للضبط والحفظ بلا املال عاريا عن المشهور ... والواضحات خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح وتمييز لعمري ان هذا العزيز قلت اني مشغول بما سواهم وما الفائدة فيه الخمود العراقل

من القليل

من القليل وقد نوى الرحيل الرحيل وقد غلب على علماء الدهر العناد والكبر فلما اردت رد سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم نادى سري انهم ابناء سائلون والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك ربك يتيما فاوى ووجدك عائلا فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فاستجبت لهم من غير تركك ما انا فيه جواف بهذا الحال الشبيه ولكن تفرغت الى حتى هو عليه ما بقي يسير وما من ممكن عليه بعيد انه على كل شيء قدير وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكل حي غيره تعالى يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه تعالى صدقا فهو يجيبه حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل

الحمد لله الذي رفع اي يرفع على درجات الجنان او شرف وكرم الى زمين المعتقدين بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق بالي زمين وتوحيده برفع بمعنى ان الرفع بسبب الواحدانية اذ الشركة ترفع النظام والرفعة بعيد لفظا ومعنى اي بالامور المنسوبة الى وحدته كعدم الشركة في الوصفية والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرع رفع ... السموات

والارض اللازم للشركة والالف والنون من تغييرات النسب
ولم يجعل الياء للمصدرية لاحتياجه الى التأويل لكون الوحدة مصدرا
فيضيع العدول عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الوحدة النافي
لبقة الرسول ح في الي زمين معا ازيهم ليس عرفوعين وتوهم
كون المراد الوحدة من طريق العدد وليس كذلك اذ هي غير صفته
تعالى بل مولازم ... ما الا جزئي حقيقي ولذلك قال في الفقه الاكبر
والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك
له ومراده نفي المراد به لنفي الوحدة العددية وانه كثر مفضلة من
برفع فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره واحب ...
الوجوب عليه او ايجابه اياه او بالي زمين ولا يمنع منه تعدد الي والاحد
بغير عطف لاختلافهما معنى اذ الاولى للالصاق والثانية للسببية
فيكون اشارة الى افعال العباد وان كانت قلبية منه تعالى لا
منهم والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب التنازع
بان يحذف احدهما حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان مع
ثالثة هي ذكر المنة ونفي العجب اللازم للمذهبين وخفض قدر كان
البيان او اذل وحقر فالفعلان يجاز ان من جهة الصيغة او المادة
المشركين المردودين في وحدانيته وبعلم حال الكافرين بطريق اولى

وجزائهم الى الجحيم صلة الجر فقط بعد له متعلق باحد الثلثة او
على التنازع وتأخيره لاجل السجع ومعنى الثاني وهو
ابعد بها ان شكاهم بخلق الله تعالى لا بخلقهم ولكن ذلك الخلق
عدل لكونه تصرفا في الملك اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا
في ملك ولا ملك للغير ثم الراجي او البرية الصلوة والسلام
والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف لا علم
وعلى تكريره ليفيد نوع الاستقلال فيكون ابلغ وتمامه
منهي عنه اله وصحبه هو من الصاحب كالركب من
الراكب ... وسيجئ الغر جمع الاغر بمعنى الشريف
وهو في الاصل صاحب الغرة وهي البياض في الجبهة
الكرام جمع كريم ومحا الرفع والجزم والخفض والجر والعدل
براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود
وقد اعتنى بها المتأخرون وتكلفوا غاية التكلف وهي من
المحسنات البديعية خارجة من البلاغة ولما كان بحث
النحو عن الكلمة الواقعة في الكلام من حيث الاعراب
والبناء بدء بتعريفها ثم بتقسيمها ثم بتعريف الكلام المركب
من افرادها فقال الكلمة لانها للجنس والحقيقة من

حيث هي هي ولام غ للعهد للزوم كونه حصة من

الجنس وههنا ليس كذلك وتأديها للوحدة الشخصية

الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة لا تنافي بينها وبين الجنس

لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض

او الكل وانما التنافي بينها وبين [illegible] الوحدة الشخصية

الجزئية والجنس واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست من معنى التاء

في مثلها بل الاولى احد معنيها في كوده [illegible] استغراد [illegible]

فحصة بالكسرة وقولهم التاء في مثل ثمرة [illegible] والواحد

لا تقتضي التنافي بل الاختلاف [illegible] بينهما نعم فرق [illegible]

ونحو غرة وثمرة بان الوحدة ماخوذة في الحقيقة الاولى [illegible]

ثم كلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير

في القلوب ما اي شيء اذ لا ضرورة الى التخصيص اذا الدوال الاربع

يخرج بمعنى ان لم يخرج بوضع او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من

اقسام اللفظ ليكون افيد ووجه العدول الاختصاص على التعريفين

فانجاز ارادة اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به زنقول هو في الاصل

بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم

معتمدا على المخرج وتوقيف دوري ولا مجال ههنا للجواب المشهور

في اشتاله

في اشتاله وهو كون المراد بما في التعريف لغويا كما لا يخفى

والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها

اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب من جعل الحرف

نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق

بالقبول والضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة

انما هي في حكمهما من حيث انها تقع محكوما عليها وهو كذا

ومعطوفا عليها ونحو ما فيجب خروجها عن تعريف اللفظ الكلمة ويجب

خروج زيد الشيخ عن تعريف الاسم ونظيرها الجمل الواقعة

مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات

وتاويلها لا باسمي والتحقيق ان الكلمات المستترة قواعدها

دالة بصيغها عليها بل فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده

واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان كل فعل او شبهه لا بد لها

من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة بالعلمية

كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوفه والاصوات

اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان مراد من

قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت اليس

بموجود اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر او لا احتمال

لغرابتهما وهذا ظاهر جدا ولكن خفي على بعض فظن انه من مقولة

اخرى فقال لا ادري من اي مقولة هو على بعض حيث قال

فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا

[illegible] وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير

الصوت فقوله ليس من مقولة [illegible]

ليس على ما ينبغي فاحفظ [illegible] على [illegible] البعض

الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فكتب قولي بلفظه [illegible]

[illegible] غلط فاحش [illegible] الخارج [illegible]

ومرفوعا ومعطوف عليه الى غير ذلك [illegible] وذكر [illegible]

مدلول ذلك الامر الاعتباري [illegible] المسكن الحكمي [illegible]

قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يحمل الى [illegible]

جزء الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا غريبة [illegible] الوضع اللغوي

تعيين الشيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم به والوضع

اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه

ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند اطلاق

الوضع هو الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه

او مناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات والمحرفات

عن

عن الوضع غلطا ومقتضيات الطبع وبقي الحرف لان احتياجه

الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين

فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا

ولا نوعيا كذا ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال

[illegible] بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله

في غيره اذا وجد [illegible] العلاقات المعتبرة ولكن هذا

استعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا [illegible]

في الاصطلاح فظهر ان الوضع يختص الحقيقة وان الاستعمال

يعم [illegible] المجاز والكناية مفردا حال من ضمير وضع وهو

[illegible] لفظ معناه نخرج به المركبات كلامية او غيرها

[illegible] زلت فيها الاقدام

وتحيرت افهام الاقوام لا بد من بيانها اظهار اللحق وارشاد

[illegible] فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم

اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري

والمطرزي خصا لفظ دلالة معنى مفرد وضع وابن الحاجب

ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع والتفتازاني حذف

المعنى ايضا ان دلالة الوضع على المعنى وضع منها عليها وان كانتا

الزاهيين لذكره في مفهومه كما سبق دونها وبدل اللفظ وقد
او الدالة
سبق وجهه وتميز الحق منها يستدعي مقدمة هي ان المعرف
نلئه لانه اما ان يقصد به تميز صورة حاصلة عن عداها اولفظي
حقه ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب
يجوز التعاكس نحو الغضنفر الاسد وان لم يوجد رسم مركب
لا يقصد تفصيل بل تعيين المعنى وهو في حكم المفرد ووصف بالتراد
تبعا وهذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى فلذا سمي لفظيا ويستعمله
ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان في الحقائق الموجودة
فما بجميع الذاتيات تحديد حقيقي تام ان بجميعها وناقص ان
والا فرسم حقيقي وتحديد الحقائق متعسر بل متعذر فان الجنس
شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة وان كان في المفهومات
والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح
لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه به يسمى حدا اسميا
وما كان خارجا عنه كان عرضيا وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها في غاية
السهولة كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه فقول الزائد مقدم
فان قصد ان قبل اصطلاحا من كل وجه لكن نقض لا استلزام المذكور
فالقول لا لأنه الالتزامية مهجورة في التعريفات او اكتفاء بالبعض لحصول
ع لا لاستلزام

التميز

التميز عن جميع ما عداه فحده ناقص والتام اولى وان لم يقبل حملا
واراد تجديد الاصطلاح فذلك وان كان لا مشاحة في الاصطلاح غير
من الشيخ اي الجلي
مقبول بلا داع وان قبل بحسب التناول والتميز لا بحسب المفهوم
بان قال المراد تميزه عن جميع ما عداه فذلك يحصل بما ذكرنا الا ان ما
مطلوب تمهيد كلام منه يمكن ينبغي ان يقتصر على لفظين نحو لفظا
مفردا او موضوع اذ الموضوع في المركبات هيئة وهي ليست بلفظ كما سيأتي
ولو سلم فالمتبادر منه الشخصي كما ذكرنا في التعريف والتعريف يجب
حمله على المتبادر والثاني انهم اختلفوا في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان
وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه على معنى وعدهم من اقسام العلم المعدود
من اقسام الكلمة ووجه الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم
مركب من كلمتين قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني
في حاشية المتوسط
لتحديدها بالكلمة كالزمخشري والمطرزي والانسب بقواعد العربية وبمقصدها
وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق
اقول وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن
وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءني
زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا وفي الباقي يجري على الاول فقط والثاني مشغول
بالحكاية لا يتغير والحق عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم
وهو كون مثل عبد الله كلمة

قوله والانسب الخ العطف على مناسب التقدير قوله
لتحديدها وجه الانسبية ان المقصود من علم النحو
معرفة احوال اللفظ وتصحيحه والخوض من حيث الاعراب
والبناء فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى رأسا بالمرة
اطوى

على معنى اصلا فصار كزاى زيد لكنها لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز منها ايضا
ولو كفى دلالة قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلالة
وضع لمعنى وصور البقاء في الحال الا الانقطاع للاستصحاب والتوقيفات
يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع واتفقوا ان المتبادر من صيغة ... انها حقيقة
فيه ومن اراد ادخال جزء العلم فلا بد له من تعريف ... ايضا
منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان في كون العلم مجموع المضاف
والمضاف اليه صرح به الزمخشري في الكشاف وغيره وذا لا يكون
الا فيما هو معرب ... جزء العلم بل لو كانا كالاسمين وبقي الاضافة ...
العلم المضاف مع الاضافة وحدهما وخرج المضاف الـ... ليس بعلم
البحر يدل على انها كلمة واحدة واما قولهم معرب باعرابين ... الاعراب
ما في اخر الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او علامة الا ترى
ان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة له وان العلم
انما هو المجموع المضاف اليه لا الجزء المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما
جرى الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية
وكونه كلمة في الاصل وان صار الآن جزء كلمة وذلك اولى من
اجراء الاعراب وجعله تقديريا او محكيا كما في تأبط شرا اعلاما وليس

هذا

قوله ايضا منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان مما كان المضاف اليه فيه غير علم قبل الاضافة فان هريرة تصغير هرة وهي اسم جنس ورمضان على وزن فعلان مصدر رمض بمعنى احترق فهما منصرفان قبلها لعدم السببين وبعد جعل المجموع علما جعل غير منصرف لوجود السببين العلمية مع التأنيث في الاول ومع الالف والنون في الثاني لان المعتبر عندهم في اسباب المنع صرف حال المضاف اليه على ما صرح به العلامة التفتازاني في شرح الكشاف سيالكوتي

هذا بالمعدوم من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها
بحيث وكونها في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة نحو جاءني الضارب
زيدا او رجال الا زيد واما قولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين
فمن ترك الالتزام فلا بد من تاويل وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون
قال ابن مالك اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجاز مستعمل
في عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة
فمجاز مهمل في عرفهم مستعمل في اللغة والعرف العام واما مناسبة
ذلك للتحديد باللفظ فقد زيفه ابن الحاجب في شرح المفصل
حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ
لغة فخطأ لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا
ينتهي اليه فليس بشرايه واراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى لا ختصاره
ورفع الايهام انتهى وارادة امكان استقلال اللفظ به في الجملة فينتقض
ببعلبك بل نحو امطر وان اراد ما يعد في العرف واحدا فليس فيه
عرف ظاهر لاستحالة المبتدى ومن ههنا ظهر اختلاف كون ما في عبارة
المفصل عبارة عن اللفظ واراد وما لم يرد عليه اعتراض فبعد تسليم
دلالة الكلام على هذا وجوازه في التعريفات ووجود ما فيها نحن
فيه ذلك فرع الوحدة فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون

والثالث انهم اختلفوا ان تاء التأنيث والفه وحروف المضارعة
وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف الاعراب وهي كلمات
وابعاض فيها وجه الاول دلالتها اخر دائما على معان مفردة وجواز نحو حسنة ووجه
الثاني عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغير البنية ببعضها
وانهم يمنعون دلالتها على معان ويقولون دخولها او كونها جزء صار سببا
لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من الزوائد
لعدم الاطراد واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغير البنية
بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب
كلمات وان دل هيئاتها على معان فلذا اعترضوا بهما على تعريف الكلمة
وتكلف بعضهم بان المراد من المفرد ما لا يدل جزء من اجزائه المترتبة على جزء
ورده بعضهم بانه تمحل لا يشعر به الحد فيفسد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض
فيما سبق وفساد جعل الحركات كلمات واما ما عداهما فما اختلف فيه
فالحق فيه التفصيل فتاء التأنيث ان كانت مطردة بان جاز انتزاعها مع
بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا كظلمة فجزء والف التأنيث جزء ان
في الاسماء كدعوى وصحرى واما في الصفات نحو فعلى وحمراء ففيهما احتمال للاطراد لما
وعدم جواز انتزاعهما مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني
لتخلفه في نحو ضربت فكونهما كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلها احتمالا ورجحانا

ولكن

7

ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والا لزم تقدم
الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة مثلها ان غيرت لكون
الرجحان فيها اشد لانه معناها مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين
كلمة للاطراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف
للاولين واما حروف الاعراب ففي التثنية والجمع كلمات للاطراد
والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما وهذا ما عندي والعلم بالحقيقة
عند الله تعالى وهو راجع الى ما حرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب
ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه
لو دل اي لو وجد جنس الدلالة ذكره غيره فقط بحيث
لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة للاضافة
مثل ذي فان مفهومها بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به
الى جعل الجنس صفة للشيء فلا يحصل الا به فذكر المتعلق في الحرف
لتحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة لتحصل الغاية وسر عدم دلالة
الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية والمقصود
بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين والة لمعرفتهما
حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى اسميا مثلا معنى من في قولك سرت
من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة

دالة لمعرفة حالهما ولهذا لا يصح ان يحكم عليه او به او الوصف ذلك
الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية فقابلا للحكم عليه وبه بمعنى للفظ
الابتداء او نقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى
الحرف ملحوظا في ضمن معنى الفعل والاسم من غير قصد لزم ذكر
المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة ولو
بمعنى ان بقرينة قسيمه والالزم ان لا يوجد الحرف في جواب محذوف
استغناء بما تقدم اي فهو حرف لما تقدم اذ للشرط صدر الكلام والا
اي وان لم يدل بغيره بان وجد دلالة بنفسه ولو تضمنية والالم يدخل كلمة فعل
اي فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني فانه وقع بتقريرنا ان يقال ان اريد
بالدلالة الدلالة المطابقية لزم كون الفعل حرفا لدلالته على الحدث المستقل
والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد في دلالته عليه من ذكر الفاعل
كما بينه الشريف في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم
صدقه على الحرف مع صدقه على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية وان اراد الاعم
لزم ما لزم في المطابقية هنا ولكن في قرينة الحد خفاء لو اقترن اي ما وضع مقترنا
وضعا اي اقتران وضع او زمان وضع او موضوعا باحد الازمنة الثلثة الماضي
والحال والاستقبال ولما كان فصل الفعل من الاسم بالدلالة على
احد الازمنة بالمعية وظاهر هذا لا يفيده بل يقتضي اقتران لفظه وليس كذلك

لابد

لابد من التأويل اي لو دل على اقترانه ان معناه التضمني وهذا للشريف
او لو اقترن معناه في الفهم والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا للجامي
ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة احد الازمنة او دلالته بان اشتمل
على هيئة دالة عليه وهذا لي وهو اظهر فهما واقل تكلفا واقرب للمراد
وبقوله اقترن خرج ما لم يدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل عليه
بنفسه نحو امس وغد والآن وزيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية
المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى وبعت كذا قيل ويمكن
ان يقال هي دالة على الحال والاستقبال اذ الانشاء احداث ما لم يكن ليخرج
اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر والاصوات والظرف واسماء
الفاعل والمفعول لكن قيل وهذا مشكل لقولهم انها في الحال حقيقة وفي
الاستقبال في الكائن فيهما لا في الدالة عليهما والامارة قد تخلف ثم الحق
الحقيقة ان اشتراط الحال بدلالة العقل مثلا مفهوم الضارب من قام
به الضرب لا يصدق على المعدوم وان جميع الاسماء مصدرا او مشتقا او
جامدا مشتملها كونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجازا لاقتضاء مفهومها
تمام الوقوع ومستعمل في الاستقبال مجازا باعتبار الاول واما في الماضي
المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان لا دلالة للاسماء بحسب الوضع
على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا او استعمالا و ا

غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو القبوح والقبوق يبقى مضارع
لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع ولو سلم الاشتراك فالدال على
اثنين دال على واحد واقوى الاشكال بمثل الماضي والمستقبل
اذا لم يرد بهما الزمانان اجاب ابن الحاجب في الايضاح بان احدها
ان المستقبل والماضي يراد به نفس الزمان فاذا قيل الفعل المعنى
مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة والثاني ان دلالتها على الزمان من
حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي الانتظار ونحوه لا باعتبار
واجاب الرضي بان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الذي مضى في
الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض والمستقبل
والحال اقول الاوجه لذكر الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كامس ولا يقال انه
حال مثلا بل حالي بخلافهما او اعلم ان الشراح قيدوا الوضع بالاولي ليخرج
نحو نعم وبئس مما انسلخ من الزمان ونحو ليس مما انسلخ من الحدث
ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها ستعود وفيه منهم نحو يزيد علا ويمكن
ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في تحقق الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة
جنس مانعتها من الثلاثة انواع فيمكن ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع
الجاري اسما ولم يصر اسماء الافعال فعلا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق
~~النقلين والوضعين في الكل ويمكن ان يقال التلبس بين المعنيين~~

ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقل والوضعين في الكل
ويمكن ان يقال التلبس بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة
والاشتراك في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه
حد الاسم بخلاف الاخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما
بسبب المناسبة والشركة فلم يتغير حكمه ولو قال المص لو وزنه
على زمان لكان اخصر واظهر وادفع واجمع ولما اراد المص
الايجاز حذف تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجود
في الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل
والاسم فيه تغيير ترتيب الكافية فقال ومما خص
اي بعض ما خص بالفعل لا جملة مجموع الاشياء المختصة به
على ان حق المبتدا التقديم ما يتعلق به على الخبر وان الواو
داخل على الجزء لقولهم السكنجبين خل وعسل لا على الجزئي
كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض والا
فلا دليل على بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره اما شاملة لجميع افراده او لا والمدلا يكون الا
شاملا والمتعدي ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف و
انفع في نفسه فلذا قدم فقد حرف الدخول الواقع

في الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف
الخاصة عليها كما يصدق عليه والاعجاز مطلوب
والخاصة المنطقية لا يصدق عليها لاشتراط الحمل فيها
قيل وجه الاختصاص كونها لتحقيق الفعل وتقليله او توقعه
او تقريب الماضي وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه
بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فعدم ممنوع وان
اريد المصطلح ففاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث
الفعل وذلك يوقف الامر الاختصاص اذ لم يخبر به الموضع
فيلزم الدور فالصواب فيه وفي امثاله الاستقراء
والجوازم حرفا او اسما قيل لاختصاص الجزم به فانه
لم لا يجوز ان يختص عليها لا نفسها كما ولو قيل لانها اما لنفي
الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي او لتعليق
بالفعل كادوات الشرط فكلها لا تتصور الا في الفعل وما
فيه والصواب مر والسين وسوف قيل لدلالتهما
على الاستقبال الذي لا يوجد الا في الفعل فيه انه ان
اريد لا يمكن وجوده فممنوع وان مدلولا غير مقيد للمطلق
بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى لا ترى الى قولك ضرب

زيدا

زيدا غدا امراد والمرفوع البارز المتصل احترز
بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضارب
عليه وانه وعن المجرور فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز
عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب
وبالمتصل عن المنفصل فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص
قصد الاختصاص فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة
في الاصل نحو ضربت وضربتا وجه انما زادها لئلا تتعلق
اللام بال كنه موضوعة لتانيث ما اسند اليه
فضمير اسند رجع الى الفعل او نائب الفاعل اي اوقع
الاسناد اليه فلا ضمير في اسند ولم يقل لتانيث الفعل
مع كونه اخصر لئلا يتوهم تانيثه لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر
واخصر يعني انها حرف دال على التانيث لا مسند اليها
والا لزم تعدد الفاعل في نحو ضربت هندا والتاويل بعيد
وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز الاسم والفعل في اداة
التانيث بالتحريك والتسكين والفعل لثقله وكثرة
استعماله احق بالسكون والاسم وان لم يقترن و
باحد الازمنة بحدان وجد دلالة ما بنفسه فاسم اي فهو

اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه لكونه
مسندا اليه فيصدق على رجل وزمان واسم وزيد
وماض ومستقبل ومما خص اي الاسم نذكر ما جعلنا
في الفعل اللام اي لام التعريف لتبادر الذهن اليها
لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام الابتداء وجواب
لو لا يختص بالاسم وفي عبارة المصر اختيار لمذهب سيبويه
من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط
كما ان حرف التنكير هو النون الساكنة وزيد الهمزة
للابتداء دون مذهب الخليل لاختيار ظرف من كونها كهل والمبرد
من كون الهمزة فقط زيد اللام لدفع لبس الاستفهام
قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وحقه التنكير
وهذا مع كونه قاصرا بقيد الاولوية او قيل لما تعاقب
التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما
لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان
اللزوم ممنوع كيف ونحو صه ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو
افضل لا يدخله التنوين فان قيل منعه منع الصرف قلنا
فكذلك في الفعل مانع سببيته وقيل انها لتعيين المعنى

هذا السند والسؤال والجواب على ما اختاره
الرضي من عدم اختصاص تنوين التنكير
بالصوت واسم الفعل حيث قال وانا
لا ارى منعا من ان يكون واحدا
للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد
فائدتين كالالف والواو في مسلمان
والمسلمون فنقول التنوين في رجل
لتعيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم
تمحضت للتمكن انتهى واما مذهب
الاختصاص فلا تعاقب بين العلامتين
اصلا اذ ما عداهما لا يدخله تنوين
التنكير وما دخل منهما لا يدخله اللام
لا تفاق العرب والاتفاق فعلى هذا
المذهب يجب حذف ويا رجلا
والسؤال والجواب
ويجب الحنبل
افضل برجل
منه

المط

المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم ورد بانه
قد يكون لتعيين المدلول الالتزامي نحو عندي الاسد الرجل عام
وقد يكون للتضمني كما في الصفات فانها تدل على الحدث
والنسبة والذات ولا حظ للاولين من التعريف وهذا
مردود بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون العرابية
ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى
المجازي مطابقية وان كان فيه شبهة وقوله ولا حظ الخ
ان اراد من حيث ذاتهما مستقلتين فليسنا بمدلول الصفة
وان اراد من حيث انهما قيد الذات فعدم الحظ ممنوع فان
التعريف في الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه
الحسن نعم يرد عليه ما مر من ان الحكمة اطلاق المطابقة انما عرفت من
الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والجر اسم
قيل لانه اثر الحرف وهو لا يقتضي معنى الفعل او شبهه الى الاسم
او المأول فلا يدخل الا اياها او المضاف واللفظة
المعنوية وهي تقديرا الحرف المذكور وقيل لما اراد وا نقص
اعراب الفعل حطا للفرع عن رتبة الاصل اختار و الحركة
التي لا يعملها والتنوين لانه اما للتمكن بدخوله اي تقريره

واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف والفعل
متطفل فيه او لتنكيره ووجه الوجه الاخير من لام التعريف
وفيه ما فيه قيل يختص بالاصوات واسماء الافعال او للعوض
عن المضاف اليه ويجي اختصاص الاضافة او لمقابلة نون الجمع
على رأي من جعل نحو عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها
لعدم تمحض التاء للتانيث ومنعها لتقدير اذي فصار كالنقا
فلا يكون الا في الجمع المؤنث السالم سوى الترنم يقال ترنم بكذا
اي رفع صوته به مطربا مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي
للتطريب والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة
التي تولدت من حركتها احدى حروف المد بدلا عنها لان
حروف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل
الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمي به لان حرف
الاطلاق يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين
اشعارا بترك الترنم فلحوق التنوين من المد واما ما يلحق القافية
المقيدة اي الساكنة فيسمى الغالي لخروج الشعر بواسطته عن
الوزن فكان المصنف اراد كليهما لانهما بخلاف الفعل ايضا
قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن

جرير

وقال

وقال في قائم الاعماق خاوي المخترقن بفتح ما قبله تشبيها
بالخفيفة وبكسره للساكنين وهذا زيادة على الكافية لعدم
صحة الاطلاق والجواب انه في غاية الندرة فلا يراد عند الاطلاق
والاسناد اليه الظاهر ان الضمير يرجع الى الاسم فيرد عليه ان
الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد
معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب الشراح
في التفصي قال الفاضل الجامي والمراد به كون الشيء مسندا اليه
قيل في حاشيته انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء
المضمر اي هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى
الاسم اه اقول بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد الى
الشيء تباين وان تلازما وجودا ومعنى الثاني كونه مسندا ام
الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجامي ارجاع الضمير الى
الاسم باعتبار جنسه الاعم للتخلص عن الاشكالين وقال الهندي
والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار
الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المخصص
به عقلا فيفيد الخبر فاعرف انتهى تدبر ان الاسناد مطلقا نوع
والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثاني

باعتبار الصنف وهو الاسناد الى الاسم

لا الاول ورد بان الاول ليس بمخص وقيل الضمير راجع
الى اللام لكون الاسناد بمعنى مسند بمعناه ومما خص بالاسم
المسند اليه اى هذا القسم لا يوجد الا في الاسم والخاصة تطلق
على المحمول وغيره وكما يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك
خاصة الانسان فيه ان المسند اليه ليس بمفعول
بل فعل في صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل
الذي في صورته بل لا معنى له ولا وجه لان يقال ايضا ان له
بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون
في صورة المصدر فالوجه هو الاول ... من قبل تنوير
لان الفعل وضع لان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة ورد بمنع فساده مستندا
بمثل الجنس ضرب زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد النسبة
التامة وقد بين هذا المراد في مواضع من كتبه بان النسبة التامة
منفردة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا ترتبط بشيء اصلا والحالة
الواقعة خبرا او حالا او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر
والصفة ليست بتامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه

بمنع

فان

فان اراد بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه فلا يفيد وان
اراد وضع لان لا يسند اليه فممنوع ولو سلم فانما يعرف من
الاختصاص وكانه اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد الرد السابق
والاولى ان يقال ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز
جعله مسندا اليه والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد
عليه الرد السابق اعني منع الاستحالة لو لم يزد ونقص معنى
مصدره وهو محط الجواب وتحصيله ان الفعل موضوع للاسناد
مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان
مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات
والمفهوم معا في حالة واحدة والاضافة اي كون الشيء
مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص
المستدعيين استقلالا في الملاحظة واما اختصاص كون الشيء
مضافا اليه فقد علم من اختصاص الجر ونحو يوم ينفع الصادقين
الصحيح ان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه
اما من المعلوم فصفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه
لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياس ولذا
ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل المعنوي ثم ان المصـ

قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز
وتدرجا في الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم
اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجرده
ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام
من مجرده والحرف ادنى منهما لانه لا يكون مسندا ولا
مسندا اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل ثم الحرف تقديما
للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة
شرع فيما تركب منها فقال الكلام لانه كلام الكلمة ما اي
شيء او الشيء الذي وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة
او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة
تامة وهي التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار
الى المسند والمسند اليه وبه خرج غير المسند بالاسناد فاخرجه بقوله
من اسمين حال من الضمير المجرور او فعل معه اي مع الاسم
وانما انحصر فيهما لان الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه والحرف
لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون الا احدهما والمركب
الثنائي ستة ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين وههنا
ابحاث غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها وتمييز الحق منها

لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد في حالة واحدة صح

لبيه

لبيه الطالب على صراط مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلال
قديم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في
الفرق بين الجملة والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم
مطلقا وليس النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد
بل في انه هل يفهم من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم
الفرق او لا بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه وان
فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف كالزمخشري وابن الحاجب يجب صرفه عن ظاهره
اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبرا او حالا
او صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة في الحال
وان كانت في الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا وكذا
فدل انهم اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد في الاصل وان
ذهب في الحال مما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر
والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا
في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له
اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما سبق
ولهذا تراهم يقولون الجملة التي لها محل من الاعراب كذا
ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والتي

يجب نسخة

في اقسام الجملة بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية
وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم
ادرجوا الظرفية فيها ايضا وخيرهم اوسطهم اذ لو استحق
بمجرد اعتراض الشرط الخروج والانفراد لاستحق باعتراض
الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الجزئية او الطالبة
او نحوها فتكثر الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت بالفعل
لكن جعل اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج
الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء
استحقت ان تجعل قسما برأسها والثالث في زيادة القيود
في حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا اي للسامع علم ما لم يعلم
وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام وسندوا عليه بقول
سيبويه الكلام يطلق على الجملة المفيدة ومراد سيبويه بها والله
اعلم اشتمالها على النسبة التامة التي يصح السكوت عليها كما بيّنا
ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى
كلام الله تعالى وفساده لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم
الافادة في الجملة اعني في بعض الاوقات ولبعض الاشخاص ولذا
مثلوا العدم الافادة بالاوليات والمحسوسات نحو النار حارة

وبعضهم

[illegible]

وبعضهم زادوا مقصودا احترازا عن نحو حديث النائم
ولا ضرورة لاخراجه قال ابو حيان لا يشترط فيه قصد المتكلم
بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان
العرب وبعضهم زادوا لذاته احترازا عن الجمل التي في حكم المفرد
كالواقعة خبرا فانها لا يقصد لذاتها بل لغيرها فلا تسمى كلاما
في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها
في الحال بل في الاصل والمتبادر ما في الحال ويجب حمل التعريفات
على المتبادر فلا حاجة الى لذاته والرابع في تقسيم الاسناد وهو
اما انشائي او اخباري والانشاء كلام لا يكون لنسبته التي يعينه
خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون محدثا لنسبته وهذا معنى
ما يقال الانشاء اثبات ما لم يكن كالامر والنهي فان معناهما
اعني طلب الفعل والترك من الفاعل يحصلان بنفس الصيغة
بخلاف الخبر فانه الذي يكون لنسبته خارج تطابقه فيكون
صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا فلا يتصور ان في الانشاء
والاسناد الخبري ثلثة لانه اما ان يقيد ثبوت شيء للشيء
نحو زيد قائم او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا او ثبوته
او سلبه عنه نحو ان خرجت فانت طالق او لست ان قعدت

عنده مع

بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصاله او سلبه عنه نحو
اما ان يكون العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون
العدد زوجا او زوج زوج فيسمى انفصاليا وليس في طرفي
الاخيرين اسناد وحكم بل في المجموع ففي الثاني يحكم باتصال
الجزء الثاني للاول ولزومه له او سلبه وفي الثالث بانفصال
احدهما عند الاخر ومنافاته له او سلبه والجزء الاول منهما
بجميع اجزائه مسند اليه ويسمى مقدما والجزء الثاني كذلك مسند
ويسمى تاليا فصدق موجبتيهما انما هو بتحقق اللزوم والمنافاة
وكذبهما بعدم التحقق وسالبتيهما على العكس ولا اعتبار لصدق
الطرفين وكذبهما لو اعتبر فيهما الحكم الحملي مثل قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان
الطرفين لو اعتبر فيهما الاسناد الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت هذا
عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحرف قد يكون
جزءا منه مثل الاية السابقة تشتمل على اكثر من عشر كلمات بعضها
حروف وكلها ركن حتى لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد المقصود
وما ذكره المصنف اقل ما يمكن ان يتركب منه ماله الاسناد ولا
يفهم هذا من عبارته بل يقتضي ان يوجد دائما في القسمين المذكورين

لكون

عن الاخر نسخة

لكون من اسمين حالا كما بينا بخلاف عبارة الكافية فانها
عارية عن هذا الاقتضاء اتفاقا لوجه ان يقول الكلام ماله الاسناد
واقله اسمان او فعل معه والخامس ما عدا المسند والمسند اليه
من جهة الاعراب من الفضلات لذلك هل يدخل في حقيقة الكلام
ام لا وظاهر كلام المصنف والزمخشري حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما على الاخرى يقتضي الخروج وظاهر
عبارة الكافية يشعر الدخول والحق فيه التفصيل فان كان
مغير الكلام كالاستثناء يكون ركنا من الكلام يتوقف الاسناد
والحكم على ذكره والا فلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير للزم
التناقض في الاستثناء المتصل ووقوع الطلاق على جميع
النساء والعتق على جميع العبيد في قوله جميع نسائي طالق الا
زينب وجميع عبيدي معتق الا زيدا واللازم باطل فالملزوم
مثله فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتى ومن هذا البحث
عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حكما في حد الاسناد لا يكفي للجمع
لان طرفي المتصلة والمنفصلة لا يمكن التعبير عنهما بالمفرد كما بين
في المنطق فلا يكونان في حكم الكلمة وكذا نحو ما جائني القوم
الا زيدا بل فائدته دخول نحو جسق مهمل وديز مقلوب

وانما قلنا من جهة الاعراب
لان الفضلات قد تكون
بحيث [illegible] الكلام فلا بد
منه [illegible] في المعنى
[illegible] الكلام [illegible]
مسند ومسند اليه [illegible]
والاسناد [illegible] للصوت [illegible]
مخصوص [illegible] فلا يكون لفظا
والمنفصلة لفظ [illegible]
[illegible] حقيقة ومعنى
يكون ركنا [illegible]
وفضلة لفظا واعرابا

زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام واقسامها
شرع في بيان الاسم وقسمه اولا فقال وهو اي الاسم
معرب لو اختلف اخره راجع الى الاسم لا المعرب وهو
من اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار
المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل لوضعه
والمراد باخر الاسم ههنا هو الحرف الملفوظ اخرا عند الا
ضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء
قائمة وياء بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف التنوين
ونوني التثنية والجمع بالعامل فيخرج نحو اين وهؤلاء
وهذا ظاهر في الاعراب بالحركة لانتقال الاسم من السكون
اليها واما في الاعراب بالحروف فمشكل لوجودها قبل العامل
مثلا نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب
في اذا اردت تعداد الجموع الى المذكرة تقول
مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مومنين
مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة
فمسلمون ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان الوضع
شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني عند الناصب

والجار

بل الاختلاف صح

والجار فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف من
الوضع فكان كهو واياه وانت واياك فحكى ان الواضع
شرط ان استعمل هو وانت عند ورود الرافع واياه واياك
عند الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا ظهر ما في قول
من قال في تفسير اختلاف الاخر ذاتا او صفة ومن قال
ان هذان وهذين واللذان واللذين صيغ موضوعة
ليس اختلافها من العامل بل من الوضع فتكون
مبنية بخلاف التثنية والجمع فيكونان معربين والذي
عندي في حل الاشكال ان حروف الاعراب قبل العامل
اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية
وبعد العامل كلها دالة على المعاني الموجبة للاعراب
فتتعدد الدلالة في بعضها فتحدث في الحرف الاخير
بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث بسببه في
الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني
المقتضية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا
وصفة معا او صفة فقط فحروف الاعراب قبل العامل
ليس باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب

من حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل
وان نحو هذان وهذين معربان وان كان مفردا
هما وجمعهما مبنيين لان التثنية لما كان لفظها قياسيا
مطردا اعرابا ما اراد وان جعلوا الكلمة مع التثنية واحدة من الاسم
ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بقائه
من نحو هو واياه فالاختلاف ليس في الاخر
فقط بل في المادة والصيغة فلا مجال لجعلها اعرابا وان دلا
على المعاني الموجبة لان الاعراب صفة في الاخر وهما اصلان
وهذا هو سبب بناء المضمرات عندي انهم استغنوا بدلالة اللفظ
عن دلالة الاعراب فظهر ان المراد باختلاف الاخر اختلاف
صفته فقط لكن تلك الصفة قد تكون حركة وقد تكون دلالة
والله اعلم بالصواب ولو كان ذلك الاختلاف تقديرا
مقدرا والاختلاف المقدر في الاخر اما بعدمه في الطرف ووجوده
في الاصل وهو الاعراب التقديري او بوجوده في الطرف لكن لا
في الاخر فيقدر فيه كالاعلام المضافة فان الاختلاف
فيها موجود في الوسط وهو اخر المضاف فيقدر في اخر
المضاف اليه اذ قد عرفت انهما كلمة واحدة على المختار

الاعراب

الاعراب اخر الكلمة لكونها دالة على المعنى والاعراب
على صفة متاخرة عنه ولا يلزم نحو جائني الضارب
زيدا او رجال الا زيد لان التقدير فيهما في نفس الكلمة
لا في الاخر فبذلك افترق التقديري والمحلي فان قلت
فيلزم كون اعرابها لفظيا وقد حكموا بان اعراب جميع
المبنيات محلي قلت اللفظي ما وقع في لفظ ماله
الاعراب وفيهما ليس كذلك وان اردت به ما وقع
في لفظ ما فيجامع المحلي والاول وان لم يختلف اخره بالعامل
فمبني اي فهو مبني ذو انواعه اي الاعراب الدال عليه
معرب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان
المختار ان الاعراب نفس الحركات والحروف لا الاختلاف
لانه علامة من حقها الظهور والادراك بالحس رفع
ونصب وجر ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل
والقصد في الاسم سمي بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو
وعندهما يضم الشفتان ويرفعان والاصل في النصب الفتحة
والالف وعندهما ينفتح الفم فكان الفم شيء نصبته لفتحك اياه
والاصل في الجر الكسرة والياء وعندهما يجر الفك الى الاسفل

سقط صح

صح

فكأنه بكسر اذ المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل
فظهر من هذا وجه تسمية القاب البناء ايضا اعني الضم
والفتح والكسر مجردة او مع التاء وتخصيص المجردة وهم
اما وجه الاختصاص فتقدم القاب البناء لانها من حيث
الذات ولذا تطلق على كل حركة غير الاعرابية بلا قرينة
وعليها مع القرينة والقاب الاعراب من حيث الوصف
اعني الدلالة ولذا لا تطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين
وفتح الفم وكسر الفك مقدم على افعالها ونصبه وجره
هذه التفرقة عند البصرية والكوفية لم يستعملوا على بعضها
مقام الاخرى بلا فرق **تنبيه** مراد المصنف اختصارا
لكافية ما امكن مع اشتمال ما فيها مع زيادة لتسهيل حفظ
وكثرة نفعه فما نقص ان ظهر الاستغناء عنه مع حصول
اصل المراد كما في قوله وهو حرف لو دل الخ فانه قد
نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا اخلال للمقصود فلا حاجة
الى التنبيه عليه والا نظهر فلا بد من التنبيه وكذا ما زاد ان
ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد فائدتين دليل
الحصر وتعريف المبني ونقص تعريف المعرب والاعراب مع بيان

مد

مدلولات انواعه والعامل ولفظ اختلاف وافراد
وجه نقص الاول لان المقصود الاصلي من تعريفه
ان يعرف افراده فيجري عليه الاعراب وهذا لا يحصل
الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم انه ما عداها معرب فذلك
يقتضي تقديم المبني كما فعل صاحب اللباب واما تعريف
ابن الحاجب فلا يفيد هذا الغرض مع اختلاله في نفسه
لانه اطلق المركب والمراد جزء المركب او المركب مع الغير
تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة
التي توجب البناء وهي مجهولة تحتاج الى تفصيل علل جميع
انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي
والامر بغير اللام وكل ذلك لا قرينة عليه فالتعريف في غاية
الاختلال فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم من دليل الحصر من
ان المعرب على اي قسم من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني
وحوالة تمام المعرفة على بحث المبنيات ووجه الثاني حصوله
من مجموع قوله وانواعه الخ وقوله فالمفرد الخ وقوله المرفوعات
الخ ووجه الثالث ان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة
اقسامه وكيفية عملها وشرائطها وتعريف ابن الحاجب

موقوف على المقوم والمقتضي والاول انما يعرف
بمعرفة جميع اقسام المفعل في الاسم والحرف العامل و
الثاني بمعرفة جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت
المفهوم غير الافراد فالموقوف هو الثاني دون الاول
والمعرف بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان
الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان والناطق
بل يحصل بمفهوميهما قلت نعم فيما امكن معرفة افراد جنس
الغرض فيه كالمثال المذكور واما اذا لم يكن كما فيما نحن
فلا تدبر ووجه الاخير ان اختلاف الاثر بالعامل خاصة
شاملة وباختلاف العوامل مفارقة لعدم وجوده في
نحو مع والشاملة اولى مع انها اخصر ولما بين انواع المعرب
اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة اليه ليعلم اصناف
الانواع ولتشبع على ترتيب اللف فاول الاصناف للاول
الانواع فقط والثاني للثاني ان وجد والثالث للثالث والا
فلهما ولهذا استغنى عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب اما
بالحركة او بحرف اللين ولكل اما بتمامها او بتمامه او ببعض
منهما فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد

فلما

فلما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكون مرتبته
بعد مرتبة الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله
تعالى فاما الذين آمنوا فيعلمون الاية وقوله تعالى
فقال رب ان ابني من اهلي الاية والمراد بالمفرد هنا
ما ليس بمثنى ولا مجموعا بقرينة ذكرهما بعده والجمع
المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع
وهو ما تغير بناء واحده المنصرف قال في
الايضاح المفصل فسروا المنصرف بانه الذي يدخله
الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا
لا يصدق المعرب بالحروف فلا يرد الاسماء الستة
واما الجواب بانها ملحقة بها وفي حكمها فلا يدخل
في المفرد ففاسد لان الالحاق انما يكون فيما كان
في حكم الملحق به من كل وجه ككلا واثنين وكعشرين
واولي ولو اريد بالمفرد ما سبق مع زيادة ما ليس في
حكمهما ولو بوجه فهذه مع كونه خارجا عن المعاني الاربعة له
مقابل المضاف والمركب والجملة والمثنى والمجموع وعدم القرينة
غير معقول اذ فيه اخراج عما يشاركه في الحقيقة وبعض الاحكام

شش كون الاعراب تاما داخلا فيما يخالفه فيهما بمجرد المشاركة
في كون الاعراب بالحروف مع مخالفته في خصوصيته وكذا الجواب
بان القضية مهملة اذ ان الاستغراق يوجب اشتمال الافراد
لا اشتمال احوالها فاسد اذ الغرض ضبط اعراب انواع المعرب
واصناف الاعراب وذا لا يحصل الا باستغراق الافراد
والاحوال والا يبقى المهملات لا يعرف كيفية اعرابها على ان اشتمال
الافراد ايضا لا يستقيم فتدبر ثم اعلم ان الاصل في الاعراب
الحركة لخفتها وعدم الشركة لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل
علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة
اخرى فما كان على هذين الاصلين اعني المفرد والمكسر المنصرفان
لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج
اليهما بالضمة اي ملابس بالضمة مرفوعا وبالفتحة منصوبا وبالكسرة
مجرورا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال والقسم الثاني اعني ما يكون ببعض الحركات نوعان
الاول ما يكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه بقوله والجمع المؤنث
السالم لما سبق في المكسر وهو ما زيد في اخره الف وتاء للجمع مؤنثا
واحده او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية بالمؤنث باعتبار الا

العلة

والنصب ملابس بالضمة مرفوعا والكسرة منصوبا ومجرورا
نحو جاءني مسلمات الخ وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة
اصله اعني المذكر السالم على ما سيجيء والنوع الثاني ما يكون
المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله وغير المنصرف سيجيء ملابس
بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا وحمل جره على نصبه لانه
لما شابه الفعل على ما سيجيء منع منه ما لم يكن في الفعل اعني
التنوين والكسرة واما ناسب النصب دون الرفع في كونهما
علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم الثالث ما كان
بتمام حروف اللين واشار اليه بقوله في الاسماء الستة الا
نبتة لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احتراز عن المصغر
فانها بالحركة او لهي داخلة في المفرد المنصرف فلا حاجة
الى الاحتراز عنها لدخولها في المكسر ولا عنه نحو ابون وابين
لدخولهما في المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الا
شياء ظاهر بخلاف المصغر فان المبتدي يتوهم انه لها
مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافة الخ
لان المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة خبر ثان
او صفة الى غير الياء ياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة

بالواو ومرفوعة والالف منصوبة والياء مجرورة وانما
جعل اعرابهما بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حالة
الاضافة سماعا بخلاف نحو دم محذوفة نسيا في حال الافراد
بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة ولكن جعلها بدلالة
كما في التثنية والجمع وان كان اخف من المتحرك فانقلبت الحال
ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة
بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد
صار العين اي محل للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف
نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد
فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما
لزم التحريك في التصغير بسبب سكون ياءه اي اصل الحركة
والا اي وان لم يكن مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم بان كانت
مصغرة نحو اخيك او مفردة نحو اخ او مضافة الى الياء نحو اخي
فحالتها بالحركات لفظا في الاولين وتقديرا في الثلثة
لمانع في الاخ وهو الكسر لاجل الياء وهذا مذهب البعض
وعند البعض المضاف الى الياء مبني وهذا مستغني عن ظهور
دخول هذه الاشياء بعد الاخذ في المفرد المنصرف ثم ذكر كيفية
اضا

اضافتها ههنا استطرادا للايجاز وفي الكافية ذكرت
في اخر المجرورات فقال ومعها اي مع ياء المتكلم يكون
الاسماء واخي وحمي الحم قريب زوج فلانة اليها وهني
الهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة منقوصات
واوية لامها عند البعض وفي اصله فوه بدليل
افواه حذفت الهاء نسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا
في حال الافراد وقليلا مع الياء والاكثر بقاؤها وادغامها
في الياء ولهذا قال وفي بالادغام اكثر استعمالا منه
اي فمي وفتح الفاء والفم مفردا ومضافا احترازا عن في
فان الكسر فيه متعين اكثر منهما اي من الضم والكسر
المفهومين من الفتح وذو لفيف مقرون بالواوين
حذف اللام يضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع
وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة
فقال وجاء الحركات الثلث بدل الحروف الثلث للاعراب
لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا زيادة حرف لان الاصل
في العطف التباين وبعلم حال الاثبات بظهور دخولهن

في المفرد المنصرف فيها اي في الاسماء الستة المكبرة المضافة
الى غير ياء المتكلم لدخول المقابلات الثلث في فوه والا
فبالحركات سوى ذي لكن لا قرينة للاكثرية الا ان يجعل
امتناع الطرفين وبقاء المعرب على حرف فيقول هذا ابك
واخك وحمك وهنك وفمك الخ وجاء القصر اي جعلها
مقصورة كعصا نحو هذا ابا واباك وابائي واخاء واخاك
واخاي وفما وفماك الخ والتشديد بدا اي تشديد بدال او
هذا اب وابك وابي وفم وفمك الخ وجاء اخ كذلك نحو هذا
اخو واخوك اخوي الخ وجاء حم كذلك وحب يعني الطرح
مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتالث يعني مفرد تام
مضافة الى الياء وغيرها وكل هذه اللغات مذكورة في الرضي
وغيره مع زيادة الانشد بد بدحم فلم اجمع والقسم الرابع اعني
ما يكون ببعض حروف اللين نوعان ما يكون المتروك فيه
الواو واشار اليه بقوله والمثنى وسيجيء حده واثنان وكذا
اثنتان وثنتان وكلا مع اتصال الضمير ملابسة بالالف
مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اي مع غير الضمير
ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصا ما لحركات التقديرية

والنوع

والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الالف واشار اليه
بقوله والجمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده لاجل
الجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وثبين وقلين
من الشواذ بعد تحقق الجمعية واو لو جمع ذو من غير لفظه وباب
عشرين يعني نوع عشرين مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد
وهي ثمانية الفاظ ملابسة بالواو مرفوعة والياء منصوبة
ومجرورة ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة
اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتراز عن اللبس
في احوال الثلثة فيلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق
بالاشياء الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف
ولكونه ضمير التثنية في نحو ضربا ويضربان والواو لكونها اخت
الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فيلزم اشتراك الاخيرين
في الياء ففتحوا ما قبلها فيهما وكسروا فيه ولما كان عند النون
دالة على معنى التثنية والجمع بمحض الاعراب بمحض الحركة فلزم الطرد
وابقاء لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا من
ان يكثر فزادوا النون عوضا عنهما فبالنظر الى الاول
لم يسقط مع اللام والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة

عملا بالشبهين وكسروا في التثنية وفتحوا في الجمع تعادلا
وفرقا بينهما اذ قد يزول لعلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين
ووجه الحاق اثنين واخت ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى
فاما مفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الا
صل الاحق بالاصل والاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع
جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب والحاق
باب عشرين ايضا ظاهر لانها كالجمع لفظا ومعنى وكذا او لو
وعدم التنوين للزوم الاضافة ولما ذكر في تقسيم الاسم الا
ختلاف التقديري اراد ان يبين مواضعه ليعلم ان ما عداها
لفظي واما المحلي فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بينا ما هو
الحق فقال وعصا اي ذو اعراب نحو عصا اي الاسم المعرب الذي
في اخره الف مفردة وان حذف للتنوين ونحو غلامي اي معرب
بالحركة اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت ونحو قاض
اي ما في اخره ياء مكسور ما قبلها ولو حذف للتنوين في كل حال
سوى حال نصبه وقد يسكن ياؤه فيه اي نصبه نسكنا
كما تحرك اي مثل تحريكه جرا اي مجرورا للضرورة الشعرية
متعلق باحد الفعلين وتقييد الاخر يفهم من التشبيه ويجوز ان

يكون من المتنازع كقوله ما ان

يكون من التنازع كقوله ما ان رايت ولا ارى في
مدتي كجواري يلعبن في الصحرا قيل تثبت التحريك
في الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزدق نشر العروق
خبيث الثرى كابي الازند ح ونحو مسلمي اي كل مذكر سالم
اضيف الى ياء المتكلم رفعا اي مرفوعا والمحكي بناؤه نحو خمسة
عشر علما على الاشهر او اعرابه مفردا كان نحو من زيد فيمن قال
ضربت زيدا ونحو غني من تمرتان او مركبا نحو ان زيدا
وصل زيدا عالمين ولو كان ذلك المحكي جملة نحو تأبط شرا
علما فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل
العلمية والمثنى كما تثنا مع ما اي لفظ اوله ساكن يعني المجي
بعده متصلا به رفعا مرفوعا نحو جاء مسلما القوم وفي نصبه وجره
تحرك الياء بالكسر لفتحة ما قبلها والاسماء الستة المعربة
بالحروف والجمع المذكر السالم معه اي مع ما اوله ساكن
لا بد من استثناء المنقوص فانه تحرك فيه الواو بالضمة والياء
بالكسرة لفتح ما قبلها بسبب الاعراب فاعرابه لفظي في الاحوال
كلها نحو جاء مصطفو القوم الخ مطلقا قيد للكل سوى ما خص اي
حال كونه غير مقيد بحال او زمان او اعرابا مطلقا تقديريا

عبر وعصا اعلم ان الاصل في الاعراب هو اللفظي لانه الشان
العلامة المشهور فان منع فان في الاخر فقط فتقديري والا فمحلي
ومجموع ما ذكره المص ثمانية نقص وزاد من عبارة الكافية وفي كم
ونحو اشبا وهذا انه يحتاج الى التبيين اما الاول فلما منع
في المقصور تعذر الحركة على الالف وعند الحذف للساكنين مقدر
كالمحل الملفوظ لا منسي كعبد وفي الثاني وجوب الكسر او السكون
وبعده او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون مثلين او
او حركته
ضدين ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد ورود العامل فلان
البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا
بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما
ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى المضمر
لا يوجبه نحو غلامك وعلامه وفي حالتي المنقوص لزوم التسكين
لاستثقال الحركتين على الياء المتحرك ما قبلها بخلاف الفتح
وفي رفع نحو مسلمي لزوم القلب والادغام واما النصب والجر
فلفظي بياء مدغم وفي المحكي لزوم استثقال الاخر بالحكاية فصار
كالثاني وفي رفع المثنى لزوم حذف الالف للساكنين لتعذر
تحريكه وفي الاخرين لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك في البعض ولا

سماع

٢٥

ولاستثقال التحريك للزوم الحركتين ثقيلتين في الاكثر
واما الثاني فلفظ فيما تعذر او استثقل واللفظي فيما عداه
وجه الاولين التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال فما سوى
غلامي مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتقديره فالكل
متعذر فانه لو تحرك الياء في القاضي عاد الواو في مسلمي
الياء في قاض مع الحركة لتنزل الاعلال كما اذا عاد الواو
مع الحركة في عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص
ونحو مسلمي الاستثقال الموجب لحذف نفس الاعراب او قلبه وفي
المقصود لا يوجب الاستثقال حذف الحركة التي هي الاعراب
بل يوجب قلب محلها الفا فبعد يحتاج الى التقدير للتعذر
فالموجب التعذر ليس الا اه اذ قد صرح بان المقلوب يسكن
اولا للتلبس بحركته ويسهل الانقلاب ثم تقلب وكون التسكين
بالعرض لا يفيد ويمكن ان يقال مراد ابن الحاجب الحال مع
قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحريك الالف ملفوظة
او مقدرة والمتحرك بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن
وقلب الياء واوا يمكن مستثقل او التحريك اللفظي للياء
المقدرة في قاض وان كان متعذرا لكن لما كانت لتبادر

العوذة كانت في حكم الملفوظ فالحقها بها وجعلها من المستقل
فان قلت تحريك الساكن مع سكونه متعذر فكان كالتحرك
فاي فرق بين القاضي وغلامي وقلب الياء واوا او كقلب الالف
واوا فاي فرق بين العصا ومسلمي قلت السكون عدم حركة
الحرف فلا يمنع قبول حكم الاعراب والالف قابل اصلا بخلاف
الضد والمثل وقلب الياء واوا نفس احداث الاعراب وقلب
الالف واوا احداث لمحله ثم يحتاج الى احداث حركة فالمراد تقدير
الاعراب بالذات بلا واسطة شيء وضم ما قبل الواو ليس من شرط الا
عراب بل لمناسبتها وهذا التفتيش فبقي وجه الثالث ان اعراب
المعرب منحصر فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله ولو
تقديرا اذ لو وجد فيه المحكي وهو اولى من التقدير لفات ولو محلا
فاذا انحصر التقدير في ثمانية كان ما عداها لفظيا فلا حاجة الى
الذكر واما الثالث في الاربعة الاخيرة والتسكين والتحريك
الضروريان ويمكن ان يدفع الاولى بان المحكي داخل فيما تقدير ايضا
ولم يحصر في الاثنين والثلثة الاخيرة في الاستثقال ولم يحصر
في الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون
نحو احمد ومسلمات وضعا به مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا والمدغم كبيرا

كما

كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو بارئكم
بسكون الهمزة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة اخره حركة
غير اعرابية نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر
والحمد لله بكسرة الدال في قراءة الحسن البصري ومنه تابع المبني على
لفظه نحو يا زيد الظريف ومنه الحر الجواري ايضا وقد صرح
الدماميني في شرح مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية
ولا بنائية بل للمناسبة والاعراب مقدر انتهى فيكون التسمية
بالثلث تكلفا واما عبارة الكافية فاحتملها اكثرها بلا تكلف
ومعه كلها ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه
مع ان له احكاما اخر لابد معرفتها وبه يعرف المنصرف
ولم يعكس لان الاعدام يعرف بالملكات نعم لو فسر بما
لا يدخله الكسر والتنوين لانعكس الامر لكنه اذ الغرض
من التعريف معرفة المبتداء وتمييزه حتى يجري الاحكام
ولا فائدة معتد بها في مجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة
الاحكام بالاستعمال في دين الشريف هذا نصح لابن
الحاجب في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف
اقل ضبطا اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب

النقدير او اللفظي ورد بان التقدير في الافراد والتعريف
للمفهوم والجواب ان المقصود الاصلي معرفة الافراد اذ
الاحكام تجري عليها لا على المفهوم وضبطها بالانواع والا
صناف اسهل في الافعل التعريف سبيله ومقصوده
بالعرض غير المنصرف سمي لانه اقبل على الفعل بالمشابهة
فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف ولم يرجع عن الاقبال بخلاف
المنصرف او لانه لم يكن صرفا في الاسمية بل شابه شبه الفعل
بخلاف المنصرف فانه اسم صرف اذ ابى امكن ما شيء او
الشيء الذي وجد فيه وذلك الشيء الجمع اوك التعريف
مستقلا وعدا الاسباب والامثلة تستفاد بالتفصيل الاتي مع
مع ان ذكر العلة التفريعية في محل ما وقدم ما قام مقام
العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل من تمام تعريفه وحكم الشيء
يعقبه بخلاف عبارة الكافية ولذا قدم فيها الحكم على التفصيل
لكن اخر بعض الاحكام عنه والمناسب الجمع كما فعل المص والمراد
بالجمع المعنى المصدري لا اسم اللفظ ولو كان ذلك الجمع موجودا
في الاصل لا في الحال كحضاجر علم لجنس الضبع منقول من حضجر
بمعنى عظيم البطن مبالغة في عظم بطنها او في التقدير بان

لم

لم يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر وفرض
حفظا لقاعدتهم كسراويل فانه منصرف في الاصل مع انه
مفرد حقيقة فقدر انه جمع سروالة حفظا لقاعدتهم اختصاص
هذا الوزن بالجمع وعدم منعه بدونه وهذا كتقدير العدل
في عمر ولم يلتفت الى الحمل على النظير لعدم النظير وحذرا
من زيادة الفلل وان اجيب عنه بجعله جمعا حكميا وجعل الجمع
اربعا خالبا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رد بلزوم
اتحاد الشرط والمشروط ح وان كان مردود بان الشرط
تغير الحكمي اذ هو مشتق عنه نفسه مع انه لا يلزم ان يكون
ما هو شرط المعنى شرطا لما هو حكمه في تحريك العضو والهو
اللفظ دون المستكن بان المشروط هو الموزون فالشرط
الوزن او الكون عليه وشرطه اي الجمع في منع الصرف وزن
حضاجر وسراويل او وزن نوعيها اذ التشخص منحصر بهما
دما او جودها اطلق كلامه حيث ادرج المثالين في الشرط
والمراد الوزن التصغير لا التصديقي للاجمع نحو مساجد
ومصابيح وينبغي ان ولو في الاصل ليدخل نحو دوات وجوار
على الصحيح وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير

مع اخوي ونكر الجمعية في البعض ولذا سمع منتهى الجموع
فنقول الجمعية بغير هاء حال من الوزن لان المعنى ويمنع
وزن حضاجر او صفة له اذ لا تعين شخصيا لما مر وجعله خبرا
بعد خبر يحتاج الى تقدير كون والمعهود لكائن و غير بمعنى لا كقولهم
جئت بغير مال والا يلزم الانفصال بشيء غير الهاء للوزن ولا يفهم [illegible]
اشتراط عدم الهاء بطريق الموافقة او الانفصال بشيء يغاير
شبها لابنا في الانفصال به والمراد بالهاء الحرف الدال على
التانيث بغير الالف بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة
استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم اعني العرف الخاص
كما ان القرينة في لا اضع قدمي دار فلان العرف العام
ناوه على المجاز الاول ولا حقيقة مراد بها لمر فرضه لعدم شمولها
الطالبين فيخرج نحو فوارة فيدخل نحو فرازنة وعلانية وجه
الاشتراط كونه بلحوق الهاء على زنة المفردات ككراهية
فضعف ولما كان مذهب البعض كون تاء التانيث كلمة
براسها مطلقا على ما بينا لم يغير الوزن المشروط عندهم
فاحتيج الى نفيها ولكن ورد نحو مدائني فانه منصرف مع
وجود الشرط فاضطرب في النقض قيل هو مفرد محض

ليس

ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل وانما الجمع مدائن وهو
لفظ اخر بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج الياء به خرج
عن الصيغة المعتبرة ومنا بينهما على جعل الياء جزءا والصحيح خلافه
لما بينا وايضا يلزم الاستدراك بغير هاء لانه كالياء بلا
فرق فنحو فرازنة خارجة عن الوزن المعتبر وقيل
المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد والجنس نحو تمر
وتمرة وروم ورومي حاصله يرجع الى عموم المجاز بعلاقة
الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم كون تا نحو
فرازنة وياء نحو مدائني للفرق فيلزم ان يراد بالهاء الحرف
الذي يجيء في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم من الهاء
اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل ان الكلام فيما تحقق جمعيته
باقية على حالها ومثل هذا لا يدخل ياء النسبة واذا صار
علما زال جمعيته كحضاجر ومدائن وجاز دخول ياء النسبة فح
لا تعتبر جمعية الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة
وحاصله ان التعبير بشرط للجمعية الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط
الجمع الاصلي وهو عدم دخول الياء وقيل المراد الجمع بجميع
حروفه وفيه ان الاعتراض بمدائني ومدائني وهو جمع في الاصل

بجميع حروفه الا ان يجعل اليا جزاً وقد علمت حاله فظهر
لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من كون التاء
في امثالها جزا وبالنسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج الى
ذكر الياء دون التاء واما اذا انخلع عن الياء معنى النسبة
نحو كرسي وبختي فلا نزاع الى جزئيتها فلذا منع جمعاهما
لوجود الوزن وقيل صرفه اي كسر او بل ارجاعا للقرب قبل
وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن والتخلص اما يجعل
عجميا او جعل النادر كالمعدوم ومثل جوار كل حال سوى
نصبه كقاض اختلفوا في مثل جوار في الرفع والجر قيل
منصرف لان الاعلال اخرجه عن الوزن فصار كسلام
وقيل لا لان الياء مقدر لا اعراب ومنع الصرف مثله
في كونه حكميا لفظيا وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين
عوضا عن الياء والممنوع ما للتمكن وحذف لتقدم اعلال
الذي يصحح الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح الهيئات
الغالب الاصلي في الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال
الى حال الصيغة وجدت مستحقة بمنع الصرف فحذف تنوين
الصرف واتي آخر للعوض عن الياء او جعل هذا التنوين

ولما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت مستحقة لمنع الصرف فحذف تنوين الصرف واتي
آخر للعوض عن الياء او جعل هذا التنوين الذي للصرف في الكل عوضا عنه بعد الحذف
فقيل كلام المصنف محمول على هذا فالغرض من التشبيه اثبات الياء لنسخ عدم صرفه لا بيان اعرابه
لانه تقدم يريد ان وجه التشبيه مجرد كون الياء محذوفا الا الصرف ولا كون لا اعراب محذرا
والظاهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة يعني حذف الياء وثبوت التنوين هذا والمتبادر
من الاستثناء المذهب الاول او قيل لفظ الجوار اي جعله جره كنصبه بتقدير منع الصرف على الاعلال
لتحول الوزن وفيه وكون عبد الله قوله جوار اليا وهذه لغة مستهجنة وان استعملها الوزن في جمع
فصاحة فلا ثبتها للجوار والثالث التانيث معطوف على الجمع بتقدير مضاف اي احد الحروف
مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمراء قيل الماضي فاء ما ضم العلتين للزومها للكلمة وهنا مثلا
لا يمنع اجل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لعارض كما لعلمية او ان ارادوا
عموم السبب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بحذفها وان ارادوا السبب العموم فكذا
الالف لنحو ذكرى وجر او ان ارادوا بحذف التاء المرفوع في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل
التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا عدم تغير الصفة والكثير هو التكسير
بعدي الا ان يضم اليه قلب التاء في الوقف هاء وهو حرف خفي كانه معدوم فغلب عارضة
التاء وندر عارضة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم وكما فرغ من الاسباب التامة لمنع

بنيث

الصرف شرع في ان فيه ضعفا او اثنان منه العلمية كونها شرطها في الاكثر وعدم
اشتراطها بشيء ولما كان ما عدا العلمية من المعارف غير معتبرة جعل العلمية نفس السبب
لا شرطا للمعرفة التي هي السبب كما ذكر ابن الحاجب ايجازا وقطعا للمسافة ونظر ابن الحاجب
ظهور الفرعية للتنكير في المعرفة الكثرة منه في العلمية والعدل اما عدل عن الطبيعة الى ظل وتقديرا
عام والمعدول من حذف في الاعيان وهو في الاصطلاح خروج اي المعدول والمدلول بالعدل باعتبار
مادته الاصلية ولم يرجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر وسحر واحس
مع فيتبين الان يراد بالصيغة الكاملة الذات دون الوصف عن صيغته ترك الاصلية لدلالة
الاضافة اذ اصلها للعهد والاصلية مع الموصوف المشهورة والمراد بالصيغة ما يعم
الافرادية والتركيبية ليشمل ما سبق لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا يكون صيغتين او صيغتا
فلا يثنيا واحدا ما قد رقية لجار فان على الاول في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر
والموصوف باللام وخرج عن حد التعريف ما حذف منه اصل وقلبت لانه نقص وهدم لا خروج
وصيغ المشتقات والمصغرات وكونها اصلية لما اخذ منه من صيغ اصلية للمشتق منه والمكبر
ذكرها فلا نقض والمراد بالاصلية ما تقتضيها الى عدة من غير تغير صيغة لكن لها في الاكثر فلا
يشمل اصل اللغة التي بينه واما الوفرة بين او اخر عندهم من جملة عدد ولا غير الاخر حيث
منع وبين احسن في اللغة الفصيحة اعني البناء على الكسر حيث لم يمنع من الصرف مع تحقق العدل فيهما

فحذف

فحذف معنى اللام كالمنطوق في الاول ولذا صار نكرة واعتباره وجعله جزء من المعنى في الثاني
ولذا صار معرفة واما تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية التقديرية اذ
تعريف اللام غير معتبر في منع الصرف بالاتفاق وعند البعض مبني على الفتح لتضمن معنى اللام
واما ضحى وعشية ومساء وبكرة اعينات فمنصرفات لعدم سبب غير العدل ولم يحتج
الى تقدير العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا معناها طراز اظهار خفا
والمتضمن لا يظهر واما نحو متى وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل تجرد تضمن معنى
حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم
يجعل جزءا من شيء فلذا لم يبن وبحث غير القياس من جميع الشاذة وغيرها مما لم يذكر
خروج داخل في الحد ولا حاجة الى اخراجها الا ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها
منصرفات ولم يثبت الا ترى ان الرضي جعل الغايات وضحى وعشية ومساء وبكرة اعينات
معدولة لكن بين الاول لموجبه وانصراف البواقي لعدم انضمام سبب اخر وهذا الان التعريف
العدل فكان كالوصف والتانيث فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافها وانما لم يعتبر
العدل في المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن هنا سقط تكلف بعضهم بان العدل كله تقديري
والمنقسم انما هو الافادة وجوده محقق بلا شك عند التحقيق والا فعند بلا دخل جميع كونه
جزءا باجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب باعتبار انحصار منع صرف نحو اخر وجمع فان اصلهما
اخر فا

عند زلم يستمع قط وكزعم فان اصله عنه عامر محوج بلا شك فيجب زعم يجب ان يقول
ما وجد فيه دليل الاصالة فيه شيء اخر فعدل كجمع والا فعدل ويجعل المحقق هو الدليل
الاصلي اللهم الا ان يريد بتحقق الكل تحقق دليل اصالته وبتقديره تقدير اصالته بتحقق
وسبب وقوعه في هذه الورطة عدم ذكرهم العدل في المعدولات الشاذة وقع

وجه كجمع جمع جمعاء مونث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل واسما فعالي فهو معدول
عن احدهما واجموه شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعه شاذ والسبب
... الاصلي على الاصح وان كان ذلك خروج تقدير احد العلم كان خروج عن
عام لم يدل عليه دليل لكنه قد حفظ الفاعد لهم في عدم المنع الا بعلتين او ماء تحكما ولا
يثبت ولا تجمع اي كجمع بالكسر اكجاع كلاصي اوكلهم والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة باعتبار معنى هو المقصود والاصل اي الثابت في الوضع احتراز عن العارض
بحسب الاستعمال كاربع في مررت بنسوة اربع ونحو المتشابه كافعى للحية اذ الاصالة لا تثبت
بالشك في التوهم ووضع في الاكثر مازال تعبير الاصلية كاسود فلا يحتاج الى التصريح بعدم
رفعها ولا يعتبر الوصف الاصلي مع العلمية فلا يلزم منع نحو حاتم اذ الاسم بوضع التخصيص
للوصف الان وانولم يذكرها لهم الاعتبار ووجه عدم الاعتبار ان الوصف يقتضي الابهام
والعلمية التعيين بحسب وضعهما فيمتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد اعني منع الصرف

والتانيث اي بالتاء تنوينه لسبق المنع لفظيا او معنويا وشرطه اي شرط التانيث بالتاء بلا
تسمية في منع الصرف العلمية لتغير لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولا
العلمية وضع ثانيه فيكون التاء حرفا مبنيا بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم
وهذا الشرط كاف في وجوب تاثير اللفظي لقوة بظهور العلامة وفي جواز المعنوي
لا في وجوبه ولذا قال وكذا اي التانيث المعنوي لان ذا للاشارة الى القريب يوثر في منع
الصرف وجوبا اي تاثير وجوب او تاثيرا واجبا او وجوب منع الصرف لوكان ذلك
المعنوي متحرك الاوسط او عجمة اي في اعجمه او اعجميا او زائدا حروف على الثلثة الاحرف
وجه هذا الاشتراط ضعف التا المقدرة فلا يتقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ
مقامها ولو ببعض سطه وحرف الرابع قام مقامها بدليل عدم ظهورها في تصغيره وجوبه
في تقديره وحركة الاوسط قام مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في جمزى مع جواز حبلوى
والعجمة وان لم يكن موثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقويه التانيث
والضعف بهذين لا توثر ان الاجتماعهما تانيث بخلاف الرابع واما حديث قيام ... وفي
نحو فلا طائل تحته لما اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فعدم
لزوم الثقل لها كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاكثر
ظاهر واما ثالثا فلان انفراض نحو قدم وماه وجورا علاما للذكر يدل على ان هذا الاشتراط

وعدم ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في حالتين وللمسمى اي المذكر الحقيقي

سمي بالمعنوي لو كان تانيثه اي في ذلك المعنوي اصليا بان لم يحتج الى تاويل غير لازم

والا فمنصرف بكل حال الكل مكسر بعير فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم

طرد تاويله بالجمع وهذا القيد زائد على الكافية ولابد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمي

به مذكر شرطه اي شرط تانيث اسم في منع الصرف او على الاستخدام ولا يجوز ان يراد

بالمؤنث المعنوي لخلوه عن اشعار زكوره المسمى الان يحيل تانيث الحال ضمير المذكر

ولم يسبق له ذكر بوجه الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف التانيث ح فلا

يقوى به الاتمام مقامه بالذات ولما بقي حال التسمية المذكر بالمؤنث المعنوي كان حقه

خليان لخاطر لمو في حال العكس فخ زائدا على الكافية ولما سميت مراه بعاب بالعقوق والمسمى

والخطاب بغير مناسب لم يحتج الى تقدير ولعل اهمها والمسماة او فيما سبق ولو

سمي به لكان احسن بمذكر اي لفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد منع ذلك المذكر الحقيقي

حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة او مطلقا وفتح ما على الثلاثي الساكن الاوسط

اتفاقا ومنهم مذهب المحققين كسيبويه وخليل ووجه دفع اللبس فقوته اعتبار التانيث

بهذه الضميمة وذهب البعض بخلاف نحو هند فهي باقية على الضعف اذ لا يقوى لفظيا ولا

معنويا والعجمة وهي كون الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع الصرف العلمية اي كونه علما

ف

٢٨

في اول استعمالها اي استعمالها او على الاستخدام سواء كان علما في العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس

كقالون فانه في العجم بمعنى الجيد ثم نقل على الاحد رواة نافع رح فظهر الخلل في عبارة

الكافية وما وجه به من التعميم الحقيقي والحكمي لجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز واقله

ان يحمل اي العلمية في هذا الاشتراط بالعجمة نحالها وظهورها بعدم تصرف العرب

بادخال لام التعريف والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كالكلمة العربية فيضعف

العجمة فلا يؤثر فهذه العلمية بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق بنحو ابراهيم ولا كلام هذا

لكن الشرط فيها ظهور العلمية للكل وفي وجوده فيها خفاء لا يخفى والزيادة اي زيادة

حروفها على ثلثة احرف او تحرك الاوسط كشتر فنوح منصرف اعلم ان

ههنا نكتة هذا اصنف جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور فيجوز العربيان

كهند فهذا الزمخشري وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي وله علامة يظهر في بعض التصرفات

والعجمة امر اصطلاحي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة

في نحو نوح واعتبارها في ماه للتقوية لا لاستقلال السببية وان لم يشع قط منع حرف

نحو نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث

لان اعتباره في التانيث لقيام مقام الرابع القائم مقام الخ فيتقوى بوجود التانيث في الجملة

وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان

اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة وكثر وزنها في كلامهم
فتقوية الزيادة للعجمة متعوّد وتجرد زيادة حركة لا يوجب ظهور الاحد بالثلثة في لغة
العرب الاترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه
الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه ورد
بانها اسما بقعة وقلعة وانما يظهر في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع صرفه ووزن الفعل
وهو هيئة توجد في الفعل فقدم على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث انه دخيل
في الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل لاكتفاء بينهما في هذا الحكم معها للايجاز ولتقليل
الذهن مايجري من نحو ولو نكر ما فيه اهم من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن
الفعل وعدم جمع العدل به وان كان من احكام العدل يعرف من هذا ولم يعكس لان حال
المعلوم وله وشرط [illegible] في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن به اي بالفعل فلم يمنع
الاوفلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم نحو ضرب مجهولا او شذ دليس وخم
بقم اويكون في اوله اي في اوله زيادة اي حرف هو زيادة كزيادة الفعل او في محل اوله
زائد كزائد الفعل او في اوله وزن الفعل زيادة كزيادة الفعل على الوجهين مجازا بالجملة والمراد
بزيادة الفعل ما لم تنوع اختصاص بالفعل بعض حروف اتين غير جاز من الزيادة في البناء
في اخره وانما المستند عدم القبول للزيادة لكونها سببا له في البعض الاترى ان زيادة الهمزة

للمصل

للتفضيل او الصفة بسبب كاستيناف صيغة للمونث بخلاف نحو قائم وحسن ووجه اشتراط
تاكيد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار تعلق بابل او يعز اي يمتنع عن قبول التاء باعتبار
السبب الاخر في منع الصرف نحو قيل باعتبار غير السبب لم يعتبر كاسود اسما للحية السوداء
فان السبب الاخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتبار لا يقال للمونث اسودة بل سوداء وباعتبار
الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة والاسمية ليست من السببية في شيء بخلاف
يعمل وارمل فانهما يقبلان التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامرأة ارملة والوصفية
فيهما وان لم تكن معتبرة لم تخرج من السببية وهذا زيادة على الكافية لابد فيها كما رايت
والتركيب قيل هو جعل الكلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان
يقال هو ضم كلمتين او اكثر ولابد في تاثيره في منع الصرف من اشتمال اسمين في الكل لان نحو
النجم وبصرى علمين منصرفان ونحو من زيد وان زيدا وزيد به مع العجز اعلام محكيات فلا يظهر
منع الصرف وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية والعلمية في التحقيق الافراد لامنع العجز
حال الكلمة وهذا التقييد اولى من قولهم ليامن من الاضافة فيحصل له قوة وقول بعضهم او التحقق
السبب الثاني فاسد للاشتراك في عدم التعين وعدم الاحتياج في الكل لان الضدين
لا يكونان اثرين لعزيم حار فان الماء لا يؤثر الاحارة والا الا برودة والمؤثر في منع
نحو شهر رمضان وابن عمرو ليس التركيب ليتحقق السببين بدونه وعدم الاشتراك كرابط

شر او زيد قائم عليين لان الجملة محكية على حالها فلا يظهر فيها منع الصرف قيل لا بد ان يقول
وعدم كون الثاني صوتا كمذهب سيبويه فانه مبني ولا يقتضي حرف العطف نحو خمسة عشر
على ان الاصح بقاء البناء دون منع الصرف ولا ضرر بالجهل العلمية نحو ضاربني زيد او حيوان
ناطق عليين واجيب عن الاولين اما بانهما خبيثان وباب غير المنصرف فيه المعربات وفيه نظر
لانهما مبنيان على البناء والاصح ان الجملة وان عدت من منع الكل اذا صارت علما كونها من
محكية فاطلق بالعارض عن خمسة عشر وقد عد البعض فيما سبق المحكي مطلقا من المعرب
واما بانه اكتفى بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلمية ولو قال
والتركيب في شرط العلمية وعدم النسبة لكان اخصر واشمل والمنع وارادتها بانهما وبعد
كونها خلاف اصطلاحهم تقتضي استدراك العقدين والالف والنون اى المزيدتين
في الاسم وهو تقييد الضمير باعتبار كونهما سببا واحدا او كان في صفة وعدم تقييد ما شرط
في منع الصرف عدم فعلانة في مؤنثه ليتحقق شبهه بالف التأنيث وقيل وجود فعلى والاول
اولى اذ المشابهة بعدم قبول التاء لا بوجود فعلى بعينها واشتراطها كالتزام والالزم عنها
اعم والا اى وان لم يكن في صفة فشرطه العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو اصلت الالف والنون الا ان
جاز المنع ولكن يجب ان ان كان من الحسن فمنصرف لانه فعال وان كان من الحس فممتنع لانه فعلان
وهذه فائدة زائدة على الكافية والمطالب الحاقة المزيدة ينبغي ان يراد بالاجماع المعنى اللغوي

لتأنيث الف



٣٤

لكسد اسد في

الف قبعثرى فانه غير منصرف حال العلمية مع ان الف ليس للالحاق الاصطلاحي اذ لا اصول
حتى يلحق به وشرطه في منع الصرف العلمية ليمتنع من التاء فيتحقق شبهه بالف التأنيث
المقصورة بخلاف ارطى فان الفه ليست للتأنيث فيمتنع ارطاة واحترز بالمزيدة عن الممدودة
فانها لا تلحق بالف التأنيث الممدودة ولو منع العلمية لان همزة الف التأنيث الممدودة الف
في الاصل بخلاف الملحق فلا يتأكد المشابهة بخلاف المقصورة وهذه زيادة على الكافية
لا بد منها ولو لم يكن ما اى غير منصرف فيه علمية مؤثرة في منع الصرف احتراز عن الجمع والف التأنيث
فان العلمية غير مؤثرة فيها لاستقلالها بالتأثير فيه الاحوال الثلث ممتنعة من الصرف كما بين انها
شرط فيها عند العدل ووزن الفعل وما لا يجتمعان فمنه التنكير بقي بلا سبب او على سبب واحد
الا نحو احمر بريد ما كان الوصفية الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر فان سيبويه
يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني العلمية ومعنى الاعتبار جعلها
كالثابت لانها يعود والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم يعد بالتنكير والاول في الزائل
ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة في اسود وارقم وادهم بالاتفاق
ورد بالكوفة بان الوصفية لم تزل بالكلية فيها لاعتبارها في مفهوماتها بل زال الابهام فقط
وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس فاسد واما نحو اجمع وافعل التفضيل بغير من
اذا سمي بهما ثم نكر فمنصرف بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية الاصلية فيهما ومع من غير منصرف

بالاتفاق لغاية ظهور الوصف في الاصل وينصرف باب احاد بعد ما فيه العدل التحقيقي فيتناول
جمع واحد ونحوهما على المذكر اذ لو جمع على المؤنث لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره المصنف
مذهب اكثر النحاة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وذهب جماعة
الى منع الصرف اعتبارا للعدل والوصف الاصلي مع العلمية ولو نكر باب احاد منع على مقتضى السماع
مطلقا وعلى مقتضى قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال المانع والعدل
تابع لها في الاعتبار وعلى قياس مذهب الاخفش انصرف كما في احمد واما العدل التقديري
فقد علم حاله من عمر ولو نكر ما فيه اه بخلاف التحقيقي وتنكيره اي تنكير ما فيه علمية محضة
يحصل بان يراد به واحد مما سمي به اعتبارا لان الكلام والمتكلم في تسمية المسمى اعني ما في
ما بان وقع اشتراك لفظي بتعدد الوضع كقولك رب عمر ولقيته او الصفة المشهورة
عطف على واحد كقولك لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق وتنكير العلم الجنسي كاسامة
بها اي بالصفة المشهورة فقط اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه نظر وقيل المنع
من الصرف بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية كما هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين
ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عنها والانصراف
هو الاصل والتصغير يخل بوزن مختص [illegible] الفعل فلا ضير في تحقق الغير البارز للوزن
اي الغير بوزن وقع الاختصاص به فينصرف نحو ضُرَيِّب تصغير ضُرِب على صيغة المجهول

ولا

ولا يغير نحو أُحَيْمِد وشُيَيْكر لان اعتبار الوزنية في هذا القسم بالزيادة الموجودة في حالتي
وفي الاول بالاختصاص المنهدم بالتصغير والعدل والجمع اذ التصغير ومنع مساجد ومسانف يخالف
للتكبير لا عدل ولا جمع فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع على حيث يعتبر بجمع الاسم لبقاء العدل والجمع على حالهما
والنسبة يخل ايضا لمنع الصرف مطلقا اي لجميع العلل الا بما اي بانهم كانت النسبة في موزونه
نحو كرسي حملا كرسي فان النسبة لا يخل وحكمه اي حكم غير المنصرف ان لا يدخله تنوين
التمكن ولا الكسر لانه كمشابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق
والافادة وكل علة فرع لشيء فمنع منه ما منع من الفعل عند التنوين والكسر الا لتناسب
كقوله سلاسلا واغلالا على قراءة من نون والكسر مع ... او الزحاف وهو تغيير في اجزاء
البحور لا يخل بالوزن لكنه يخرجه عن السلاسة جوازا قيد للقسمين اي يجوز ادخالهما جوازا
او الضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع تغيره وبعد ذكر ... لانه قيل دخول الكسر
فيهما مع الاستغناء عنه في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر بشفاعة التنوين لا بالاصالة
ويجر بالفتح اي فتحة وجوبا وكذا الكسر يجر المنصرف في حال الجر ملابسا باللام المعرفة او
الاضافة اي كونه مضافا لانهما من اظهر خصائص الاسم فيضعف مشابهته للفعل فيرجع
الى الاصل ولما فرغ من بيان ... انواع الاعراب وما يتعلق بها اراد ان يبين محالها و
بذلك يعرف انها ماذا علامة فقال المرفوعات اي الاسماء المرفوعات على انه جمع مرفوع ...

المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجياد الصافنات والايام الخاليات او مرفوعة بتأويل
الكلمة ولم تعد في الشروح المعاربة ولم يذكر والاسم للاستواء ولانه في قسم الاسم لكن
يراد انه في قسم المعرب فالمناسب تعديد المعربات فيلزم كون القسم اعم من المقسم او
او تخصيص الاسماء فقط او مع المحدود وكلها بعيد وايضا تخصيص انواع الاعراب بالمعربات
يستدعي ان لا يكون للمبني مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا ولا كذا وهذا خلاف اجماع
فالوجه ان يجعل للاعراب تعيين ان عام وهو ما اقتضاه العامل من معنى يتعلق العامل ليكون
ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري
او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والجمل والاسم بعيد العام وخاص
بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واقسامها وهو في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص
فظهر ان المناسب تقديم المبنيات على المرفوعات وبيان المحل ايضا ثم المرفوعات اما مرفوع
لعدم العامل او خبر محذوف او مبتدأ خبره محذوف او مجموع فيه الكلام معقود اماما سيمي خبر
فمثل هذا خلو خاصة فيكون مما مر مرفوع خبر محذوف والجملة معترضة المسند اليه الموصوف الخ
مختص بالفعل وان عمم ما في حكمه مع كونه خلاف المتبادر المخل المخرجه يلزم جمع بين الحقيقة والمجاز
ولا قرينة للعموم وايضا ان اريد بالاسناد الاصطلاحي كما في حد الكلام فلا جمع ولو عمم الموصوف
فان اريد مطلق النسبة مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد لان الغرض

من

٣٦

من جهة معرفة المحدود لا اجزاء اعراب مخصوص لا مجرد معرفة الاصطلاح فالحد الصحيح ما نسب اليه
الموصوف او شبهه نسبة وصفية ولا حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد ضرب
الجملة لا الفعل وما قيل من ان الاسناد الى الضمير يستلزم الاسناد اليه في الحقيقة فهو المعنى على ما شعره
في الحقيقة لا في اللفظ الذي الكلام فيه الا ترى ان رجلا في قولك رايت رجلا ضرب
المسند اليه الضرب في المعنى مع كونه منصوبا واما المبتدأ المتقدم خبره فالمسند اما جامد
او مركب لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لاخراج ضايع فالمبادر
من الاسناد والنسبة ما هو بالاصالة فيخرج التوابع وانها يعان الاعتباري والانشائي
والايجابي والسلبي وحقيقة اي اصل الفاعل الاولى له ان يليه اي يلي بعد الفعل بلا فصل لكونه
على ما قيل مع شدة احتياج اليه جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام في نحو
ضربت وضربا دون ضربك وضربا وهذا لا يمنع وجوب الولي او امتناعه لعارض
ولكن في هذا اظهر ولو يستعمل في الواجب غالبا فالعدول اعدول فصيح الاضمار اي
اتيان ضمير الفاعل الفا للتعقيب والتفريع قبله قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيدا لانه وان
تأخر لفظا فتقدم رتبة فكان كعكسه كقوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والممتنع
ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل قيل لئلا يلتبس بالمبتدأ وهذا لا يفيد الوجوب
لجواز قام زيد ولعدم تثنيته في التثنية والجمع وعدم تقدمها دليل على ان المقدم

ليس بقائم ولا يتعدد لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين وفيه نظر
لان مدلول الفعل جنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان
والزيدون ولا يحذف في الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم عدم التلفظ
حقيقة او حكما فلا يشمل الاستتار وينبغي ان يزيد بلا نائب ولو حركة والمثنيات
اما محذوفة معطوفة على الاسمية لكونها احكاما مثلا او على الفعلية اذ الاولى يقتضي اما
على ما فسرنا والوحدة اللفظية اذ التداخل ممتنع والمؤخر مقصود والوحدة لكن
هذا لا يفيد اللزوم المط بل يفيد عدمه اذ النوع لا [illegible] يزيد على الكل فلا يجوز
او منصوبة على بدلية وفيه ما في الثانية لكن يمكن دفع الاضطراب عنها اما بعموم المجاز
او جواز الجمع كما هو مذهب المص او اشتراك العلة معنى بين الخاصين وبعدم قرينة
لفظية كالاعراب والثاني كضربت موسى سلمى او معنوية كضرب الحبلى الكمثرى موسى
واتصاله اي كون الفاعل ضميرا متصلا بارزا او مستكنا احترازا عن المنفصل مظهرا او مضمرا
ووقوع مفعوله اي الفعل والفاعل بعد الا او بعد معناها وهو انما فاذا دخلت
الفعل مع الفاعل فقط كما انما ضرب زيد فمعناه الا قبل الفاعل ومع شيء آخر فقبله كما انما
ضرب زيد عمرا او يوم الجمعة يوجب كل واحد من هذه الاربعة تقديمه اي الفاعل على المفعول
لدفع اللبس وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى ولا بد في الثاني من شرط تاخر المفعول

عن الفعل وفي الثالث توسط الا بينهما اذ تقدم المفعول مع الا جائز بل مستحسن كما ضرب
الا زيد عمرو ولعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمامها واتصال المفعول اي كونه ضميرا
متصلا به وهذا بدون اتصال الفاعل احترازا عن نحو ضربتك وضربه اي اتصال ضمير المفعول
به اي بالفاعل كضرب زيدا غلامه وقوع الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها يوجب تاخيره
اي الفاعل عن المفعول لشائع الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وانقلاب المعنى ولا بد في الثالث منهما ايضا كما سبق وجاز حذف فعله اي الفاعل وحذف
جمعهما الفاعل وفعله لو وجدت قرينة فيه لهما كزيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد
ووجب حذف فعل الفاعل لو فسر ذلك الفعل كان زيد جاء فزيد فاعل لجاء محذوفا
لا مبتدأ لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير عنها ازالة الابهام
فكان مانع الحذف ولو ذكر المفسر للفعل المضمر كالمثال المذكور بخلاف ازالة الابهام بدون
حذفه فانه يجوز جمعهما كقوله تعالى فوسوس لهما الشيطان قال يا آدم الآية وكذا جاء
رجل اي زيد واما بحث التنازع من مفعول ما لم يسم فاعله كما قال ابن الحاجب كراهة
الفصل بين الشيء ونائبه بالاجنبي والتعبير بنائب الفاعل اخصر واظهر لعدم تناوله نحو
درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلافه فيجب المفعول الا في اللغوي مفعول في الاصل نسبة
اليه نسبة وصيغة اولية لمجهول اصطلاحي او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل المفعول

الثاني من باب علمت بمعنى ما كان الثاني منه عين الاول ذاتا والثاني والثالث لئلا يلتبس
من باب اعلمت فانه يتعدى الى ثلث مفاعيل هذا عند المتأخرين والمتقدمون منعوا مطلقا
امتناع كون الشيء مسندا او مسندا اليه معا اسنادا تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد وهذا بعيد
كونه تاما غير مستقيم اذ لا اسناد تاما بين المفعولين حال المفعولين فالحق ما ذهب المتأخر
من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفت القرينة نحو ظن اخوك زيدا واعلم عمرو زيد كريما
بخلاف نحو علم منطلق عمرو او اعلم الكاتب زيدا مستعارا اذ التنكير يرشد ان الجزء الاول
والعقل ان المستعار هو الكتاب وفي العبارة ركاكة والالتباس لو كان ولا يذهب لو التباس
الثاني والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر والله اعلم ولا يقع الزمان والمكان والمصدر
نائبا الا بزائد لئلا يلزم ذكره عبثا اذ لا بد لكل حدث من فاعل يشتق من مطلقهما على انه
زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب نحو سير بزيد ذهب يوم الجمعة او فرسخ او
ذهاب شديد وقد ينسب الى مصدره المعهود جواب عن نقض وهو ان سير به يجوز اسناده
الى المصدر المدلول عليه بالفعل نحو قعد وقيم مجرد عن الزائد وتوجيهه ان ما اجازه في المصدر
المعهود مثل ان يقال لمن توقع القعود او القيام اذ لا فائدة في الاسناد الى المؤكد وهو ملفوظ به
او منوي ولم يلفظ كذا ذكره ابن ... ولا يقع المفعول له والمفعول معه اما الاول فلزوم
زوال معنى العلية وهذا يحتاج الى الجواب في الظرف واما الذي مع اللام فيقع ولا يقال له

مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به بغير صريح كذا ذكره الرضي واما الثاني فلان فيه الواو
شائبة العطف على شيء فيلزم وجود المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسيا وان
حذفت لم يعرف انه مفعول معه ومع ان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه
فكما لا يكون مع الواو لا يكون نائبه معها منتقض بالجار والمجرور والمفعول الاول
من باب اعطيت بمعنى ما يكون الثاني منه غير الاول ذاتا اولى بان يقع نائب الفاعل
من الثاني عند عدم الالتباس لان في الاول معنى الفاعلية وهو الاخذية مثلا فيناسب
النيابة الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية وهو المأخوذية مثلا فلم يناسب نحو اعطي
درهما ويجوز اعطي درهم زيدا او يجب ذكر الاول للنيابة بالتلبس في مثاله نحو
اعطي خالد بشرا اذا كان البشر ابنا او اجيرا او ظهيرا ولا يجوز اعطي البشر خالدا
ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فان
تعقل المتعدي يتوقف عليهما بخلاف سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق
فليدفع بتذكير ما سبق والا اي وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل اي ما له صلاحية
النيابة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل ولو اقتضى العاملان للسبق الضمير او الفعلان
والتخصيص للاسماء في العمل ... بالمناسبة كما الاكثر واستثنى المعد ...
لعدم صحة ... قطع الشارح على المذهبين لامتناع الاضمار سهو اذ تعين الاضمار في الفاعل

الاقتضاء

اللازم والمصدر لا يلزم بالاتفاق فيكون كالمعمول في القطع بالحذف ما بعدهما
واحدا او اكثر اسماء كان او غيره مظهرا او مضمرا منفصلا ومعنى التنازع توجههما
بحسب المعنى اليه مع صحة وروده في ذلك الموقع معمولا لكل منهما على البدل فلا يتصور
في المتصل الا المجرور واما في المقدم والمتوسط قيل لا يجري التنازع اذ الاول يستحقه
قبل الثاني واوضح بان الثاني قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن فيما اخذه
الاول ولا يلزم تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم استحقاقه الاول على وجود الثاني
لا على استحقاقه والكل فاسد لصدق حد التنازع ودعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه
دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق على الملفوظ فمنع ولو على المنوي فمع الوجود
ايضا ولعل الحق ان التنازع انما هو في النية والطلب كما صرح به واللفظ انما يعتبر
بعد القطع فالصواب ما قال الشريف ان اعمال كل واحد منهما ايضا لكن المختار عند البعض
اعمال الاول فقط بخلاف المؤخر ولعل وجه اتفاقه اولوية تقدم العامل وموجبه
تأخره مع الفصل فلو كان ما بعدهما ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا فيهما نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا والا زيد فيحذف جواب لو بعدهما في العامل الاول دون الثاني ان
اقتضيا جهة اقتضائهما بالاتفاق فالكل يطابق الكشاف هنا صرح به شارح اللباب
ولب الالباب فلا وجه لقوله واما على مذهب غيرهما فلا يكون قط لان طريقهم

في صح

[illegible]

ق

ر

يقين

جائز صح

في البعض صح

جواب لو صح

العصع

الفعل عندهم الاضمار وهو ممتنع هاهنا اذ لو اضمر بدون الا فسد المعنى والحرف لا
يصح اضماره هذا في المرفوع واما في المنصوب نحو ما ضربت واكرمت الا اياك او زيدا
فالحذف ظاهر الا لو اختلف المعمولان رفعا ونصبا حالان او تمييزان او مصدران
على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف ح بل يجب ذكر المعمولين كما ضربت الا اياي
وما ضربني الا انت لتغاير صيغة المرفوع والمنصوب في المضمر فلا بد لاحدهما عن الآخر
بخلاف الاسم المظهر نحو ما ضربت وما ضربني الا زيد ولو قال فلو بعد الا يحذف من
الاول الا في المضمر المختلف اعرابا لكان اخصر واشمل لنحو ما قمت ولا قعدت الا انت
ولو كان ما بعدهما ظاهرا غيره اي غير ما ذكر من الواقع بعد الا يعم المنفصل بلا الا نحو الا
نحو اقائم ام قاعد انت اذ جعلتها علاوة احسن ابعضهم على الاضمار وعدم الاشتراط
رفع الظاهر في حد المبتدأ فعلى هذا نحو اقائم ام قاعد انتما او زيد او الزيدان
يجري فيه الحذف على مذهب الكسائي والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى
دخول الاخيرين في اطلاق ظاهرا ولو اريد به المستقر بالتلفظ ليشمل المنفصل
اذ لا يعرف فرق بينه وبين الظاهر في الامثلة المذكورة لكان له وجه اعمل
العامل الثاني عند البصريين واشار الى ترجيحه بتركه للمجاورة وهم يجوزون اعمال الاول
مرجوحا واضمر الفاعل فيه اي في العامل الاول ان اقتضاه مشتملا على طرزه اي و

الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فيجوز دون الاضمار قبل الذكر
قطعا للتنازع وهو بابه من حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له في غير ما سبق
بخلاف الاضمار في التعقيب بنحو ما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واحسن بي واحسنوا
القوم واحسن بي واحسن بي القوم عز دار لوجوده في الاولين بارزا او مستكنا
ووجود بدله في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذفه من باب الاضمار
وللمفعول مبتدا اي لو اقتضى العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضرورة لا يظهر حذفه قبل
يريد مفعول باب علمت فيه ان للمعنى والزمخشري جوز احذفه في تفسير قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون الاية وقال ابن الحاجب في شرح المفصل فان ذلك
كخبر للمبتدا فاذا جاز حذف خبر المبتدا للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وقال
ابن مالك وابن هشام انما الممتنع هو الاقتصار بان يكون الاخر نسيا وقيل
يريد بالضرورة ما في حذفه لبس ومثل بنحو استغنت واستغنى على زيد به
ورغبت ورغب في الزيدان عنهما وملت ومال عني زيد اليه وبالاظهار لحذف
لحذف بقرينة المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا التنازع باقتضاء احدهما
فاعلية شيء والاخر مفعوليته وحكم [illegible] ما بالواسطة وما بدونها لكون في تمشية فيما
سبق من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال والاظهار وان لم يكن ضرورة فيحذف

ما فعلا التعجب حذف الباء مع الاخير وفيهم في ابصر

ح ايضا

هو با

٤٠

هو بامر الاضمار في الفضلة. ولو اعمل العامل الاول كما هو مختار الكوفية لكونه اول الطالبين
اضمر الفاعل فيه اي في العامل الثاني على طرز الظاهر بلا خلاف والمفعول معطوف على
المستكن في اضمر بلا قيد لوجود الفصل مشتملا على الوجه الاول ولم يحذف لئلا يتوهم ان المفعول
مغاير للمذكور ولا الاضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة ولو منع منهما نائب الفاعل
اي الاضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول قبل يريد باب علمت نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا فلو اضمر في الثاني مفردا لخالف الاول ولو مثنى لخالف المرجع
والاضمار ممتنع ورد بجواز المخالفة والاقتصار ولو صور فاظهر فيه لئلا يلزم الاضمار
والحذف وحمل المنع على اللبس كالضرورة فيما سبق لزوال الاشكال وترك الجواب عن
قول امرئ القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط المسائل المتنازعة لما كان مشتركا
بين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعهما في حد واحد فادخل او ليدل
على النوعية والاستقلال بخلاف الواو اذ اصلها الاشتراك الشخصي الا ان لا يمكن في النوعي
الا ترى ان من قال علي لفلان ولفلان مائة درهم صار جزء الكل لجنسين بخلاف جائني
زيد وعمرو وقد اصاب البعض حيث ميز احكام المبتدا من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب
ما اي اسم او لفظ معنى اولى من فحوى المسند اليه نائب وضميره راجع الى ما فغفل حال
من العامل اللفظي المراد ما يعمل بالاصالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور في نحو علمت لزيد قائم

الاقتصار صح

وبحسب في بهم قتى و جر العدد از البحر بد الى الانفكاك اقتضا الاول سبق الوجود دون الثاني
ودينه حال او صفة اى لفظ دال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخواك و المختار نحو اسد الزيدان بتعد
حرف النفي والاستفهام لفظا او تقديرا حشو نحو اذ النفي اعم ما يستفاد من حرف في نحو
ما ولا وان ولما والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم الزيدان وكذا الاستفهام
من حرف وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما صانع البكران ومن ضارب خالدا ونحو كذلك
متى واين وكيف وكم وايان ويرد على المصنف من ابن الحاجب ان يذكر غير جعلى
ولا موصوفا اذ لا يقال اضويرب الزيدان ولا اضارب عاقل الزيدان ووافق الظاهر
لينخرج نحو اقائمان الزيدان او الزيدون لان الصفة فيهما متعينة للخبرية اذا تفرد
الصفة عند رفع الظاهر لمشابهة الفعل الذي يلزم من عدم انفراده تعدد الفاعل
او التأويل البعيد وعليهما نحو اقائم ابوه زيد والجواب ان المراد بالصفة المحضة التي
لا تشوبها الموصوفية والمصغر مركب منهما (من الصفة والموصوف) والمبادرة من البعدية الاتصال لفظا ومعنى
والاستفهام والنفي داخلان على المبتدأ وذكر بعضهم اقائم زيد اى فيما طابقت مفردا احترازا عن
كون الصفة خبرا مقدما ومبتدأ ما بعده فاعل سادا مسد الخبر بخلاف نحو اقائم الزيدان او
الزيدون فان الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها فاعلا عليه اذ المطابقة لازمة بينهما

المبتدأ والخبر وتقدم اى المبتدأ اصلا تقدما اصلا او اصيلا على حذف النسبة والمراد به الاولوية
فجاز الاضمار اى اتيان ضمير راجع الى المبتدأ قبله اى قبل ذكر المبتدأ المتقدم معنى نحو في
داره زيد وامتنع صاحبها في الدار ويجب تقديم المبتدأ لو تضمن عدلا عن الاشتمال
للاختصار ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم نحو من ابوك على
مذهب سيبويه فان من مبتدأ عنده وان كان نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتدأ
ومن خبره [illegible] جزء ولو قال لكون تقدم لكان اولى او كان خبره فعلا له اى مسندا الى ضمير المبتدأ
اى حاله فيشتمل نحو زيد قام للالتباس بالفاعل ونحو انا قمت للالتباس بالتأكيد ونحو
الزيدان قاما والزيدون قاموا للالتباس بالبدل او الفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل
حروفا او بعد الا معطوف على فعلا نحو ما زيد الا قائم او معناها نحو انما زيد قائم للالتباس
المعنى وهذه زيادة على الكافية وكانها اكتفى بما ذكره في الفاعل او مما ثلثه معطوف
ايضا على فعلا اى في اصل التعريف نحو المنطلق زيد او اصل التخصيص نحو افضل منك افضل
مني وغلام رجل صالح خير منك للالتباس بالخبر الا بقرينة معينة للابتداء والاستثناء
[illegible] اى يجب تقديم المبتدأ اذا كان خبره مماثلا له ملابسا لكل شيء الا ملابسا بقرينة
وهذه زيادة لازمة [illegible] كثيرة بنونا ابناؤنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فان غرض الشاعر الحكم على ابناء الابناء بانهم ابناء دون ابناء البنات فبنونا متعين للابتداء

فقدم خبره لعدم الالتباس والكاف من عبارة المصنف وقعد في البيت ويحذف المبتدأ جوازا
عند القرينة الكثير بذكرها في الغالب ويجب حذف المبتدأ في نحو الحمد لله الحميد بالرفع يريد كل نعت
في الاصل قطع عن منعوته لمجرد المدح او الذم او الترحم لزيادة مدح او ذم او ترحم لزيادة معنى فيه
وسمي المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يظهر قصد هذه الثلاثة وكذا
المنصوب على احد هذه الثلاثة يجب حذف عامله كما اذا نصبت الحميد فالرفع بتقدير هو والنصب
بتقدير اعني وسمع بالرفع على الحكاية عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر يدل عن الفعل لا
يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر حملا على النصب في وجوب الحذف اي امري سمع وزيد
كسمع في الاعراب الخبز بالنصب اكله بالرفع تقديره زيد اكل الخبز [illegible] اكله يريد كل
خبر عنه بعينه ذكر بعده منصوب على الاشتغال قيل انما وجب الحذف هنا اذ لا بد من
تقدير ناصب خبر لزيد مما المذكور لا يجوز ان يكون مؤكدا للمحذوف لان المؤكد لا يحذف
للتضاد بين الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه لا يتكرر بل يتعدد فتعين الخبرية للمحذوف
وهذا كما ترى لا يعين الحذف ويكون المبتدأ نكرة لو بعيد وهذا مذهب المحققين من النحاة
اختاره المصنف والجمهور شرطوا التخصيص بشيء ثم اختلفوا في عدد المخصصات وايجاب
التخصيص للافادة [illegible] قد يوجد بدونه نحو كوكب انقض الساعة كما احد غيرهم [illegible] على
اللغة التميمية وعبد [illegible] من يخلد في النار واعتزلي فيها اي في النار الدنيوية لمخلد ام

وجب صح

فلا وجه لاشتراط [illegible] صح

السنة صح

٤٢

رافضي ومن اشهر ما عارا جع الى المعتزلي والرافضي فيه مكنية وتخييلية وترشيح وتسمية
على اهل الجنة والجزء الذي لا يقبل الانقسام اصلا وجود في الخارج وفي المثالين
الاولين رد للمعتزلة وفي السادسة للفلاسفة الخبر ما اي لفظ اسند اسنادا تاما
الى المبتدأ فخرج نحو [illegible] [illegible] وما قيل في وجه خروج [illegible]
المسند الصح هو المبتدأ بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو ظاهر وهذا التعريف احسن
واخص من تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم [illegible]
مجرد قائم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما في زيد قائم ابوه او ابوه قائم فيلزم
كون الاعراب في وسط القول وقد عرفت انه لا فساد فيه مع كونه كلمة واحدة
اذا دعت اليه ضرورة وكان اجزاء في جملة فاحفظه في الاكثر وعدم كون
مجرد قائم في المثال المذكور خبرا ظاهر من اللفظ والمعنى ويطابقه اي يطابق الخبر
المبتدأ في التذكير والتانيث والافراد وفروعه [illegible] لو كان الخبر مشتقا لا بد ان يرجع
او في حكمه كالمنسوب ولم يكن افعل من ولا كبيبا ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه
ويكون الخبر جملة ملابسة لعائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي مستقلة
وذلك هو الضمير في الغالب وقد يكون الاشارة كما في قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا
باياتنا اولئك اصحاب النار والموصول المشتمل على المبتدأ كما في قوله تعالى انه من يتق

ويعرف فان اسم لا يضيع اجر المحسنين وهو جنس نحو نعم الرجل زيد على وجه والظاهر نحو
زيد قائم ابو طاهر اذا كنى بابى طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة ويستثنى منه ضمير الشان
واما نحو قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ونحو قولى
زيد منطلق فالخبر فيه ليس بجملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف العائد قياسا
اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداها جزء من الاول كالبر الكر بستين ومنها
غيره والظرف وهو فى الاصطلاح اسم من الزمان والمكان والجار والمجرور متعلق
بفعل محذوف لكنهم قالوا على الاول لكونه [illegible] الاصل فى العمل [illegible] بالخبرية معينة
للفعل نحو الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم او صفة لاسم الفاعل نحو اما عندكم
فزيد وخرجت فاذا فى الباب زيد ويتقدم الخبر اى يجب تقديمه على المبتدا اوانى المحال
على خلاف [illegible] الاصل وجب التقدم لو لا تضمن الخبر ما له الصدر فهو ذا حال من فاعل
تضمن اى الخبر جملة صورة كاين زيد فان اين جملة صورة و جملة حقيقية ان قدر
المتعلق فعلا والمضاف الى ما تضمنه فى حكمه فى وجوب التقديم نحو صبيحة اى يوم سفرك
او مصححه اى كان مصحح تقديم الخبر جزئية بحيث لو لم يتقدم التبس بالصفة نحو فى الدار رجل
لا المصطلح اعنى تقليل الاشتراك فلا يرد فى نحو [illegible] الابتدا بنكرة غير مخصصة ولذا
لم يقل او صححه كابن الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء نحو سلام عليكم او كان الخبر جزاء عن

ان

٤٣

ان المفتوحة الواقعة جملة او مع ما دخلتها نحو عندى انك قائم لئلا يلتبس المكسورة
ولا بد من استثناء ما بعد اما ولولا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك قائم ففى [illegible] ولولا
زيد لمت ولو قال او لزم لبس من تاخيره بدل قوله او خصصه او كان جزاء عن
لكان اخصر وافيد او ضميره معطوف على ضمير كان للفصل اى او كان ضمير الخبر اى الضمير
العايد اليه موجودا فيه اى فى المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا فان ضمير مثلها عايد الى التمرة
وهى جزء الخبر فى الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة او كان المبتدا [illegible] او معناها
بعد انما لئلا ينقلب المعنى ويتعدد الخبر جوازا نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد
الخبر لفظا كهو حلو حامض والخبر فى الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر فلا يجوز الاقتصار
على احدهما لكن لما تعدد لفظا اجرى الاعراب عليهما فظهر اعراب المعمول الواحد
باعرابين اذا تعدد لفظا كما جاز اعراب المعمولين بواحد اذا اتحد لفظا نحو [illegible]
التقدم اعلم ان دخول الفاء واجب فى خبر المبتدا مع اما ولا تحذف الا لضرورة وجائز
فيما ذكره المص وممتنع فيما عداهما وصح دخول الفاء فى خبر كل مضاف الى [illegible] صفة كل اسم
نكرة موصوف او غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله والموصول معطوف على كل المتصل
او ظرف نحو الذى ياتينى او امامك او فى الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصول
المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه [illegible] ونحو [illegible]

قائم ص

جوازا ص

يا ليتني فيها وسهم والنكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل
يا ليتني فيها وسهم ويمنع اى يمنع جواز دخول الفاء فى خبر ليت ولعل قيل لان الدخول
لشبه الشرط والخبر الذى هو من قبيل الاخبار فى الدلالة على السببية وهنا خبر ان
الكلام الى الانشائية وفيه نظر وفى اخواتها الاربع اختلاف والصحيح جواز منع
سائر النواسخ مثل كان وظننت بالاتفاق فلو حاول يمنع النواسخ الا
النونيات من حروف لكان افيد وابعد من الشبهة ويحذف خبر المبتدأ
ويجب لو التزم فى محله اى فى خبر جره فيستغنى منه كخبر لولا الامتناعية لا
التحضيضية فان خبره التزم محل جره عاما حال من خبر ليدل لولا عليه واما الخاص
فيجب ذكره ان لم تكن قرينة نحو قوله عليه السلام لولا قومك حديثوا عهد بكفر لنقضت
الكعبة فجعلت لها بابين وان كانت فالامران نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا
مؤمنين اى اغويتمونا وما عطف على خبر لولا بحيث كل عبد وضيعته او ضيعته
اى نسب الى فاعل او للمنع نحو معه او بعده اى بعد ما ضيف حال من احدهما او منهما
نحو ضربى زيدا او زيد قائما او قائمين وان تضرب زيدا قائما والتقدير حاصل
اذا كان اى وجد قائما والقائم مقام خبر حال او افعل عطف على خبر لولا مضافا
حال من افعل الى هذا المضاف المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما اى خطب

احدهم

ايضا صح

ح

يجب يكون وهو الوجود كون الامير حاصل اذا كان قائما حصل وجوده خطيبا عبارة
وما عطف ايضا على خبر لولا عطف عليه نائب الفاعل بدا او بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته
اى جميع جرحته مع قران وخبرها القسم به حال كون ذلك المقسم به خبرا كائنا فيه اى فى القسم
نحو لعمرك لافعلن كذا لعدم صراحته فى القسم فلا يجب حذف خبره خبر باب ان ما
يا ما الاسمية نحو ان جاء حسنا فى الدار رجلا حسنا قائم وهو كالخبر اى خبر المبتدأ فى كونه
نوعا [illegible] وحذف ونحو ذلك بعد ان يثبت كونه خبرا
لباب ان بوجود الشرائط وانتفاء الموانع فلا يرد جواز اين زيد وامتناع ان اين
زيدا فى تقديم خبر باب ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا اذا كان الاسم معرفة نحو
ان الينا ايابهم ووجوبا ان كان نكرة نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا
ولا [illegible] يجوز فى غير الظرف بخلاف خبر المبتدأ فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيره
وهذا كالمستثنى خبر لا التى لنفى الجنس اى لنفى جنس ما اسند الى اسمها ولا يتقدم
خبرها على اسمها ولو كان ظرفا لضعف عملها وكثر حذفه اى الخبر ويجب حذف خبرها فى
لغة بنى تميم ان دل عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هل فى الدار رجل والا يجب ذكره
كذا نقل الرضى عن الاندلسى وقيل ان بنى تميم لا يثبتونه لا لفظا ولا تقديرا
ويتاولون نحو لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا ولولا

[illegible] بخلاف على
عهد الله لافعلن [illegible] صح

الحكم [illegible] صح

ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ما المسند اليه من باب الفاعل بحسب الحال
من المجرور من تمام التعريف وشعور ببطلان العمل عند تقدم الخبر وكذا لانه يدخل [illegible] عاملا و[illegible]
يدخل الباء في خبرها وليست لا لنفي الحال بل لمطلق النفي بخلاف ما وليس في بعض النسخ في
النفي فيهما اي في لا التي المشابهة وكثر في ما لكثرة المشابهة المنصوبات تذكيرها ذكر في
المرفوعات المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده
بحرف بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب [illegible] صاحب ابن حاجب لاحتياجه الى الصلات
مع عدم تمامه منه اما الاول فان يراد بالفعل فعل القيام وبالفاعل ما يعم [illegible] به الملابس
به ونحو ضربت ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يعم المشتق والمشتق منه وبالمذكور ما يعم الحكمي
وبمعناه اشتمال الكل على الجزء مع عدم [illegible] في النوع والعدد وحصول المصدر ولا قرينة
لشيء منها واما الثاني فلعدم [illegible] ضربت ضربا [illegible] للتاكيد اي [illegible]
كونه تاكيدا وتقوية لمعنى عامله يعني محل النصب علامة لم [illegible] ضربت زيدا زيدا
فان نصب الثاني لكونه تاكيدا المنصوب لا [illegible] والتاكيد والا لكان [illegible] موكد [illegible]
هو جاء وجائع لكن لا يعين للمبتدأ لاستلزام الدور بل يعين من عرف المنصوب [illegible]
او بتنا او احتياج الاسم في الاصطلاح ولا يتقدم هذا القسم اعني ما نصب للتاكيد
على عامله لان هو المؤكد التاكيد ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيدا للماهية من حيث هي

ولا

ولا يكره فيها وحده اللغة يجوز في الاخر من هذا حصص النفي بالاول والنوع والعدد
النصب نحو لبثت ضربا حسنا ورجلا اخرى وهو المفعول المطلق وهذا السبب من تمام
لتقدم الاحتياج بل حكم من احكام [illegible] العامل [illegible] لخلاف للملابسة بلفظه فانه
قد لا يكون نحو قعدت جلوسا وضرب الملابسة اشتراكهما [illegible] لهما اما فيهما
عنهما نحو ضربته ضربا او تضمنا كذلك نحو ضربت ضربة او محلا كضربت ضربا فان [illegible]
في ضربت نفس [illegible] ولو كان تلك الملابسة حكما حكيا او محكوما لا وضعيا
ليتناول نحو ضربته سوطا او ثلث ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا
وتبتل اليه تبتيلا فالملابسة فيه وضع لا حكم كما قيل وقد يحذف اي يجوز حذف عامل المفعول
المطلق نحو خير مقدم ويجب حذف المذكور كفضلا اي كحذف [illegible] فضلا من فضل الشيء كذا
اذا بقيت منه بقية وايضا [illegible] اي عادة حمدا الله ولبيك مركب [illegible]
اي اقام والتثنية للتكرير اي اجيب لا [illegible] اجابة ولا ابرح عن مكانه كالمقيم في موضع
قال ابن حاجب قسم وجوب حذف الى السماعي والقياسي في [illegible] حمدا بدون اللام
من الاول ولبيك من الثاني [illegible] في العباسي [illegible] موضع ما وقع مثبتا العامل
او المفعول بالاضافة او التمييز [illegible] النوع كتاب الله وصبغة الله ووعد الله
وسنة الله وضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك [illegible] وسعديك [illegible] غير ذلك

وبجرعائك خلاف كرسعك اسقيك ورعاك الله رعيا وشكرت لك شكرا او من نهج البلاغة
تجده حمدا او كرما واكرام وسعدك ساعيها وقت تهلكك ونقص ما وجهم سكتو ولعود ته العكم
لا اشاعة منه بحر قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وما كرلبيك وسعديك فيه الرد الى
واري هذا كما هو وكلام للمص يميل الى هذا حيث قيد حمدا به فقرية لبيك لم يخرج
السماع بيد انه لم يذكر اللام في الاولين وخص هذا القسم عن البواقي بان لم يذكر الفا
يه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم انه اراد به السماعي ويمكن ان يحمل ذلك على انه بالقرينة
على التنازع يشعر للبيان باللام ولبيك للاضافة وفيه الغنى [illegible] ولو قرى وجوب ايضا
بقيه فاعلا او مفعولا بالاضافة او اللام بين نوع لكان اولى وما عطف على مفعولا
اي مفعول المطلق هو مثبت بعد نفي او معناه دخل كل منهما على ما كي خبر وانما سبح او اسم وجد
او لام عبارة الكافية لا يكون المفعول المطلق خبره لعدم صحة حمل الاجبار الا كما اذا
خبرا وما كان زيد الا كبير او ما وجدتك الا سيرا البريد او مكررا عطف على مثبت بعده
راجع الي ما لا يكون خبره كعرزيد سير سير او ان زيدا او كان سير سيرا او وجد وجوب حذف
ان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل
للتجدد والاسم الدال كالفعل مع ان هذا المقصد يعد المجرد عن المذكور دليل على تعيين الفعل
وان اريد زيادة المبالغة رفع المصدر على الجزئية مجازا كما زيد الكبير وما مفعول المطلق الي

مفعوله

حاشية: من حيث انه ادى [illegible] القسمين في الواحد [illegible] وشمول عليهما

مفعول له حجة وهذه العبارة اظهر وافيد من عبارة الكافية والمراد بما يحذف العامل من المفعول
المطلق قياسا ومنها زيد سيا وسافر [illegible] كذا اعتراضا فانه اعتراف اكد مفعول له
على المنفي لاحتمال عن الاعتراف فيسمى تأكيدا لنفسه او انت قائم حقا فانه تأكيد لمضمون
انت قائم الذي يحتمل عن الحق فيسمى تأكيد لغيره او البتة اي بت هذا القول قطعة واحده
ليس فيه تردد بحيث اجزم مرة واجزم اخرى ثم اجزم فيكون قطعتان او اكثر
بل لا ينفع فيه النظر والمسموع قطع بهذه البتة على غير القياس وقد يعرب اي حقه وسكم ها
اي البتة قال في لب الالباب والاكثر فيها القطع اي فيما يحتمل عن التوبه باللام وفيها
قطع الكثير ووجهه ان ما يحتمل [illegible] الى زياده تأكيد فناسب اللام العهدي او الجنسي
الحالين الاخر ولا يحتمل وجه ما ذكره المص وقيل في شرح السيد عبد الله وقد يجي اللام
للازمة في بعضه كالبته فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة وانما وجب
حذف العامل في هذين لان الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا
قيل بهما عاملان في المصدرين لافادتهما معنى الفعل وانما قدم المص هذا الضابط
محال لما [illegible] فيه السابعه في كثرته والتأكيد او فضل عطف على اكد واثره
راجع له والمراد بالاثر الغرض المطابق نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا واما
فداء فالمعنى شدوا الوثاق والاثر المن والفداء وانما وجب حذف لدلالة الجملة عليه

حاشية: لان حقا في انت قائم حقا ليس مضمون انت قائم [illegible] يشخص بل مضمون بالنوع بل مؤكد والاعتراف ليس مضمونه جدا يشخص ولا بالنوع بل مؤكد — منه

حاشية: لا مفعون صح

ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتراطه في الحال يطيق اكتفاء باشعاره التأكيد وتعيين الآخر
او تشبيه به اي كشبه بالمفعول المطلق فرب نائب الفاعل علاجا جاعل في المجرور اي جاء ومن اللا
المظاهرة كالضرب والصوت ويلزم الحدوث ويمر العلاج ما ليس كذلك كالعلم والحمد
ويلزم الاستمرار بعد ما اي جملة تتضمن صاحبه اي المفعول المطلق والمراد بها جملة صاحب
له عبر كالشخص وما اي اسما ملابسا بمعناه راجع الى المفعول المطلق كله صوت صوتك
اي تصوت صوتك اي تصويتك باقامة الاسم مقام المصدر كما في كلمة كلام وجوبه
الوجوب جلسيه ونعتوا في غير العلاج لم يعلم مع النعت الجمع الوصف والبدل والمجمع
تقدير الفعل لدلالته على الحدوث والمراد الاسم المفعول بركة الفعل الذي يقع به
الفعل ومن نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام وفي الاصطلاح ما يتعلق الفعل به اي حدث
اي يتوقف تعقله عليه عدل عن تعريف الكافية لعدم تناوله نحو ما عرفت زيدا وجعل الوقوف
بمعنى التعلق حسا او عقلا تجاوزا لا قرينة لم يرد على المعنى الفاعل واللوازم البينية السابقة
للاحداث وكلها عبارة عن الاسم المنصوب بقرينة المقسم فخرج الكل لكن فيه ما
مر مرة ويتقدم المفعول على عامله جوازا نحو زيدا ضربت ويجب التقدم المذكور لو
تضمن المفعول به الصدر اي صدر الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية وكالمضاف الى
احدها نحو كم رجلا او برجل ضربت وغلام كم رجلا او رجل ضربت ويمتنع التقدم لو كان

الفاعل

العامل اسم فعل لا يقال زيدا رويد لضعفه او تشبيها صفة فاعله نائب الفاعل وضميره عائد الى
او موصوفا محذوف لا يقال انا زيدا غلام ضارب اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم
[illegible] المعمول لكن ينبغي استثناء غير عاملا كغير ان يقال انا زيدا غير ضارب لكونه لا اضافة
[illegible] المفعول به جواز اللوكان عيرنا بقرينة ولو كان نسيا اي نسيا فيجعل كاللازم
فلا يحتاج الى القرينة كيعطى اي يفعل الاعطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به وعامله
يعطف على ضمير حذف لوجود المفصل جواز الحو مكة لمن استعد الحج اي اقصد مكة ويجب
حذف العامل في سبعة ابواب الاول سماعي وذلك في الامثال وامثالها فلا يجوز ذكره
الاستماع غير نا كاحصل اي كانت [illegible] ما هو لا اي حصر اول اي اجانب والبواقي
قياسية والثاني في باب التحذير [illegible] الباب الاشتغال وما اضمر عامله على شريطة التفسير
قد مضى البواقي لان الكافية حذرا عن تباعد المقسم فيه على هذا الانسب تقديم
التحذير والاغراء والاختصاص وما المفعول به عطف على اهلا كان بعده عامل فعل او
شبهه لا حرف لانه لا ينصب المفعول به محلي زائد في غيره ضميره كزيدا ضربته او متعلقه
كزيدا ضربت غلامه او رجلا يحبه او الذي يحبه ادعوا واخاه في جحود المعمول وعمل
النصب لفظا او محلا فيه او في متعلقه بشرط عدم الجران يعمل ما نصب ضميره او متعلقه
فيه نحو زيدا ضربت ويجذم عيره فخرج كزيدا ضربت بسوطه والله اعلم بالحال

بمعنى صح
في موضع عامل عمل عمله غيره

اي العامل المذكور في المفعول به البعيد او كاعمال صاحبه بحذف المضاف فيرفع او ينصب
محله على الاعراب او عطف على المجرور على مذهب الكوفيين واحترز بالامكان عما امتنع
لمانع لفظي ككان واخواته ولام الابتداء والا للتمني وما وان بخلاف البواقي وحروف
النفي والا ونون التاكيد وحروف العطف وفاء السببية الواقعة موقعها عن زائدة
ومنه قوله تعالى الزانية والزاني الآية عند المبرد وكم والاستفهام والعرض والتحضيض
والشرط والتفصيل والتعجب واسم الفعل والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم
وكون العامل في جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الآية عند سيبويه اذ تقديره عنده
حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فاجلدوا جملة اخرى بيانية فلا يعمل في الاول وقيد الثاني
زائدة او تفسيرية او معنوي كفساد المعنى او خلاف المقصود كما في قوله تعالى وكل شيء
فعلوه في الزبر فانه لو نصب كان فان تعلق في الزبر بفعلوه فسد وان كان صفة
لكل شيء لزم الاخبار المقصود ان كل مفعولهم ثابت في الزبر لا ان كل ثابت في الزبر
فعلوه وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا وينبغي ان يزيد لولاه اي لولا العمل
في غيره ليعلم ان الامكان فرض وان المانع صنعة في العمل وتحقيق الاحتراز به منطوق
نحو زيدا ضربت بسوطه وعبارة امكن اولى من لو سلط اذ يتبادر منه عدم الاعتداد
بالمانع اللفظي نصبا مفعول اي عامله فهذا مستغن عنه لان العامل لا يعمل فيما قبله اذ هو محل

نصباً

احترازا عن معمول غير نحو ... واستغفره

نكتة في العمل او التقدير فعلوا كل شيء في الزبر وهذا بين الفساد

فيفعل عمل ليحصل الاحتراز عن نحو زيد ذهبت به فالمناسبة قربه والانسب ان يقال
لفظا صفة اي لفظيا نحو زيدا ضربته او معنى اي معنويا تحليليا نحو زيدا مررت به وعليه
الاشتغال فاللفظي نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوي زيدا مررت به نحو زيد حبست عليه
اي لابسته او مررت به اي جاوزته فلان المناسب ليعلم انه يعم اللازم والمراد
ومما اقتضى المناسبة المغايرة قدم العامل فيها وترك الاول لوضوحه عن هذا الباب.
اعتبر اقسام ما يجب فيه النصب وما يختار وما يساوي الرفع وما يختار وليس
ما يجب فيه الرفع من هذا الباب وفي ترتيب الاقسام نظر لان الترقي التدريجي وهو
يجب ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على المساواة وتقديم
الاجوب بالباب فاللائق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو الاولى اختاره المص غير انه قدم
اختيار النصب وجوبا وفيه نظر او المص اوفق بتقصيره انه نصبه اي باب الاشتغال او لكل
... لو عطف اي لو وقع العطف في باب الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد و
عمرا اكرمته للتناسب ولو كان الجملة المعطوف عليها او المعطوفة ذات وجهين
الفعلية والاسمية او احتمال العطفين نحو زيد قام وعمرا اكرمته في داره فالنصب
مساو للرفع او ليس عطف على عطف المعنى بالصفة لو رفع كما في قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر فان المقصود ان كل شيء مخلوق لنا وانه بقدر والنصب بحكم فيه واما الرفع

او كونه نصبا مفعول العامل

فيحتمل حينئذ كون خلقنا جزا او فرادا وصفة فيضيق الحكم محذوفا بقرينة هذا القول المحذوف
او كان بعده اي المعمول به المذكور امرا ونهيا كزيدا اضربه اذ لا تعمل ما لان الطلب
لا يقع جزءا الا بتأويل القول والنصب مستغن عنه او هو اي المعمول به المذكور وقع بعد
النفي نحو ما زيدا ضربته وكذا الاداة بخلاف لم ولما ولن يجب لفظ صدرها فلا يعمل ما بعده
بالكلية او الاستفهام نحو ازيدا الوجهل زيدا ضربته والرفع في هذين ضعيف وعند البعض
لا يجوز بل يجب النصب وينبغي ان يعول بعد حرف النفي والاستفهام لانه لا يجوز النصب
فليس زيد ضربته ويجب في نحو من زيدا ضربه وقيل عند الضرب [illegible] في نحو
الرضي ان الاسما المتضمنة للاستفهام تدخل على فعلية فيها فلا تختلط بكلمة [illegible] ومعه يستحق
زيدا ضربته ومتى زيد خرج فالرفع في [illegible] زيدا ضربته [illegible] كما توهم وان كان
المتضمن للاستفهام هو المعمول به المذكور رفع [illegible] او [illegible] ايهم ضربته [illegible] واذا كان
للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واذا زيدا تكرمه اكرمك وانما لم يجب النصب
بعدهما لعدم تمحضها للشرط بخلاف ان ولو واما سائر الاسماء الجازمة فلا يفصل بين الجمل
الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب. ويجب النصب بعد حرف التحضيض على والتخصيص بين
ولولا ولوما وحرف الشرط ان ولو دون اما لانهما لا يدخلان الا على الافعال لفظا
والرفع اولى في غيرها اي المذكورات مما يختار فيه النصب او وجب او يستوي الوجهان

ونية

٤٩

في غيره نحو جملة فرع صالح محذوف اي او فيها نحو جودا واقوى منها اي المذكورات المرجحة
النصب اولى السلامة كما في اللعب جاء نحو قام زيد واذا عمرا يضربه لكسرها ان غلبة وقوع
[illegible] بعد اذا الفجاءة اقوى من تناسب العطف وهذا مذهب البعض وبعضهم
يوجبون الرفع بعدها [illegible] الطلب يعني الامر والنهي والدعا نحو قام زيد واما
عمرو فاكرمته فمنه [illegible] في الجملة اقوى من رعاية التناسب واما في الطلب
فالنصب [illegible] لانه وقوع جزاء بتأويل بعيد فيغلب على الغلبة نحو اما زيدا فاضربه او
فلا تضربه ونحوه [illegible] وترك الجواب عن الاية [illegible] لانه و[illegible]
[illegible] باب التحذير [illegible] عليه بعضهم وما اي معمول به حذف عامله لزوما [illegible]
ما ذكر بعده [illegible] اي ما بعده ملابس [illegible] نحو اياك من الاسد اي اياك بعد من الاسد
والاسد بعد [illegible] بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد جائز اذا كان احدهما
منفصلا [illegible] الرضي [illegible] نحو اياك من الاسد اي اياك بعد من الاسد ويحذف من جوازا
كاياك ان [illegible] بخلاف اياك الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع
المعهودة شاذ وحذف العاطف [illegible] عطف على ضمير محذوف وضميره
اللام [illegible] حذف سائر حروف الجر مع ان وان حذفا قياسا اي قياسيا
فهذه قاعدة استطرادية وما اي معمول به عطف على ما حذف [illegible] عامله لزوما

كرر في الطريق الطريق والثاني وجب حذف العامل في قسم التحذير لضيق الوقت وعدم
الفرصة بذكره حقيقة او اعتبارا او عطفهما اي على قسم التحذير بعد لا اتى لاحتياج
الى تكلفات قال الجامي ونحو ما قال تقدير بعد في الطريق الطريق خل سبيل [illegible]
الاتقاء عن الطريق لا عجم بتقييده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او تحرها انتهى
والرابع باب الاغراء وهو المذكور بعينه وما اغري به مكررا كاخاك اخاك اي الزم
وهذا احد قسميه فعليه ان يزيد او معطوفا عليه بالواو كاخاك والحج [illegible]
واما كالعهد اي الزم واحفظ فلا يجب حذف عامله وان سمي اغراء وعند وجوب حذف
ما تقدم في التحذير والخامس باب الاختصاص كما قال ومما ينتصب على الاختصاص نحو
العرب نفعل كذا اي اخص او نعني العرب ومنه اي مما ينتصب على الاختصاص [illegible]
المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو [illegible] وامراته حمالة الحطب والترحم نحو [illegible]
لا انوه عطل وشعثا ما اصنع مثل السعالي [illegible] فانه قبله [illegible]
يسحج [illegible] ايضا وقد نكر اي الغالب في باب الاختصاص التعريف وقد
كشعثا في البيت السابق واعلم ان المص عمم الاختصاص في الذم والترحم والمشهور
تباينهما اذ الاختصاص لفظ ايها ونحوه فانه في الكلام بعد ضمير المتكلم للافتخار نحو اكرم
الضيفان ايها الرجل اي انا اكرم مختصا من بين الرجال او نحو والتصاغر نحو انا المسكين

ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال او نحو وبيان المقصود وذلك المبهم نحو انا ادخل
ايها الرجل اي مختصا بالدخول وبهذا القسم يتعرض له النداء لكنه في [illegible] ولا ايا لم يذكره
المص او باسم المنصوب في الكلام [illegible] ضمير المتكلم السابق اما معرف باللام نحو نحن العرب
نفعل كذا او مضاف كقوله نحن معاشر الانبياء لا نورث واختلف في هذا
القسم فقيل انه منقول عن النداء ايضا والحق انه منصوب باعني او اخص لان النقل
لا دليل عليه هنا بخلاف القسم الاول مع ان خلاف [illegible] ذو ال [illegible]
[illegible] والحروف لا ينتصب واما الى لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت به البائس او المسكين
ونحو الحمد لله الحميد فلا يعد من باب الاختصاص بل يسمى باب المدح والذم والترحم
ويجوز تقدير الفعل في جميع اعني او اخص او امدح او اذم او ارحم بحسب المقام
والمص جعل بابا واحدا لاشتراكهما في جواز تقدير اخص تقليلا للاقسام تسهيلا
للضبط والسادس باب النداء ولم يعرف المنادى بما عرف ابن الحاجب بل اكتفى
وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا لاحتياج
الى تعريفه للبعد ووجود الاختلاف ضد الاول بارفع نحو يا الله ويا زيد لا تقبل او ادبر
[illegible] وجب حذف [illegible] ثم [illegible]
[illegible] الوجوب لامتناع الجمع بين [illegible] المندوب و[illegible]

جوازا عند الكوفيين حتى قرئ قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن قرأ بالتخفيف اي الا يا قوم اسجدوا او
ينبغي ليصح العطف بعده والحرف لا يجوز وحذف حرف النداء ايضا من اسم جنس
المعين النكرة قبل النداء فيشمل اتباع جواز الحذف منه اي او صفة بعد اللام والاشارة
لان نداءهما لم يكثر فلا قرينة والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل
وينبغي ان يزيد والمتعجب منه نحو يا للماء و يا للدواهي والمهدد نحو يا لزيد لاقتلنك وانما
في المستغاث كان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتخلص من التعجب ويطلب منه و
كان المهدد يستغيث بالمهدد ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم الحقد
بان ... ان التعجب موجود قبل النداء وسبب التعجب والسرور فكيف يتخلص عن التعجب
ويراد التخلص وان المهدد يقتضي الاختفاء والاستغاثة التذلل ونحو يا زيد ولفظ الجلالة
لعدم جواز الحذف منهما ايضا فبقي العلم بلا علامة والمضاف واي الموصوف باللام
نحو ايها الرجل وايتها المرأة قدم حذفهما مع انه لانه عدم الاتيان المقدم
الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام والتعبير بالحذف للايهام بشرط الاستباح
حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم المشددة عوضا عنه واستباح الجمع بين العوض
والمعوض عنه واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه وعند الفراء اصله
يا الله امنا بخير وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم عوضا عن بقية الجملة ورد بجواز اللهم

بالجزم

لها

51

بالجزم او اللهم الحق حلالنا والدعاء عليه لغيره وامتناع اللهم ارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم
عند سيبويه لجعل الميم مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك الملك منادى
لا وصفا واما عند سيبويه فيجوز واعرب المنادى على رفعه مجازا باعتبار الكون اولا ولا
تشتمل لواو الجمع والف التثنية والضمة لفظا او محلا لو كان مفردا غير مضاف ولا شبيه
به معرفة قبل النداء نحو يا هذا او بعده نحو يا رجل كيا رجلان حتى تثنية النكرة لكون
قرينة للارادة الحقيقة لما في المعرفة ونظير عدم الرفع والمفرد والضمة بين لوقوعه موقع الكاف
الكائنة وشابهته اياها افرادا وتعريفا ومثلا وعدمه لم يكن المشابهة لكاف الخطاب
حرفية لفظا ومعنى ولما كان الخفة في العلم المفرد والموصوف بابن او ابنة مضافين
الى علم نحو يا زيد ابن عمرو ويا هند ابنة عمرو وبخلاف يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخي عمرو
ويا هند بنت عمرو والفتح مع جواز الضم كان بيانه في المنادى انسب منه في تابعه
قال ويا زيد بن عمرو او لكونه هذا الجائز نحو لو قال وفتح زيد بن عمرو لكان اقرب
ويجر المنادى بلام الاستغاثة لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بينهم له
بالدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد لكان افيد واللام فيه مفتوحة في هذه الثلاثة
فرقا بينه وبين ... لو عطف غير يا نحو يا للكهول وللشبان كسرت في المعطوف
ولا تستعمل فيها الالف وانما اعرب مع اللام لضعف مشابهته الحرف بدخول خاصة الكلام

او تقديرا

وفتح أي يبنى المنادى على الفتح بالفها أي بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها

ولا لام تعطف على فتح تقديره فيه حينئذ لكنه في آخرها يا عجبا اذا لحقتها فتحه

لطول نداء وغلام زيداه وان لفظين فلا تعجب ولا يقتضى البعض نحوا لا جراه مع عدم

جوازه واجيب بانه على الاطراد وجعل المنادى في محل النصب اعتبار المحلية والاعراب

دون الاداة نحو الفتح والكسرة فيه ان الاطراد في البناء عليه لمقتضى ضعيف والاعراب

لا يوجب البناء الموجب الحق به العربية التحريز باللام حرف للتعريف يكون الكلام

وهذا لا يوجب منع جمع خصوصا اذا لم يكن اللفظ مخصوصا بالطلب [illegible] والنظر

وقيل للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف على كون الف عوضا عن الاخر

وهذا امثل اذ مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينا بخلاف الالف وحيث

يراد مد الصوت مع الاستغاثة يعوض الالف عن اللام وينصب المنادى المضاف كيا

عبد الله وشبهه اراد به ما اتصل به شي من تمامه معمول له نحو يا حسنا وجهه ويا جزاء من زيد

او نعت له جملة نحو يا حليما لا يعجل او ظرف نحو الا يا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد

الظريف او معطوف عليه عددان يكون اسما لشي واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا

وعلما بخلاف يا زيد وعمرو والنكرة المقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وتابع المنادى

المبني فيه اجراؤه [illegible] عن الموجب فان تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير ما فيه

الاستغاثة

الاستغاثة لشبهها وثانيها بمثله ايضا لانه رفع نحو التأكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعرابا وبناء على الاصح

والمعطوف في المعطوف التاكيد يدخل يا عليه برفعه نحو ذي اللام نحو يا الله والبدل لانه

عطف نحو ايضا كالمستقل لما يجعل الاستغاثة الاخر من حكمه بانه كالمنادى المستقل ان

كان [illegible] مفردا او مضموما لم يكن مضافا ولا شبهه ولو كان للافراد محلا

حكيا بانه كان مضافا لفظيا او شبه مضاف نصب المضاف وجريا على التعميم

ولما كان [illegible] وجب النصب بمباشرة العامل بالذات وجاز الوجهان

الواسطة [illegible] لفظا [illegible] المشابهة الموجب للرفع

والاطراد وخلاف [illegible] البناء [illegible] هذا الرفع مثل جر الجار ورفع للملائكة

السجود [illegible] ليس باعراب ولا بناء والتسمية

بالرفع والجر [illegible] ذكر اختيار الخليل وابي عمرو وابي

العباس اذا تعارض [illegible] الاختيار [illegible] المعهود من الاطلاق وجب

زيادة لفظ ايها [illegible] مع نداء ذي اللام كيلا يلزم اجتماع

التعريفين [illegible] في ابهامه انه مناسب للنداء عوض عما يضاف اليه اي

من المضاف اليه ولما كان ابهام الاشارة اقل منه اي ولذا جاز يا هذا بدون وصف

دون يا اي [illegible] به [illegible] الابهام الى التنبيه فلم يلزم التدارك

المعنوي

الباء نعتت وربحه فرايحتها فلذا قدمها سوى انه استشاء من ذى الامر فيه ارقية يا الله
بلا قوس مع قطع الهمزة لكونه لازما عوضا عن محذوف والمرو بها يكلا وقم المخم
والناس وقطع الهمزة ايماء الى خروجها عن دلالة التعريف وقيل لنية الوقف تحمها
للجلالة ويرفع وفي اللام المذكورة وجوبا وهذا تخصيص لعموم وتابع المنادى اى يجب
رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع انه تابع مختار ابن المقصود بالندا فكانه باشره
حرف الندا وتابع الموصوب مع لفظ كذا قيل والاسم المخصوص نحو جاءنى ضارب زيد
وعمرو وتوصيف الموصوف بالذى لا محل له من الاعراب سوى ارفع الدقيق انسب
وضم فتنا ونصب نحو يا تيم تيم عدى يراد المنادى الكر اذا اضيف الثانى غير مخلط
الاول ظاهر والثانى صلة مضاف الى محذوف مثل المذكور او اليه والثانى تاكيدا
اصلا وجاز يا غلام بسكون الياء ويا غلامى بفتحها والتوفيه الكرار فتعين الضم و
الكسر واصلية السكون وخفيفة ويا غلام بحذفها وابقاء الكسرة ويا غلاما بقلبها
الفا يعنى ان المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه اربعة اوجه والاول لا يجوز فى
غير الندا ايضا وبالتاء اى جاز هذه الاربعة بلا ماء وبابها وقنا وكذا
اى مثل المنادى المضاف الى الياء المتكلم فى جواز الاوجه الاربعة يا ابن امى ويا ابن عمى
وجاز فيهما حذف الفهما وابقاء فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة عم وابن خلاف

كظ

53

كذا يا ابه او خوريا ابت وامت عطف على يا غلام اى جاز فيهما زيادة على الوجه
الاربعة قلب الياء مفتوحة او مكسورة بلا العطف وبالالف لجواز تعويض حرف منه
في واحد ولا يجوز بالالف لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وابن امى يا غلام
بفتح الميم بتربيته سبع الكسر والعطف وبالضم تشبها بالموقوف اى المنادى
بجاز يا غلام عنب اضافته اليها اى الياء لا في كل منادى مضاف اليها يجوز
فيها عمرو وحذف والعقب انما يجوز فيه الاسكان والفتح فقط كما في غير المنادى
وهذه زيادة لازمة ويرخم المنادى جوازا وهو كالترخيم او ترخيم حذف
الاخير في النسبة الاسم او المنادى ولا بد من زيادة وبعد التخفيف جوازا للحرج
نحو قاض وبد ويجوزه عطف على ضمير يرخم ضرورة وفيه ضرورة لا في سعة الكلام كقول
على رضى الله عنه افقشاوى فاطما بعد احمدى وقد يرخم يعنى المرخم يريد ان الاكثر
المعانى على ما كان فيها ايا حار بكسر الراء والاقل تغيير وجعلها اسما برأسه كيا حار
كروان فلا يرخم قيل على الاكثر ويذكر اعلى الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرط
اى شرط ترخيم المنادى العلمية اى كون المنادى على العدم المبش لشهرته زائدا على الثلثة
الاحرف لئلا يلزم اختلال البنية وفى استعمال [illegible] وعلة لاحظ المعنى على ما فى
اوالتانيث عطف على العلمية فاشترط العلمية دون الزيادة كثرية في نية لان [illegible]

لا الانتقال من الواضح وهذا يدل على ان تا التانيث كلمة برأسها وان لا يكون المنادى
مضافا بنحو ابن زيد وكا شبهه قيل لانه لا يمكن عن اخر الاول لانه ليس اخرا في ذي
معنى ولا من اخر الثاني اذ ليس اخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذي عندي
تقليله بعلة مستند في حجة ولكن اكتفى الشارح بتعليلين ولا عن ذو با كذلك ايضا
ولا جملة لانها محكية بحالها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا يعني اضافة ولا جملة حرف
الاخير كيا بعل في بعلبك لم ولم تنزل منه التانيث نظرا الى الكل ولو كان فيه اخره
حرف صحيح اصلي كان بعده زائدة ولا بد من هذين القيدين اولا تحذف نحو عمار
ومحار الاخر ف واحد او زائدتان في حكم زائد واحد بعدها بعد زيدتان مثل زيد احد
من حرف اخره على اربعة احرف فصاعدا ان كان اصلة وسما على ما ذهب اليه سيبويه كان شالا
للنار وان كان اخره الا جمع اسم في السمعه كما هو مذهب غيره كان شالا للاول
ومنصور حذف والا اي وان لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا من الاخيرين فحرف اي المحذوف
حرف واحد نحو يا مال في مالك والسابع باب المندوب واشار اليه بقوله وما ندب
اي جعل مندوبا وهو في اللغة من يبكي عليه وهو في الاصطلاح المتفجع عليه اي على فقده
والتفجع التوجع والتحزن حصولا كتفجع النادب في ندبته علما او غيره ولو علما غير مشهور
لا يندب ولو نكرة مشهورة يندب او به عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتاه بوا او يا

من تمام التعريف والباء الاولى للسببية والثانية للالة ولا يندب المنادى اجرها او
بحسب لا بواو وهذا كما ترى يشعر بمباينة المندوب المنادى وقد سبق ما يدل على
انه من المنادى وهو الحق وهو اي المندوب كالمنادى في الاعراب والبناء والتوابع
وصح زيادة الالف فيه اي في المندوب او فيما اضيف المندوب اليه نحو وا امير المؤمنيناه
وكذا في شبه الاضافة نحو يا طالعا جبلاه وكذا في الصلة نحو يا من حفر بئر زمزماه
لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يجوز وا زيد الطويلاه الا عنده
لان اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول
بالصلة لانه يجي بهما لتتميم المضاف والموصول وتجي الصفة بعد تمام الموصوف
لغرض كالتخصيص والحال يونس اتحادهما في المعنى بخلاف المضاف والموصول
جائز النقصان الاتصال اللفظي وفيه نظر فلو التبس تعين المراد بسبب زيادة
الالف زيد هذه مناسبة كوا غلامكيه في غلام المخاطبة فلو زيد الالف لالتبس بالمخاطب
وكذا وا غلامكموه فلو زيد الالف لالتبس بالتثنية والهاء عطف على الالف لوقف
على المندوب وقد تحرك يريد ان اصله السكون ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية
بالكسرة للساكنين او بالضم بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير او بالفتح بعد الالف
لمناسبتها المفعول له مثل المفعول به في الاعراب قدم لحال المكافية لكونه سبب النقل

وجوداً او تصوراً بخلاف المفعول معه وكونه فعلاً لفاعل الفعل في الجملة بخلاف المفعول له

نظر الكافية ولكل وجهة هو موليها اي منصوب به هو باعث على الفعل واختلال الجزء

بجزء لكنه اوفق لكلام ابن الحاجب وترك خلاف الزجاج لضعفه وشرط اي شرط

المفعول له تقدير اللام اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به بحرف الجر

خلافاً لابن الحاجب ولذا شرط نصبه اي ولو لم يقدر ايضاً لا يكون مفعولاً له لعدم اشعار العلية

وجاز تقدير اللام لوجوده اي حصول المفعول له مع فاعل الفعل ومقارنته له في الزمان وفاعلهما اي

مدلولهما واحداً اي يشتركان في الزمان والفاعل وكونه فعلاً لا ذاتاً يفهم من الباعث

وهذه الشروط واشار بقوله جاز الى جواز ذكر اللام مع الشروط المذكورة

ولكن لا يجوز حذفها الا عند اجتماعها اي جميعها اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس

وجئتك لاكرامك ومع الشروط حصول [illegible] شابهت المصدر فيهما فيتعلق

الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر المفعول فيه اي اعرابه ما مر اي منصوب بتقدير في

اي فيه فعل لو وقع في هذه الحيثية فخرج نحو شهدت يوم الجمعة وشرط الانتصابه

خلافاً لابن الحاجب على ما ذكره المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت لكان مفعولاً به بحرف الجر

في عند غيره ولو لم يقدر ايضاً لا يكون مفعولاً فيه اتفاقاً ويقبل تقدير في الزمان مطلقاً

مبهما كحين وزمان او موقتاً كشهر ويوم اذ الاول جزء الفعل وجزء مدلول عليه والثاني محمول عليه

الاول

الموقت
المكان

الاول للاتحاد في جنس النوعية والمكان [illegible] حملاً على الزمان المبهم لاتحادهما في المعنى بخلاف

الاختلاف في ذاته وصفته وبين الزمان المبهم لعدم الاصالة في النصب لا يحمل عليه وتفسير

اي المكان المبهم [illegible] يكتسب امراً خارجاً عن مسماه فان تسمية الشيء اماماً

مثلاً [illegible] ونحوه [illegible] الجهات الست [illegible] ووسط

بالسكون وازاء وحذاء وبين ونحو فرسخ وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار

والمسجد هذا ولا بد من استثناء جانب وجه [illegible] وداخل البيت وخارج

الدار وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك من المكان المبهم لانها لا تنتصب

على الظرفية كما نص سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان ليس جهة او في عامله

معنى الاستقرار [illegible] وقت كان بعدي خلفت [illegible] اي فعل ما ليس بمعناه

اي نحو دخلت وسكنت ونزلت فيستثنى من مفهوم الكلام حينئذ لا يقبل المكان المبهم

المعين النصب بتقدير في الا ما بعد او نحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت المكان

والمنصوب عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه بحذف في وجاز التوسع في

في الفعل اللازم نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو يوم الجمعة

ضربته زيداً او اعطيته زيداً درهماً ولا يقال يوم الجمعة اعلمته زيداً عمراً فاضلاً اذ

معنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون كالمتعدي لاربعة ولا نظير له ويحذف عامله جوازاً

كيوم الجمعة لمن قال اي يوم سرت ويجب حذف العامل المفعول فيه لو فسر العامل بما بعده بشرط
التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت
ويجب تقديم المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما او يوم سرت
واي يوم سرت المفعول معه قيل معه ان العامل كجوده وبه واعتذر على نصبه
بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة
لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ربما يتقطوع فوجب حمل عليه ههنا وفي الآية
الكريمة اي الذي فعل الفعل معه ما اي منصوب صاحب نحو لا قيل احترز به عن نحو كل
رجل وضيعته فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه نظر اذ ما عبارة
عن المنصوب بقرينة المقسم كما اعترف به هذا القائل وتقييد المعمول بكونه عاملا غير مذكور
لا قرينة له بالواو ولو كان عامله لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على المفعولية
نحو جئت انا وزيدا او زيد قيل المراد بالامكان الخاص يعني عدم الوجوب والامتناع
دون ضربت زيدا وعمرا او يجب فيه العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بامكان العطف
جوازه مع النصب لا مع عدمه مطلقا فيكون عين جوازه ولو زاد بعارض الاستقامة وان كان
عامله معنى مستنبطا من اللفظ نحو التجرد وامكن العطف امكانا عاما وجب العطف لضعف العامل

نحو

نحو ما لزيد وعمرو والاي وان لم يمكن العطف في الصورتين فالنصب على المفعول معه واجب
نحو جئت زيدا فان العامل لفظي مع عدم امكان العطف وما لك في نحو وانه العامل المعنوي
مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه على عامله وانما ينفصلا اي يجوز كونه ضميرا
منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا لمنع الواو وهذا في بحث الضمائر ذكره لان الغرض ههنا
وهو تقييد الحدث المنسوب المصاحبة يحصل بها فبغير التوسيف [illegible] كيفية العامل كانه
[illegible] عن المشهور انحصاره الى احتياجه الى الحيثية وخروج نحو جائني والشمس طالعة الا
ان يتكلف والتعريف لا يخلو وفيه بحث اما اولا فلان العامل في الحال هو اللفظ وهي انما توضح
كيفية جزء معنوية الذي هو الحدث اذ لا بد لها من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها
توضح صفة الفاعل او المفعول به والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل واحدى صفتي شيء او شيئين
لا يكون كيفية للاخرى اذ كيفية الشيء صفة لا صفة موصوفه او اخر مثلا الركوب في جاء زيد راكبا
صفة زيد لا لمجيئه نعم ما يدل على صفة الحدث ايضا وهي المقارنة بمضمون الحال لكن التزاما
لا يصح في التعريفات واما ثالثا فلا نتقاضه بالمرة والنوع النكرتين وعدم اشتراط
التنكير فيهما لا يدفع وان ظن فانه سهو ظاهر فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث العامل
التزاما فخرج بالاول الاول وبالاخر الاخران مستغنيا حال من فاعل توضح بتاويل المذكور او اللفظ
او غيره يعني انه لا يشترط الاشتقاق فيه ولو وجد الايضاح المذكور في الجامد جاز كهذا بسرا



اطيب منه رطبا فانهما حالان من فاعل اطيب مع وجودهما والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق
وفي بسرا ايضا في الصحيح لابهام الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التمرية فيفسد المعنى فاطيب
باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار زيادة الطيب في بسرا كانه زاد طيبه بسرا
على طيبه رطبا وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان
باعتبارين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هذا باعتبار
في اطيب والمعنى بالنسبة الى المظهر كالعدم فيتم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية
تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه ويقع الحال مصدرا اسما عادة نحو اسماع
او وقع سماعا كاتيته ركضا اي راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا مثلا لعدم السماع
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي وذا الحال المجرور بنصبهما اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو
كانت ظرفا او ولكن لو كانت والجار والمجرور داخل في الظرف وهذه العبارة لا تخلو
عن خلل اما اولا فلان الظاهر ان الاستثناء متعلق بهما معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف
على المجرور ولم يذهب اليه احد وانما ذهب البعض الى جواز تقديمها مطلقا على المجرور بحرف
وحرف ظرفا الى الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثاني فيكون مختار المص
مذهب البعض المذكور وهو ظاهر فالاستثناء مصروف الى الاول فقط ان لا يفصل بينهما واما
ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوي كل جامد ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة وغيره يلزم جواز تقدم الحال

الظرف

الظرف عليه الجار والمجرور وهو خلاف الاجماع وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا على العامل
الظرف عند سيبويه مطلقا وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما
في الدار او على الظرف عليه مثله جوزه ابن الدهان ويتقدم الحال جوازا واما اي صاحبها
المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور واضافة فاما اي الصحيح فقد منع وحكم بشذوذه
ما وقع وهذا اي ذو الحال الفاعل او المفعول او كلاهما لفظا ومعنى ويعرف ذو الحال
غالبا في غالب الاستعمال او المراد او تعريفا غالبا لانه محكوم عليه في المعنى والتعريف
المختص وتجب تقديم الحال على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة في حال
المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب فان اختصت بوصف او غيره لم
يجب تقديمها عليه لقربها من المعرفة ويكون الحال جملة خبرية لا انشائية لانها بمنزلة
الخبر عن صاحبها والانشاء غير ثابت في نفسها فكيف يثبت لغيرها ولما كان الجملة مستقلة
في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها لزم وجود رابط وهو الضمير او الواو ومع الضمير
وحده وضعف وقوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو او كليهما سوى
المضارع المثبت لابد من تقدير مبتدأ على لكونه استثناء من الجملة فانه اي المضارع المثبت
يقع حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغني عن الواو
ولزم الماضي المثبت الواقع حالا قد فاعل لزم او مفعوله وقد يقدر قد او في بعض المواضع

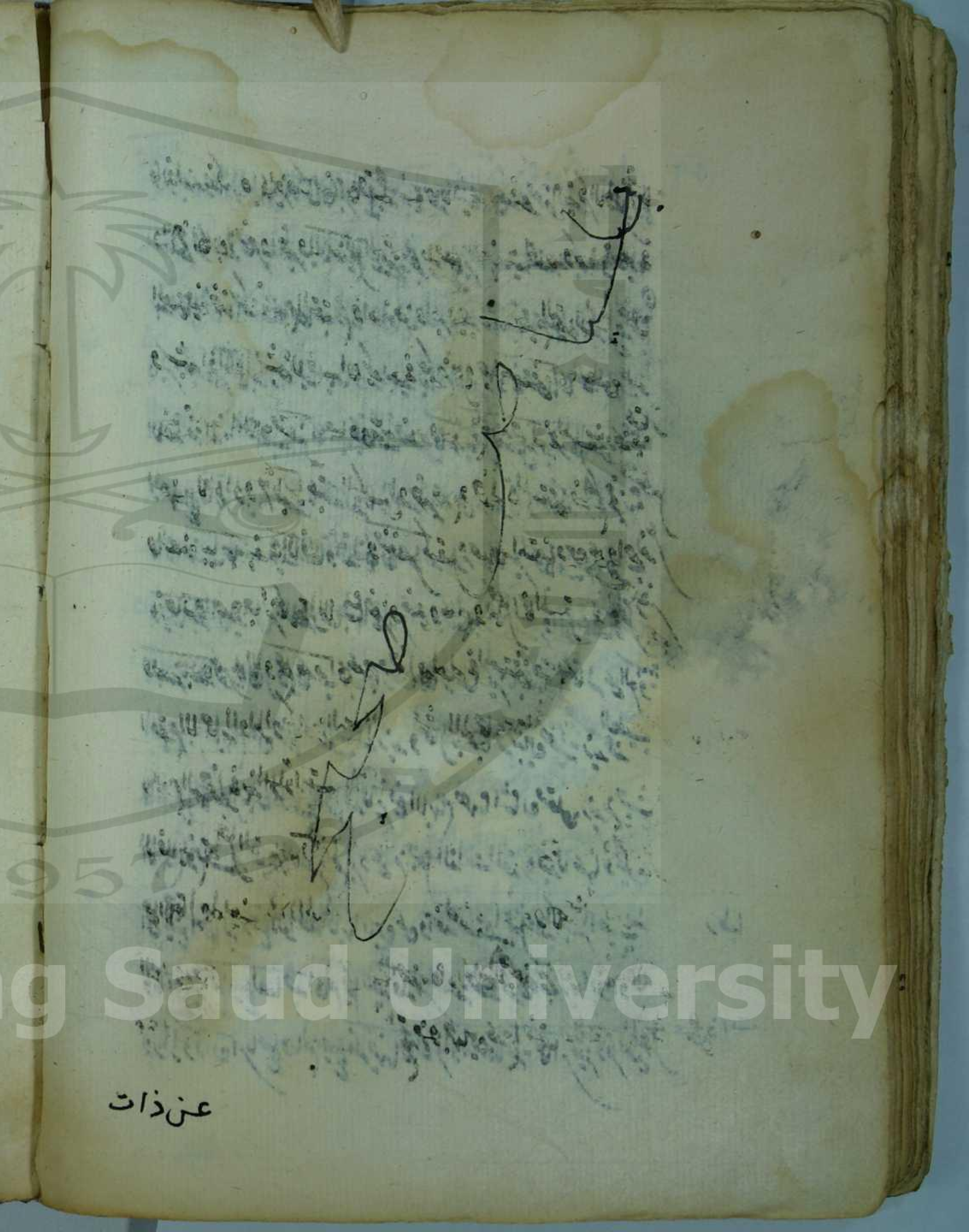
والاول اولى لاستلزام الثاني زيادة وحذفا وجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيد الشيء
يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاء زيد
راكب يفهم ان الركوب قد كان متقدما على المجيء فلابد من قد حتى يقربه الى زمان
المجيء وفيه ان الوجوب لا يكفي بل لابد من المقارنة ويحذف عاملها اي الحال جوازا
كقولك لمن يريد سفرا راشدا مهديا اي سر ويجب حذف عاملها في الحال المؤكدة
وهي التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة تقابلها وهو قيد للعامل
لا المؤكد لو قررت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احتراز عما لو كد مضمون جملة فعلية
فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا
اي احقه بفتح الهمزة اي ابوته لك يجب تحققه وجرت منه على تقدير بضم الهمزة
بهذا المعنى او بمعنى اثبته لك وبعض النحاة خصص المؤكدة بما تقرر مضمون اسمية
فيجب الحذف في كل المؤكدة والاول اولى وانسب بالمعنى اللغوي ويقع الحال المؤكدة
جملة اسمية كما تقع مفردا وفعلية ولا تصدر تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل الضمير وحده
لشدة ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو يقتضي التوسط ولان الواو لا يدخل بين المؤكد
والمؤكد بمعنى اعم لا شك فيه وهذا كالمستثنى مما بني من ضعف ربط الاسمية بالضمير
وحده التمييز ما يبين نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهمات كهذا الرجل

بلا تكلف وعطف البيان لاشتراط التعريف فيه ولو منع فيعتبر عن الموضع فان ابهام مستوعبه
لعدم الاشتهار والجهل بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة المقسم ويخرج نحو خاتم
فضة وما نه رجل يزيل الابهام الوضعي فخرج صفة المشترك نحو رايت عينا جارية فان
ابهامها استعمالي ناش من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج النعت والحال فانهما يزيلان
الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز
فالاول اي ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة يزيله عن مفرد وليس كلمة ولا شبهها مقدار
يعرف به قدر الشيء وهو هنا غالبا في العدد الى والمقياس بيان للمقدار وسيأتي في
باب الاعداد والكيل اي المكيل نحو قفيزان برا والوزن اي الموزون نحو رطل زيتا والمساحة
نحو ذراع ثوبا وقدر راحة سحابا ومقاييس نحو ملء الارض ذهبا فيعزو الى التمييز عن
عن مقدار غير العدد ولو قصد به الجنسية لا النوعية والعددية ويقصد ما يستلزم كونه جنسا
وهو ما يشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزبيب والخبز
بخلاف رجل وفرس والا اي وان لم يقصد الجنسية بل قصد النوعية او العددية جنسا او غيره
فيطابق التمييز ما قصد انظر ايها اللبيب الى غرابة هذه العبارة على قول ابن الحاجب فيفرد
ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره فان في تطويلا وتعسفا من وجوه
حمل الانواع على ما فوق الواحد وجعله شاملا للمرات مع تعلق الابهام في الاستعمال وحمل الجمع

شاملا للتثنية وبغيره نحو ان قعد ولو كان المراد المقدار رطلا بسا بالتنوين او بنون التثنية
والجمع والواو بعينها ووشى نحو للاخسرين اعمالا وحسنون وجوها ورد بان التمييز بعد نون
الجمع انما يكون عن نسبة في شبه جملة وهذا سهو ويمكن ان يراد بنون الجمع نون شبه
الجمع نحو عشرين فانه يجوز اضافته بلا فقه جازت الاضافة اي اضافته الى التمييز اما
بيانية لحصول الغرض مع التخفيف وترك في الافعال الكثيرة مفهوم الشرط والمصرح بعقد او لا
يجوز اضافة المضاف فلامتناعها وذو اللام لا ينصب التمييز ومع عجزه عطف على عن مفرد
مقدار وصيغة للمقدار كخاتم فضة وكجرة في غير المقدار الاكثر كعصوره في الابهام عن المقدار
وما قبل لحصول الغرض مع الخفة تنقض الكثرة في المقدار ايضا والثاني اي مايزيل الابهام عن
ذات مقدرة يزيله عن نسبة اي عن ذات مقدرة في نسبة لان الابهام كطاب زيد نفسا اي طاب
شيء من زيد بالاضافة نفسا ونحو طيبه ابا اي طيب شيء منه بوه اشار بالمثالين الى ان
النسبة اعم مما في جملة وشبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما في
الكافية وان الذات المقدرة لا يجب ان يكون التمييز عينها ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة
بل يكفي اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم التمييز عن النسبة كما في المعنى وبعضهم جعل الذات المقدر
في نحو طيبه ابا عينا حمولا عينها فجعل المحمول لازما في القسمين فيلزم في صحة عموم قولهم المذكور
ان يجعل الكاف في مثل كذلك في هذا مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ الابهام في الشيء الذي يهديه

فالوجه

فالوجه هو الاول البيس الاولى ما اي تمييز يصلح لكذبه وهو ما انتصب عنه وهي الصلاح لحمل صلح
المتعلق نحو ابا في طاب زيد ابا فانه يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين
لها القرائن واستشكل بطاب زيد نفسا فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان
فاجرى بعضهم على جواز الوجهين ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز
الاضافة الى ما انتصب عنه كاب بخلاف نفس فانه يقال النفس زيد لكون الصفة المشتق
مما يصلح فانها لهما فقط لا المتعلق لان الصفة يستدعي موصوفا والمذكور اولى بها
فاذا قلت طاب زيد نفسا والدا كان الوالد هو زيد الا غير بخلاف الاسم كاب
ويطابقه اي يوافق الصفة صاحبها في الافراد وضديه والتذكير والتانيث ويحتمل
الصفة المذكورة الحال كطاب زيد فارسا فارسا تمييز باعتبار اشتماله على الفروسية
التي تزيل الابهام عن شيء منسوب الى زيد وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب
فاندفع الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام ههنا اثنان متعلق زيد من حيث
الابهام ونفسه من حيث الصفة نعم يرد على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها ويمكن
ان يمنع استحالة رفع الواحد الابهامين عن واحد مستندا بمثل هذا بسرا اطيب منه رطبا
وما اي تمييز لم يصلح لصاحبه الملم يحمل عليه فله اي المتعلق فقط كطاب زيد ابوه وعلما
ودارا وذا اي ما صلح وما لم يصلح فله فيهما في الافراد والمطابقة كما اي تمييز ذكر لعنه المزيل عن ذات



عن ذات مذكورة اي يعزو كل منهما ان قصبة حسنية والا فيطابق فلو اكتفى بذكر الاول في الا
او الاخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم التميز على عامله مطلقا لضعف الجامد وكونه فاعلا في
المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقديم والمازني والمبرد يجوز ان تقديم التميز على العامل الفعل
وشبهه اذا كان الشيء لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه المستثنى اي ما يطلق عليه
لفظه في عرف النحاة متصل اي صادق عليه مفهوم وهو اسم ما علم دخوله في المستثنى منه باعتبار
المفهوم لا المراد وخرج باعتبار العكس او ظهر عدم دخوله في المستثنى منه لكن خرج للمنفصل
والصفة بباب بنوع الا فلا تناقض في منفصل كمتصل وصدق المتضادين على واحد بنوع
في حالة واحدة جائز كما في الاسم فيزو عني وعالم وجاهل انما المستحيل على الواحد الشخصي
وهو ما بعده الا باب الا وعلم عدمه اي عدم دخوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كما ثبت
العموم الا مجاز او المراد كما في العموم الا زيدا اشير الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول
وعدم الدخول في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي حكم بباب الا في المتصل كلاهما باب
الا فلا يلزم تداخل القسمين والا لعدم ان لم يعلم دخول ما بعد الا فيما قبلها ولا عدم دخوله بل يكون
على الاحتمال ولم يعتبر به دخول المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يزاد
اللغوي على طريقة الاكرام فصفة اي باب الا صفة فان كان لا يجوز عن تعذر الاستثناء بعضه
وقد اصاب المصنف في مخالفة ابن الحاجب في المتقدم من وجهين عدم اختصاص الصفة بالا وتبعية

المراد وصح

المنكور البعض المحصور والاول ظاهر واما الثاني فلان الحمل على البعض يتعذر الاستثناء كما عرفت
بناء على وجوب شموله والتعذر قد يكون في غير الجمع كما في جاءني رجال الا زيد وفي الجمع المعرف
كما في جاءني الرجال الا زيدا اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر
الاستثناء على ما صرح به الاندلسي واما في المحصور كما في جاءني مائة رجل الا زيدا …
يتعذر في جمع المنكور البعض المحصور كما في جاءني رجال الا رجلا او حمارا وقد يضعف المستثنى
كجاءني القوم الا زيد … اي ليس جاءني القوم الا زيد او بنصب المستثنى وجوبا لو كان
مقدما على المستثنى منه لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند الحجازيين
قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان … يبحث عن
محل الجواز لا عن … الفصاحة … بعضهم … لا يصدر الا بطريق السهو والغلط
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة … بعيد لان … و
بدل الغلط قد يقع فصلا في كلام الفصحاء لنكتة لطيفة … الشريف في حواشي المطول
وقيل لو جاز الابدال في نحو جاءني القوم الا حمارا لكان اما بتكرير العامل الموجب اي جاءني
حمار فيفسد المعنى واما بتكرير المنفي اي ما جاءني القوم الا حمارا ولا يخفى عليك ان الغلط
في المتبوع لا في البدل على ما تبين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو لم
… انما … ولو كان البدل … كيف في يلزم تغاير البدل والمبدل منه نفيا

واثباتا

فان قلت ما الوجه عندي ان الا في المنقطع بمعنى لكن … الا ترى انهم اختلفوا في عامل
المنصوب … الفعل او معناه والا … وفي المنقطع ان عامله الا … محذوف
في الاغلب وقد يظهر وقد … يجوز ان يكون … بطريق … لم في
… على المبدل منه … وقد … بمجرد … الا
حمارا … يجوز في البدل مما قبله ثم يصح حذفه كحو ما جاءني القوم الا حمار وحسن
النصب فيما لم … كذلك … لصحة العموم … فظهر الخلاف في كلام المصنف
من جهة التخصيص والايهام او وافقه بعد ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وعدا وخلا
لكونه خبرا … والمستثنى بعدها ايضا … في باب الاستثناء و…
فاعل المذكور اي ليس … في الاولين مصدرية وخلا في الاكثر
لازم يتعدى بمن فضمن معنى جاوز او حذفت واوصل الفعل والتزم … او …
في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة ما … المستثنى التزم … الباب … ما
… ولم يظهر … الاخيرين ليكون اشبه بالا ويؤول المصدر بالفاعل
… بعضهم … وقد يجر بهما … على انهما حرفا جر …
في غير موجب اي … لا نفي ولا نهي ولا استفهام وذكر فيه المستثنى منه كجاءني القوم الا زيد
فلو كان المستثنى في غير اي الموجب … اي مع ذكر المستثنى منه فالبدل اولى من النصب

على المستثنى لخروجه عما قبله الا قليل لان المستثنى فضلة فقطعا بخلاف البدل او لو تعذر
البدل عن لفظ المستثنى منه او محله القريب فيبدل تبنيا على محله اى المبدل منه كلا
احد فيها اى في الدار الا زيد فانه تعذر الابدال من محل قريب لاحد وهو النصب بلا لانتقاض
النفي الذي يعمل لا لاجله بالا فابدل من محله البعيد الذي هو الرفع على الابتداء او حكم
اى المستثنى منه يعرب المستثنى باعرابه اى المستثنى منه مالم يتكرر المستثنى فاذا كرر
ينصب احدهما والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم ما فوق الاثنين الخ
انه اذا كرر الا فاما ان يكون للتاكيد فيعرب ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب
متبوعه واما لغير التاكيد وكلام المصنف فيه وح اما ان يمكن استثناء كل من متلوه
اولا وكل منهما اما في التعدد اولا فالاقسام اربعة مثال الاول في الموجب له على عشرة
الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد
فكل وتر منفي منصوب لانه في موجب وكل شفع مثبت جاز فيه الوجهان لانه في
غير موجب فيلزم بالاقرار خمسة لانك اذا اخرجت التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت
معه ثمانية صارت تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت معهما ستة
صارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة وادخلت معها اربعة صارت سبعة
واخرجت منها ثلثة بقي اربعة وادخلت معها اثنين صارت ستة واخرجت منها

واحد

واحد بقي خمسة وفي غير الموجب ماله على عشرة الا تسعة الخ فكل وتر مثبت جاز فيه
الوجهان وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة ايضا فالتوجيه ما سبق هذا
هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا وافقت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا
بشيء لان المعنى ماله على عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد فاذا رفعت الا تسعة
بالرفع يلزمك تسعة لان المعنى ماله على تسعة ووجهه ان الاصل في الكلام هو الاثبات
والنفي طار عليه فاذا وافقت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كانك
قلت له على عشرة الا تسعة ويصير حاصله ان له عليك واحد واذا دخلت النفي صار
المعنى ليس على واحد فلا يلزمك شيء واما اذا رفعت التسعة فلا يمكن ان يكون
الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي اخر في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال
من النفي فيكون المعنى كما قالوا ومثال الثاني في الموجب جاء المكيون الا قريشا
الا هاشميا الا عقيلا فقد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا
وفي غير الموجب ما جاء المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيل فقد جاء من المكيين مع عقيل
جميع قريش الا هاشميا وحكمها في المعنى والاعراب حكم الاول في موجبها كموجبها
وغيره كغيره ومثال الثالث له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب نصب الاول ويجوز
الوجهان في الاخر والاستثناءان من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة

وفي الرابع ان كان المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد تعددت
المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا
الا خالدا الا عمرا واحدا اذ لا يمكن الابدال وان تأخرت ففي احد المستثنيات جواز
الوجهين والباقي واجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال كالساقط فلا يبدل
منه مرة اخرى نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا والا خالدا الا بكرا وان توسطها
فللمقدم النصب على الاستثناء واحد المتأخرات جاز الوجهين وباقيها واجب النصب
بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرو احد الا بكرا الا خالدا وان كان مفرغا شغل
العامل بواحد منها ونصب ما سواه نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا وان كان
المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب
والاول المشتغل به العامل نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا فهو
مستثنى من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا لم يذكر
ما استثنى منه المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل كل احد
شيئا الا الخبز الا زيدا وفي الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ
كما يجيء نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اولهما وفي الثاني نخ
جواز الوجهين لانه غير موجب بسبب نقض الايجاب بان فالمعنى ما اكل القوم الخبز

الا زيد فظهر وجوب نصب احد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه فيه اي في
الموجب لو يفيد الكلام بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو تحرك الفلك
الكل عنه العكل الا النحاة ح وعدم الافادة في غير الموجب نحو ما مات الا زيد نادر
فالحكم بجواز التفريغ فيه على الغالب والافادة في الموجب يا ورد فالحكم بعدمه على
الغالب ايضا وبجر اي المستثنى بسوى بالقصر وبكسر السين وضمها وبسواء بالمد
مع فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه ومعناهما اي سوى وسواء ظرفان منصوبان ابدا
لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعيرا بمعنى البدل ثم الاستثناء وعند الكوفيين يجوز
خروجهما عن الظرفية وكتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا وحاشا عطف على سوى
لانه حرف جر في الاكثر وقيل النصب على المفعولية به اي بحاشا على انه فعل متعد
فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا حاشا زيدا اي براه الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوى
ايضا لانه مضاف اليه وما زائدة او الى ما وهي نكرة غير موصوفة والاسم بعدها
بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفي الجنس وجر بما محذوف والواو الداخلة عليها
في بعض المواضع اعتراضية فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد موجود في
القوم الذين جاؤوا اي هو احظهم واشد اخلاصا في المجيء وجاء الرفع فيما بعد لا سيما

لنفسك من شيء نحو لا رجل ولا غلامين لك ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين فلو كان المسند اليه
بعد لا منفصلا عنها نكرة او معرفة متصلة وان كان كل واحد منهما مفردا الموصل
رفع وكرر وجوبا لتطابق السؤال والمراد بالتكرير النوعي لا الشخصي فيحصل ست
صور اربعة في المنفصل واثنان في المعرفة وترك نحو قضية ولا ابا حسن لها قد
عرف مما تقدم وكثر حذفه اي المسند اليه بعد لا في مثل لا عليك اي لا بأس من المراد
فيما وجد الخبر كما ان حذف الخبر مشروط بوجود الكلام لئلا يلزم الاجحاف وفي مثل لا
حول ولا قوة اي فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردتين متصلتين وجوه فتحهما على
الاصل المذكور عطف مفرد او جملة بتقدير خبر الاول ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول
منونا لا لا به ورفعه عطفا على محله ولا زائدة فيهما ورفعهما بالابتداء لتطابق
السؤال او رفع الاول على ان لا بمعنى ليس او الغاء العمل للتكرير ولا يغير الهمزة الداخلة
على لا تاثيرها عملها بخلاف الجار الداخل عليها نحو اذ تبين بلا جزم ويفيد الهمزة المذكورة ره
الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في الدار والتمني نحو الا ماء اشربه حين لا يرجى او الوصف
نحو الا نزولا عندي ونعت المبني من اسم لا مفردا يليه حالا من غير فصل بينهما للاتحاد ويرفع
حملا على محله البعيد وينصب على لفظه او محله القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا في الدار
والا اي وان يوجد احد الشروط فالاوجه رفعا او نصبا لازم لعدم الاتحاد ويعطف

على لفظ

على لفظ عائد الى المبني اي بالنصب وعلى محله اي بالرفع ولا يجوز البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا تعمل فيها
وبعدم التكرير لما علم حاله من نحو لا حول ولا قوة والبدل في حكم التوابع اي غير النعت
والمعطوف كتوابع المنادى يبني البدل اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظي ويجوز
الرفع والنصب في عطف بيان وجاز لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ في
الدار لك لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامي له لا فيهما اي لا يجوز لا اخا فيها وكذا
لا غلامي فيها للتشبيه بالمضاف فلما شاركه الاول في اصل المعنى دون الثاني وشاع
البناء على الالف نحو لا اخا لها ولا غلامين لها جزما ولا المشبهتين بليس المسند اليه اسمهما
فخرج يضرب في ما زيد يضرب ابوه ولا يعملان في بني تميم ويبطل عملهما بتقدم اي الخبر
على اسمهما او زيادة ان بعد ما ليكف عملهما وانتقض النفي بالا فلا يبقى العمدة لمشا بهة
ليس ولو عطف على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي عاطف يفيد الايجاب في نحو بل
ولكن رفع المعطوف حملا على محل الخبر او على انه خبر مبتدأ محذوف ولا ينصب لانتقاض
النفي والا اي وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصبا حملا على لفظه او جر على توهم
تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا تبعه المبتدأ فعطف المجرور موقوف او مبتدأ ما بعده
او محذوف او محذوف او جره المضاف اليه في الاصطلاح المشهور ما نسب
اليه الى مدلوله بالجار المقدر احتراز عن الملفوظ والمتضمن لك المؤثر في العمل احتراز

احترازا عن المفعول له وفيه ونحوهما في الحذف والايصال وههنا ابحاث الاول

ان المجرورات كلها تشتمل الكل قد حذف حرف الجار الكل والاضافة المعنوية

واللحوق بدخول الجار الزائد واللفظية فما اشتهر في قسمها ما ينبغي ان يعتبر في قسمها

وقد ترك المص نصف كل قسم وابن الحاجب نصف الثاني والثاني ان المفعول

والمنقول عن النحاة لا تقدير في اللفظية وتصريح ابن الحاجب بمطلق التقدير وتكلف

بعضهم بتقدير اللام تقوية للعمل في نحو الضارب زيد ومن البيانية في نحو حسن الوجه

فاسد لاستلزامه جواز نحو الضارب زيد بالاتفاق فلا تتناولها المشهور وغيره

كما لا تتناولان المجرور بحرف الزائد كذا ذكره الشريف فكيف تقسيم الاضافة اليهما

والثالث ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتفسير

بالمعنوي لا يصحح لان الجمعية باللام والتقوية بمسألة النحويين ليس بمعتد بها اذ ليس

معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جائني الرجال اذا جاءوا

بل معناه بطلانه فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد وان يعتبر كل فرد فيه كان

ليس معه غيره وغاية ما يتكلف ان يقال لما لم يكثر احكام المجرور بالحرف اكتفى

بذكرها في اخر الكتاب واكثر جر ما بالاضافة بالحرف الكل لم يرض ابن الحاجب

بتركه راسا فغير المشهور ولما انتفى الاعتداد في الجر بالذات مع صحة عدم تركه

ولما انتفى احدهما فقط في اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرها على وجه يشعر بالخطا

ربتها

ربتها عن المعنوية بان اخرجها عن تعريفها وان خلا في تفسيرها بان ارتفاعها

ضمير معها على طريق الاستخدام الى ما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق عموم المجاز

على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك على راي جوز الضعيف

الكثرة لا الاطلاق والافراد بالتعريف وصيغة الجمع اما بحمل بالنظر الى افراد

المذكور او الى التقدير والحذف حوالة واكتفاء او لجواز فاصل ومن ظاهر اى للاضافة

مطلقا كون المضاف مجازا باعتبار الاول والالزم تقدم الشيء على شرط

بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف

لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله وما عطف على تنوين يقوم مقام

اى التنوين وهو نون التثنية والجمع بها اى بسبب الاضافة فيتعلق بكونه فرد

اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في الملفوظ والظاهر سبقها في

الوجود ايضا فلم يوجد التجرد بالاضافة وينبغي ان يزيد او نحو للاعلى ما جاز

مع انه لا يناسب بعيده في ذلك الجائز من نحو هن ربك على قول وحسن الوجه

الا ان يعم ما يقوم بعد التنوين وايضا لما فرض قدر التنوين في المبني وغير المنصرف

مع تضادها للتنوين لكونه علامة للتمكن ولا تمكن فيهما بناء على ان فرض المحال

جائز فما المانع من فرضه في ذي اللام اللهم الا ان يعم التنوين ويخصص الغرض بالوقوع

ولو التنوين والاوجه حذفه بها والشرط لا يكفي في وجود المشروط بل لا بد
من المقتضي وحصولها تخصيص فائدة ولا فائدة في اضافة نحو الغلام فلا نقض
وصح اي ما يطلق عليه لفظ الاضافة لفظية فيها لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة
الى السامع المقصود من الكلام وابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة الى المتكلم
المجردة ظاهر اولمن في مقصودية بالذات لو كان المضاف صفة اسم فاعل
او مفعول او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو كريم
البلد وخالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط تفيد هذه الاضافة فلذا
سميت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة ولذا جعل انها في تقدير الانفصال
واما التخفيف في نحو ضارب زيد او رجل فحاصل قبل الاضافة بالمعمولية والتخفيف حذف
التنوين وبعد الحواج بيت الله وناقة الكعبة في نحو حسن الوجه والام
اخف من نحو حاد وصاد والاستتار حكمي للاعتبار اليه فتوصف النكرة بها اي
بالصفة المضافة الى معمولها ولو صوفه لعدم اكتساب التعريف وصح نحو الضارب
وكذا نحو الضارب زيد لحصول التخفيف بحذف النون دون الضارب زيد لم
يصح المعرف باللام المضاف لعدم التخفيف اذ حصل سقوط التنوين باللام
السابق الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا كالضاربك قيل حملا على ضاربك

الذي

الذي حذف تنوينه لا بقاء الضمير للاضافة اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال
فاستتر كما في حذف التنوين لعز الاضافة مع الاتحاد بجزئين بخلاف الضارب زيد
مع ضارب زيد ومع ضاربك فانه يلزم وجود الشيء بلا شرط وانتقض
وقيل اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين فلما اضيف حذف التنوين والفصل
الضمير لاستغنائه المانع ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد بجزئين فانه لا بد في اللفظية
وجود الاستعمال بلا اضافة لكونه في تقدير الانفصال فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين
لم يوجد ضارب اياك وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يحمل على الضا
الضارب اياك وايضا اتحاد بجزئين لا يكفي في الحمل والا جاز الضارب زيد
وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فورد حذف التنوين في الضاربك والضاربيك
واجيب بان النون بمنزلة التنوين يوزن بانفصال ما بعده عما قبله فلا
يجامع المتصل الموزن بالانفصال فانه منقوض بنحو يستغفرونك وحلانيس
بمنزلة التنوين من كل وجه الا يرى انه تجمع مع اللام ويثبت في الوقف والاقرب
ان نحو ضاربك مضاف والتنوين محذوف لاجل الاضافة كما في نحو وربك
وحكمه وكونه في تقدير الانفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط
العمل ونحو ضاربيك وضاربك مجردا او مع اللام مضاف والنون محذوف لاجل الاضافة

ربك

الاتصال وصح

فقط ونحو الضارب زيد فقط او ذو اللام نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه
لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا موصوفا باللام او مضافا اليه
اي الى ذي اللام نحو الضارب ذي الغلام فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو
الرجل الضارب غلامه والا اي وان لم يكن المضاف صفة مضافة الى معمولها بان لم يكن
صفة نحو غلام زيد او يكون صفة غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات
فالاضافة معنوية لافادته معنى زائدا شيئا في اللفظ فقط وشرطها اي الاضافة المعنوية تنكير
المضاف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال ان كان ذو اللام صفة للام والا كان علما نكر
بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم وان كان مضمرا او مبهما
لا يضاف لتعذر التنكير وتعينه للعهد لان وضعها لمعهود بالمضاف فيما كانت
وذاخ الموضوع دون النكرة ثم تستعمل في الكتاب وغيره فلا تعينه فلا اذا قيل
جاءني غلام زيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون
نكرة واذا قيل جاءني غلام زيد فمعناه ذلك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك
وبين مخاطبك اما لكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون مع
هذا الاصل ...

المعنى دون صح

المعنوية تعريفه اي المضاف بالمضاف اليه المعرفة

والظاهر

والظاهر الامثلة وغير الكوفة استثناء من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعل استثناء مما لم يشتهر
لعدم الاشتهار اي لا يفيد الاضافة المعنوية التعريف مثلا ان عدم اشتهار كل منها
لما تقرر المضاف اليه في شيء من الاشياء او لمغايرة له فان اشتهر بتعريف فيكون في وجه الا
لتوغلها في الابهام فيدان التعريف للعهد كما سبق فلا يوجد التوغل كيف ونحو
انه وعهد وره وعلوم ... ابهامها فيهما مع افادة التعريف بالاتفاق ويمكن
فيما ويل المماثل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعا وفيه ان يجد فيه التوقف لا شتهار
الا ان يقال به لتعيين الذات فلا يمكن ... بالعهد ويمكن ان يقال الاشتهار وقيل
العهد فيكون الاضافة بحالها فيتوقف في كل وجه وبعدم يعدم العهد فيكون مع
اصل ونكرة ... ان يقال فيما مثلهما فيها لا الانهدام والسند سبق
وانه يتوقف على وجود معاملة الموقوف بلا اشتهار كما وجد في ذي اللام كما سبق وايضا
وتفيد المعنوية تخصيصا اي المضاف اليه النكرة وقيل لان التخصيص يقبل الشيوع وذلك
ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل
خرج غلام امرأة وقلت الشركة فيه ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل الانتساب
الى المضاف اليه يخرج ... بعينه في نحو غلام رجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام
زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان يسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل

لزجل بل عماكضارب زيد وضارب زيداً في حصول التخصيص الفائدة اللفظية دون
المعنوية فادرج تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية وبعد رجز البيانية في الاثر المعنوية
لو صدق كل منهما عليه على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذه التقدير
لابد منها ولا قرينة عليها والا اي وان لم يصدق كل منهما على الاخر فاللام مقدرة او
فيقدر اللام نحو غلام زيد وضرب اليوم وعلى قوله لا يلزم في تقدير اللام صحة التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيندفع عليه تقدير اللام في نحو ضرب
اليوم دون في كما ذهب اليه ابن الحاجب في عدم الاحتياج الى التكلفات البعيدة
في نحو كل رجل وشجر الاراك فيه ان تقدير بعض التعض اذ لا لازم للاول صحة التصريح
والثاني عدمها ولهذا لم يجئ الظرف الموبه والمفعول له ولو اريد التضمن كما
ذهب اليه عبد القاهر ومن تبعه واعتذروا عن عدم البناء اما بان التضمن يجوز
لا موجبه لتخلف البناء واما بان الاضافة تمنع البناء في الاسم الاغلب او بان المضاف
اليه بمنزلة التنوين التي لا يجامع البناء وكله ضعيف لا ينقض بنحو غلام رجل لصحة التقدير
ولو منع اللزوم لزم بيان وجه الاختلاف حكمهما فالوجه عندي جعل الاوليين
وان التقدير معنا بمعناه وان المراد بصحة التصريح بحسب الوضع فلا يضر عدمها في
الاستعمال الا ترى ان الظرف اللازمة لا ينافي مع عدم صحة التصريح في الاستعمال بحكم

البناء

نحو

على

على نحو كل رجل واوابانه يصح فيه التصريح بحرف بحسب الوضع وعلى نحو ابن وثم
بانه لا يصح فيه ضبط لها عندهم واستدل لها فرالا نحو علم ابن ابن الحاجب قدم
بيان تقدير الحرف ثم الفائدة واخر الشرط نظراً الى ان الكلام في المجرورات فبان
المبادرة الى بيان الجاري بحقيقي وان النوع اهم بالذكر وعكس المص نظراً الى الوجود
اولا والى النوع الاهم الانفع ثانياً وهو افادة التعريف والتخصيص وبحر فقط
المص ادق وبالقبول احق ولا يضاف صفة الى موصوفها ولا يضاف ملابس
بالعكس الذي هو اضافة الموصوف الى الموصوف مذكور في العكس تصور في النفس
وقوعى فلا تناقض هو المراد مع ابقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل
من هيئة التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم مقام الاخر خلافاً للكوفيين غير
ترتيب الكافية ترقيا وتكميلا واحترازا عن كون الثانية كالحشو وهذا اولى
بالرعاية من تقديم الاهم بالنفع الذي رعاه ابن الحاجب ولا يضاف الشيء الى مثله
في العموم والخصوص مترادفين او متساويين لعدم الفائدة واولوا اخلاق ثياب
بالاضافة في ثياب اخلاق بالوصف بانه حذف الموصوف وصار كالاسم فالتبس
فاضيف للبيان لا من حيث انه موصوف ومسجد الجامع بالوصف بان تقدير مسجد الوقت
الجامع وقس عليه في المثلين لكونهما لواحد اسمين لواحد بان يراد بالاول المدلول

الصفة صح

وبالثاني

وبالثاني اللفظ او بان ينكره الاول باتفاق الاشتراك فيكون كشجر الاراك وفي مثل هذا

يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز اضافة الصفة مرة

اخرى ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف

الحقيقي والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم من لامها وصح في هذا ما قال

ابن هشام في التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة احدها المصدر

الى فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم او ظرفه

كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي في ردها واضافة الصفة الى مفعوله

الاول والفاصل الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرفه

كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا لي صاحبي وكون الفاصل قسما كهذا اعلم والله زيد

مخصص وأربعة بالشعر الفصل بمعمول غير المضاف كما في الغايات وقد يترك على حاله

بغير تنوين وهذا في الغالب اذا عطف عليه وذلك المضاف مضاف اخر الى مثل

ذلك المحذوف نحو خذ نصف وربع ما حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف

عليهم اي فلا خوف شيء وفيما عداها يبني على الضم ويرد تنوينه نحو قبل وبعد وكلا وما

له الا في اذا المضاف ويعرب المضاف اليه باعرابه اي المضاف وقد يترك على اعرابه

كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالجر عند اللبس طرف يحذف فان التبس فلا يحذف فان عدم ...

وبالثاني

وبحذف مجرورهما المضاف والمضاف اليه كما يقال صومنا فرسخان اى مقدار مسافة فرسخين

ويكسر المضاف الصحيح بمعنى ما ليس في آخره حرف علة والملحق به بمعنى ما آخره حرف علة

ساكن ما قبلها باضافتها الى الياء ضمير المتكلم وهي اى الياء مفتوحة او ساكنة وتثبت

الالف ان كانت آخرا للمضاف الى الياء وقبلها هذيل تقلب ياء وتدغم الالف

التثنية فتثبتها وتدغم الياء والواو بعد قلبها ياء فيها اى في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ولا

تسكن للساكنين نحو قاضي ومسلمي ومسلمي ومصطفى الاسم التابع اذ البحث فيه فلا يدخل

في الحد ونحو حرف مؤكدا وجملة لا محل لها من الاعراب تأكيدا او عطفا او بدلا

او بيانا والتي لها محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث يعرف مما سبق والاقرب ان يقال

ذكرها فيه استطرادي ايجازا وتكثير الفائدة ما يلفظ تبع سابقه في الرتبة في الاعراب

ومعنى التبعية اتحادهما في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعه بعده فلا

يرد نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب ولما احتمل عبارة

الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل اللتين للافراد والتعريف للماهية وثانيا عن الاول

لثالث فضاعد الانواع وبوابا اعرابه بقرب الى حذف المضاف او ارادة النوع

وعدم المنع حين ما ولا يتقدم التابع الا العطف بالحرف للضرورة الشعرية كقوله الا يا نخلة

ورحمة الله السلام وهو اى التابع نعت لو دل على ما معنى ثابت فيه اى المتبوع المذكور

التزاما

التزاما يرد عليه البدل والعطف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتأكيد في نحو جاءني

القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول وزيادة معطاة لدفعه كما قيل او معناه غير

مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الالفاظ المذكورة بخصوصية

موادها ما سبق اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا

قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا او بيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ

والهيئة التركيبية وكذا الاحتراز عن حال كما قيل ايضا خروجها بذكر التابع فالوجه على ما ذكره

ان يقول لو دل على ذات ومعنى غير الشمول فيه نعم لو اريد الدلالة التضمنية او جعل

غرضه الاشتمال او صلة الدلالة محذوفة وما عبارة عن معنى مخصوصا بافراد المتبوع

لاستقام لكنه خلاف المتبادر ويتبعه اى يتبع الدال على ما فيه متبوعه في التعريف

والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه

المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وحذف الاعراب حذرا عن التكرار

وذكره الواو في الجمع لارادة النوع فمن جاءني بنين ولو اريد كل الافراد فيهما لذكر او الاثنين

وقدم التبعية على الفائدة لتقدم اللفظ على المعنى والايجاز عن ذكر الفائدة استطرادي

لانه وظيفة المعاني الم تر انهم لم يذكر في غير النعت فحق ان لا يذكر فيه هذا المختصر

فضلا عن التقديم او في متعلقه لما كان دلالة النعت السببي على معنى في المتبوع التزامية

مثلا اذا قيل جاء رجل حسن غلام محسن دار بالتضمن على حسن موجود في غلامه وبالالتزام
على كون الرجل بحيث حسن غلامه لم يرضها كما رضيها ابن الحاجب فراد وتبع الدال
على معنى في متعلق المتبوع اياه في الاولين اي التنكير والتعريف وكان كالفعل المسند
الى الظاهر في الباقي فهو ذا اعلم ونذكر الان يكون في علامة تانيثا حقيقيا متصلا وجب
تانيثه او منفصلا فيجوز وجد الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل في تركيب الظاهر وفي
غيره فموازنيه ومناسبة لو جرى اذا خرج عن الموازنة بالتكسير مثلا او لم يكن مشتقا
يجوز المطابقة في جميع ما غير ضعيف نحو مررت برجل قعود غلمانه واسود انصاره
واشار الى اعوانه فظهر الخلل في الاطلاق ووجب ان يزاد بعد الباقي ان موازنا
والا فالوجهان وتخصيص النعت متبوعه اي تقليل الاشتراك في النكرة نحو رجل عالم او توضيحه
نحو زيد الظريف وبيان مجرد الثناء نحو بسم الله الكريم ومجرد الذم نحو الشيطان الرجيم ومجرد
التاكيد نحو قوله تعالى الهين اثنين وليس مراده نحو اذ قد يجيء للترحم نحو زيد الفقير
وللكشف كالجسم الطويل العريض العميق ولما كثر في النحاة شرطية الاشتقاق في نعت
رده بقوله والمنسوب كتميمي وذو اي لفظ نعت بالقوة مطلقا اي في جميع الاعصار اذ
وضعها للدلالة على ذات مبهمة ومعنى فيها فكان كالصفات المشتقة ولفظ اي نعت
لنكرة لمدحها اللام الاولى للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية

واسم جنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل قيل لان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى في المبهم هذا ان هذا الحاصل في غير هذا
خصوصا في نحو هذا الشيء او معلوم رجل ولم يصح ان يقع نعتا في نحو ما ذهب اليه البعض
من انه عطف بيان ولفظ هذا نعت للعلم نحو مررت بزيد هذا او مضاف الى علم
نحو غلام زيد هذا او مضاف الى المضمر نحو زيد غلامك هذا او مضاف الى مثله نحو غلام هذا
هذا قيل لكون هذا في هذه المواضع بمعنى المشار اليه وفيه انه بمعناه في جميع المواضع
وامتناع كونه نعتا لغير المذكورات لعدم شرط هو الموافقة واعرفية الموصوف
او مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي فالوجه عدهما خاصا اي حال كونه
كل منها اي الى الاخر خاصا بما ذكر لا مطلقا ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية
لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول
في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه بعائد راجع الى تلك النكرة للربط نحو قوله او
معد ركقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس الاية اي فيه والمضمر لا يقع صفة قيل
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وفيه ان ضمير الغائب قد يرجع الى الدال على معنى
في الذات الا ان يقال احمل على نحوه طردا للباب والاولى ان يقال لانه اعرف المعارف
فلا تقع صفة لغيره لعدم الشرط ولا لمثله كما في نحو ولا صعوبة قيل لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما ضمير الغائب في الوصف الاو

طب

وغيره وضعف هذا ظ فلهذا جوز الكسائي والزمخشري موصوفية ضمير الغائب
في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المص ترتيب الكافية وذا اي
الموصوف اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف اي يجب ان يكون الموصوف
ازيد تعريفا من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان يكون انقص منها لئلا يلزم التفرع
فرعية على النوع والمنقول عن سيبويه والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم
ثم المعرف باللام والموصول فبينهما مساوات وتعريف المضاف ولتعريف المضاف
اليه عند الجمهور ووصف باب هذا اي اسم الاشارة بذي اللام شاع نحو الذي ودون مثله
والمضاف اليه والذي اللام مع وجود الشرط المذكور لابهامه ولا يتصور رفع الابهام
بالمبهم واما المضاف الى ذي اللام فقبل لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال الفقير
فيه ان اريد التعريف فمنقوض بنحو الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق
وان اريد التعيين ورفع الابهام فممنوع لجواز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فلا
جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انهما في التعريف سواء وكذلك
جوازا اذا علم كقوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات ويجب حذفه فيما غلب
عليه الاسمية كالفارس والصاحب اي الرجل وعطف عطف على نعت وهو تابع
ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف بعيد اختار البعض و
اقتصر على بعضهم فقوله مع حرف عاطف يرد الضمائر الواردة مع الواو لزيادة اللفظ

الاشارة

م

كقد

وما احكماه من قرينة الاولى لها كتاب معلوم على راي ويعطف المعطوف اي يقع العطف
على المظهر المجرور بلا فصل نحو مررت بزيد وعمرو والضمير المجرور باعادة الجار الا ملابسا
بالجار على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال
بينهما للاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف النعت والفاعل المتصل كالشيء الواحد
فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار فلذا
قدم المص هذا الحكم على تابعه مخالفا للكافية وههنا بحث وهو انه يفهم من هذا جواز مررت
بزيد وبك بلا اعادة الجار وهو ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من
بحث المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف على على المجرور على انه نائب الفاعل
لكنه يلزم اهمال المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل من عطف اسم على فعله اي والضمير المجرور
في باب العطف ملابس باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون شاملا لوجهين والرفع
بالجر عطفا او الرفع مبتدأ المنفصل ملابسا او ملابس في باب العطف لفاصلة بينه وبين
المعطوف تاكيدا وغيره ولو وجدت تلك الفاصلة بعد ما ان الفاصلة نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا الا للضرورة اي وقته هذا هو الاولى عند البصرية ويجوزون على قبح من غير فاصلة
ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخص من قولهم اكد المنفصل الا ان يقع فصل
في الواقع وجه التفصيل الحكم المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم

المعطوف عليه

فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام
فيحسن الاختصار انتهى وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة
فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان
الاختصار على ما ذكره استحسانی فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا
فلان الفصل بكلمة اقوى جهات التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد مما لا يعنى ثم ان
المص قدم بحث العطف على عاملين لمشاركته ما سبق في كونه بشرط شيء وايجازا فقال
ونحو لي عاملين عطفا على المجرور واظهر ما قدره غيره وفقا للفظ وجعل العطف في كلام
غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل او جعل على صحة البناء المحذوف تكلف بارد ولا يدفع
الغلط لو قدم المجرور عليهما اي المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما اي على احدهما
على حذف المضاف والا يلزم العطف على شيء فيهما اي في المعطوف والمعطوف عليه
والظرف هو الكل والمظروف جزؤه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجوازه لورود
السماع وعدم جواز غيره وعلى الكل فان حرف العطف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين
ولذا منع الجواز مطلقا سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا وهو اي المعطوف
في حكمه اي المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط او
مع نفسه الا ان يختص بسببه باحدهما فيختص الوصف به ايضا نحو يا زيد والحارث
وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن لام التعريف

اعني لزوم اجتماع اللام التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد كونه
منادى مفردا معرفة موجود في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو
الا برفعه اي ذاهب على ان يكون خبرا مقدما للعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائما لكان
جزاء عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد للكلام ما والتاكيد
لفظية اي مقرر المتبوع عند السامع بان يدل على ما دل عليه التاكيد فيه تحصيل
التقرير ثم قد يكون ذلك هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو
او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة والشمول والصفات
الكاشفة وعطف البيان يتصدق منهما الايضاح دون التقرير ولو لزمه ونحو
نفخة واحدة والهين اثنين وامس الدابر التقرير فيها بجزء المتبوع وهذا معنى قول
ابن الحاجب تقريرا بالتضمن دون المطابقة المعتبرة في التاكيد ولا يرد عليه مثل اجمعين
والصفات الكاشفة على ما توهم اذ لا بد من الضمير فالمجموع بالمطابقة واخراج الضمير
من الموكدية تحكم وهو اي التاكيد لفظي لو كرر اللفظ الاول اي المتبوع اما بعينه نحو زيد زيد او بحما
مع اتفاقهما في الحرف نحو حسن بسن او اتى بمرادفه نحو ضربت انت وجرى اللفظي
في كل لفظ اسم او فعل او حرف ومركب ومن هذا ايضا يظهر خلل في تعريف ابن الحاجب
وانه انكس الحجاب وهو اي التاكيد وتركه احضر معنوي لو كان الموكد نفسه وعينه وكلاهما

ز نه

ملابسان باختلاف الصيغ والعجز لاختلاف المتبوع بالتذكير والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع كنفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن وكذا عينه الخ ويؤكد
الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بهما اي باحدهما لو اكد ذلك المتصل اولا بمنفصل
نحو ضربت انت نفسك اذ لولا ذلك لالتبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه البارز طردا
للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التاكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس نحو
بك
نفسك ومررت بك نفسك وكذا لا يجب في غيرهما لان اجمعين واخواته لا تلي العوامل
التاكيد وكل المضاف الى الضمير لا يقع غير التاكيد الا ابتداء فلا لبس فيهما وهو بالضمير
نحو كله وكلها وكلهم وكلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة وكلها بمعنى
اجمع وهي بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين وجمع وكذا البواقي والثلثة الاخيرة
لا يذكر بدون اجمع لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلثة على اجمع
لو اجتمعت لانها اتباع له ويؤكد بكل واجمع ما يتفرق اجزاؤه حسا كالقوم ولو كان
ذلك الافتراق حكما حكميا او حكما بان الكل مجموع او غيره نحو اشتريت العبد كله اذ الكلية
والاجتماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء فاذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد بهما فائدة
جلان
غير المثنى عنه لتعود ما يتفرق وكلا وكلتا وهما للمثنى اي يتبعان تاكيد المثنى نحو جاءني الر
كلاهما والمرأتان ولا يؤكد النكرة بهما قيل اي بكلا وكلتا فيه انه لا وجه للتخصيص بالذكر

او

اذ لا يكون تاكيد بالمعنوي كله غير المعارف باتفاق البصريين والكوفيون جوزوا
تاكيد النكرة اذا كانت محدودة المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال
ودراهم بما عدا النفس والعين فلو جاز رجع الضمير الى الكل واجمع وكلا وكلتا بعد
الاوليين واحد لاشتراكهما في الاقتضاء الاجزاء المفترقة وغير المثنى وكذا الاخريان
لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع ولما كان اختصاص النفس والعين بالمعارف
مجمعا عليه لم يذكرهما بخلاف البواقي ولو قيل بها اي الموكدات المعنوية او بأي
الناسخ
بالمؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل بهما تصحيفا منهما وسهوا من قلم
ولا يؤكد المظهر بالمضمر لكونه كالوصف وكما لا يجب ان يكون الموصوف اعرف او
مساويا فكذا المؤكد ويؤكد المضمر بهما اي بالمظهر نحو انت ذاكر نفسك انت ومررت
بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير
رجع الضمير الى زيد فبدل عند النحاة وتاكيد عند الرضي لرجوعهما الى شيء واحد وللمظهر
نحو محمد قلت كذا ومررت به هو انتم هؤلاء على قول وبدل كل وهو اي التابع المقصود
بالذات في النسبة فقط دون المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاخراج:
قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم جعلوا في الاخراب الاجبار الذي وقع

وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا احترف عنه بكلمة بل وقالوا بدل الغلط
ثلثة اقسام ان تقصد المبدل منه كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان الى رجل
ونسيان المعنى وسبق اللسان الى غيره ثم يتذكر ويتدارك ولا يقع الا هذان في
كلام الفصحاء وان وقع في كلام فحمله الاضراب عن الاول والمغلوط فيه بل فظهر انه لا فرق
بين الاضراب وقسم بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير
اضرابا والاولا طالما فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن
يضربون عنهما والاولاط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة. وهو اي البدل
بدل كل لو كان مدلول البدل عينه اي عين مدلول المتبوع في الخارج بعينه يتصادقان
في الجملة. وان لم يكونا مترادفين ولا متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل بعض
لو كان مدلول البدل جزءا لمدلول المتبوع في الخارج ايضا كضربت زيدا راسه
وبدل الاشتمال لو دل بنفس الدال عليه ما ينسب الى الاول اي على مدلول البدل اجمالا ولا كلية اجمال
او مجملا بغيره اي بغير كل واحد من العينية والجزئية نحو سلب زيد سلبه فان الثوب داخل
اجمالا بسلب زيد اذ لا يسلب ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب ونحوهما
الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في
جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط والا لو جاز ان لم يوجد احد الثلثة

في البدل



في البدل فبدل غلط سواء كان معناه غلطا او ايهاما او نسيانا فيتم انه
الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان يتكلف ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتو فيه بصفة
ليكون كالجابر لما فيه نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر من
مضمر كلا اي بدل الكل الا من غائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لاختلاف
المدلولين يقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك عمرو ضربتني حمار.
وعطف البيان لو يوضح اي متبوعه يخرج عن الصفة الكاشفة ولا يلزم من هذا
كونه اوضح من متبوعه لجواز وضوحه بالاجتماع بين صفتين فيخرج عن حد كل اقسام التابع
ابو حفص عمرو ويظهر الفرق بينهما اي عطف بيان وبدل غلط من حيث اللفظ في يا غلام
زيد بالتنوين مرفوعا ومنصوبا اذ جعل عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا وانا التارك
البكري بشر اذا جعل بيانا للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في حكم تكرير العامل فيكون
كالضارب زيد وقد مر امتناعه واما الفرق المعنوي فيفهم من البيان بينهما المبين
اعتبار لجميع اشارة الى ان الكلام في الافراد واما الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق في صدر
الكتاب

وهو قد فسد تعريف ابن الحاجب المراد بعض ما ذكر من المادي وهو لا البتة وفيهما
وهو منحصر بالاستقراء في ثمانية ابواب والغائب اي الغائب حركات اواخر المبني وسكونه
لم يسموا انواعه كما في الاعراب لان المعاني الحركات الاعرابية مختلفة فصارت حقايق وحركات
البناء وسكونه متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء من ضم وفتح وكسر وقد سبق التفصيل في
صدر الكتاب المتكلم ما هو من نحو كاف نحو ذلك وراتبك وضع لذات متكلم او ذات
مخاطب فان الضمائر موضوعة للجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له
خاص والوضع عام بخلاف لفظ المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان للمفهوم من الكليين
فكلاهما عامان او المتكلم به او المخاطب به بخلافهما فانهما للمتكلم باي كلام كان او المخاطب
كذلك او المتكلم من حيث يحكي عن نفسه او المخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب فيه انه
منقوض بنحو قلت انا كذا وقلت ولم انت الا ان يذهب الى تعدد الوضع والتزيد والاول
واما قولك انت مخاطب للنفسك وبان لفظ المخاطب كذلك الا ان يزيد به فيه جمع
الى الغائب او غائب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب زيد غلامه وان كان ذلك التقدم تقدما معنى
بان يكون الاصل فيه التقدم نحو ضرب غلامه زيد وفي داره زيد واعطيت درهمه زيدا
وضربت في داره زيدا او يكون جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما لا
بسياقة الكلام التزاما كقوله تعالى ولابويه لانه لسياقة الكلام قبل في ذكر الميراث علم انه ضمير

وحقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اي الشمس يدل على الشمس قيل ومنه قوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة
فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظ على
في قوله كل من عليها فان فيه ان بعض الدال لما ما كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره
بل المناسب ان يجعل من التقدم حكما وانما لم يذكره تناقضا اذ اكثر ما ذكر فيه قول
الرضي التقدم حكما ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل
الضمير الا ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في
حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت فاي شيء يحمل الضمير على مخالفة
مقتضى وضعه بتأخير مفسره قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ فظهر من هذا ان ضمير الغائب
في التقدم حكما جائز فان قلت هب انه لا يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه في نفسه
قلت لا بد من تقديم تقدمه ان الحكم باية لتعيين الامر الثابت للشيء ومنه قولهم حكم الشيء
يعقبه وشرطه يسبقه ومصدر الحكم مثلا في قولهم المستتر في حكم الملفوظ ومعناه النحاة
يحكمون بلفظ عليه لوجود اثره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا او معطوفا عليه وجها
بحث يحكمون بان المفسر المؤخر متقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبني على كونه
فيه

م

وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة من جميع
الحكم بالتقدم وهو اي المضمر المنفصل قدم لكونه معهودا وجوديا لو استقل في التلفظ بين
اهل اللغة كهما اي كالضمير المنفصل المرفوع المحل وانما كان الاستعمال المنصوب المحل
كذلك كاياي الى اياهن ترك الكناية بما سبق والثاني وان لم يستقل في التلفظ كالمتصل
نحو الزيدان ضرباهما وهو اي المتصل مرفوع كما في ضربت الخ ويستتر المرفوع المتصل في الصفة
اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل مطلقا مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم تسند الى الظاهر فهم الصفة لاطرادها والماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة اذا
لم تسند الى الظاهر والمضارع لهما اي للغائب والغائبة بالشرط المذكور وللمتكلم واحدا
او فوقه وللمخاطب المفرد دائما ايضا ولم يذكرا اسماء الافعال مع انه يستتر فيها مطلقا
والامر للمخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله في المضارع مع اختلافهما لفظا وحكما
وحكما بعيد بخلاف النهي وامر الغائب ومنصوب كما في ضربك الخ ومجرور كما مر بخلاف المنفصل
فانه لا مجرور له فالضمائر خمسة انواع والاولى عندنا اربعة انواع باعتبار اللفظ لا
للمعنى والاعداد المتكلم ستون ثم الاصل في الضمائر الاتصال للايجاز فلا يسوغ المنفصل الا عند
تعذر المتصل ولو من وجه التعذر بامور اشار اليها بقوله وينفصل الضمير لو قدم على عامله
نحو اياك نعبد اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او فصل بينه وبين عامله بالا نحو ما ضرب الا انا

ولو

ولو كان الاتصال باخره انما ضرب انا وعبارة الكافية اعتبارا بالفصل لغرض اخر لشمولها
نحو جائني زيد وانت واما انت او زيد فمكي انت وليتك اياك او اسند اليه اي الضمير
ما صفة جرت على غير من هي له نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر الى ان المستتر راجع
الى عمرو ولو به فهو نص على خلاف الظاهر ثم ان من جعل خلاف الظاهر وهو زيد وحمل عليه
نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس طردا للباب والمراد بالجريان ان يكون خبرا او نعتا نحو
مررت بهند رجل ضاربته هي او حالا نحو جئتما نحو جاءني زيد ضاربته انت او صلة نحو
الضاربه انت زيد والمنفصل تاكيد لازم لانه طراز نحو الزيدون ضاربوهم نحن ضعف
وهذا داخل في الفصل لغرض فانه شرك مع سابقه فذكر عنده وعلى ابن الحاجب ان لا
يذكره مستقلا فصلا عن الفصل ولو كان المسند الى الضمير فعلا جاز الاتصال والانفصال
لان الانفصال لا يرفع اللبس في الفصل الا في مواضع يسيرة بخلاف الوصف او كان عامله
الى الضمير حرفا وهو اي الضمير مرفوع نحو ما انت قائما اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف
المنصوب نحو انك او كان عامله الضمير معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
حذف عامل الضمير نحو فهلا اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف عكس ترتيب
هذه النكتة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى والثابت على المحذوف وجعلها فرعا
من مواضع وجوب الانفصال ابعد من منع لجواز ان الاولية الاولى لتقديم الاولى للتنبيه على الوجه

جمع

الصفة وبيانه في

فقال

ولما اجتمعا اي الضميران بغير رفع شيء منهما الاولى ان يقول بغير مرفوع احدهما فلو كان مرفوع
الاتصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتخلل الفصل فلو كان احدهما اعرف
من الاخر وقدم الاعرف فجاز الاتصال والانفصال في الاخير نحو ضربتكه وضربتك اياه واعطيتكه
واعطيتك اياه فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب الاعرف من الغائب فيجوز المنفصل الغير المرجوح
له جهتان اتصاله وكونه فضلة فبالنظر الى الاول يمكن اتصال الثاني والى الثانية يتعذر
للفصل والا اي وان لم يكن اعرف اولم يتقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطاه اياه
واعطيته اياك للتحرز عن تقديم احد المتساويين او المرجوح وعند انفصال الثاني بعد
الاول بالاتصال وهو اي الانفصال اولى في خبر باب كان اي الافعال الناقصة نحو زيد قائم
وكنت اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا كونه خبر المبتدأ في الاصل وشبهه بالمفعول فبالنظر
الى الاول يتعذر الاتصال لكونه عائدا منفصلا والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالحكم
من الشبه والاكثر في الاستعمال لولاي الى آخره بانفصال الضمير لكونه مبتدأ وعسيت الى آخره ايضا بالاتصال
الضمير لكونه فاعلا للفعل المقارن واتى في بعض اللغات لولاي بالاتصال وعساي باتصال
المنصوب فسيبويه يتصرف في العامل فجعل لولا في هذه المواضع فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل
لتقاربهما في المعنى والضمير على اصلهما والاخفش يتصرف في الضمير فجعلهما مستعارين للمرفوع
كما في قولهم ما انا كانت فلولا وعسى على اصلهما ويجب نون الوقاية التي تقع اخر الفعل عن الكسر التي

احتف

الكسرة اختت بجر المختص بالاسم وكسرة نحو لم يكن الذين كفروا وقل الحق عارضة باتصال
كلمة مستقلة فلم يحتج الى الوقاية مع الياء المنصوبة في الفعل ماضيا ومضارعا وامرا
مجردا عن نون الاعراب نحو ضربني ويضربني واضربني ومعها او جوازا وشمل من عبارة
الكافية وتجوز نون الوقاية معها اي مع نون الاعراب نحو يضربونني لان كراهة
اجتماع النونين عارضة الوقاية المذكورة وفي لدن وباب ان اي الحروف المشبهة
بالفعل محافظة على حركات البنائية والسكون وكراهة اجتماع النونين وحملا
على الاخوات ويختار نون الوقاية في ليت لترجيح المحافظة على الحمل ومن وعن وقد
وقط كلاهما بمعنى حسب لترجيح محافظة السكون الذي هو لازم في البناء على كراهة
اجتماع النونين فيما فيه ذلك وعدم المعارضة في الاخرين فظهر ان للمحافظة
بسبب مرجح لا موجب بخلاف الصيانة عن الكسرة في الفعل ولعل عكسها اي المذكور
فيما ذكر فيه ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف وفي التنزيل لعلي اعمل صالحا
وقد اصاب المص حيث قدم ضمير الشان لكونه ضميرا بلا خلاف وعظم شانه و
فائدته على ضمير الفصل الذي هو في الصحيح والبحث عنه ضمنا استطرادا لاتحاد
الصوري بخلاف نون الوقاية التي هي حرف ايضا فان البحث عنه راجع الى ضمير
المتكلم فقط ويسمى هذا ضمير الشان اي الضمير الذي بمعنى الشان وهو اي ضمير الشان
ضمير غائب مفرد مبهم يرجع الى شيء يفسر بها اي بالجملة بعده ولا يتقدم مبتدأ عائد الكلام
ليزول الابهام الموضوع منه لان ذكر الشيء مبهما اوقع في النفس من ذكره اولا مفسرا

رات

فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير ويجيء
تأنيثه لو فيها اى فى الجملة المفسرة مؤنث عمدة ليحصل المناسبة لا لانه راجع الى ذلك
المؤنث لان تأنيثه باعتبار القصة كقوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا
والتذكير مع ذلك جائز وان لم يتضمن الجملة مؤنثا لم يصح تأنيثه وان كان
قياسا باعتبار القصة ولو كان المؤنث فضلة او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة
لا يختار تأنيثه واتصاله اى ضمير الشأن واستتاره وعدمهما اى انفصاله بحسب
عامله اى اقتضائه فان كان مبتدأ نحو هو الله احد او اسم ما نحو ما هو زيد منطلق
كان منفصلا وان كان اسم باب كان وكاد كان مستترا نحو قوله تعالى كاد
يزيغ قلوب فريق منهم وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان
بارزا نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وقول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد وقد
حذف المنصوب كقوله تعالى ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء فجوازه
فلكونه فى صورة الفضلات واما قلته وضعفه فقيل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه
لان الجزء كلام مستقل وفيه نظر ويجب حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة المخففة
كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك انهم لما وجدوا المكسورة
المخففة عاملة فى الملفوظ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا

عمل المفتوحة فى الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها فى ضمير الشأن ثم حذف وجوبا
لئلا يفوت التخفيف المطلوب ويقع بين المبتدأ والخبر قبل ولم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد هو
المنطلق ولو وجد عامل نحو كان زيد هو القائم ضمير الفصل لينفصل بين ما بعده نعتا
وخبرا فى بعض المواضع وهو اى الخبر الفصل ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ افرادا
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والغيبة والتكلم والخطاب والخبر اى حين يقع
ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل منه لانه قارب المعرفة لامتناع
اللام وهو اى ضمير الفصل حرف لدلالته على معنى مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون له حظ
من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير لكونه على صورته وبعض العرب يجعله اسما ملغى
لا محل له بمنزلة ما الملغاة فى انما وهذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم والكوفيون يجعلونه
تأكيدا لما قبله وقد سبق ان المظهر لا يؤكد بالمضمر ويدخل اى ضمير الفصل اللام
الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل تأكيد الاسم وقد يجعل عنده اى عند [illegible] ضمير
الفصل مع ما بعده مبتدأ وخبرا لما قبله اى جاء فى غير السبعة كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل
منك بالرفع فيكون اسما ضميرا لا شبهة اسماء الاشارة ولما دل الكلام على تحقيقه اكتفى به
والاشارة حقيقية او حسية لحاضر فخرج المضمرات والمعارف لان اشارتها ذهنية
ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس مشاهد فاما عطف عليه

جزء للمذكر المفرد وقيل جاز والعامل معنى التنبيه المفهوم من نسبة الجزء الى المبتدأ ورد بان الجزء
الجملة وايضا لم يعلم من ذهب الى جواز ما خبر الجزء بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوه
من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير الموقف على ما جوزه بعض النحاة
وان كان خلاف المشهور ونظيره قول صاحب التحقيق والعصام في المفرد وقد التفت
الكافية وقال الشريف اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى ثم قال اوقس على هذا امثاله
من التراكيب وراعى فيها جانب المعنى وان احوجك الى زيادة تعذر في الالفاظ
والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب في فصل او جزء محذوف او مبتدأ وللمذكر خبره
ويمكن ان يجعل ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها جزء او للمذكر حال من ضمير الظرف او العكس
والجملة جزء الاول وذان رفعا وذين نصبا وجرا للمثنى اى المثنى المذكر وتا وتي تجب
الالف ياء وته بقلبها هاء بغير صلة وتهي بصلة الياء وذه وذي كته وتهي وذي فيقبل
من الكل لكونها بازاء المؤنث وتان وتين للمثناة وهذا يدل على ان الكل تا واولاء
بالمد والقصر لجمعهما اى لجمع المذكر والمؤنث واتى في بعض اللغات مثناهما اى ذان وتان
بالالف مطلقا في الاحوال الثلث قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على قراءة
تشديد ان ويدخل الهاء للتنبيه على اوائل هذه الكلمات ما يجيء الكلام فيها نحو ذلك وتلك ويجمع
بينهما اى بين الهاء واسم الاشارة القسم نحو ها الله ذا وبين الضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء

وقيل

وقيل وقوعه بين هما وتنصيصنا واخر هذه الاسماء حرف الخطاب يعني الكاف تبينها على حال المخاطب
من التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم صحة سقوطه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف
وقيل لا شائع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بانه دليل الاسمية
وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا الكلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانه
هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع
لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة لاشتراك الجمعين فيضرب الخمسة في الخمسة فيحصل
ما ذكر مثاله ذاك ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكن وذانك اه وتاك اه وتانك اه واولئك اه
وجاء افراده حرف اسم الاشارة وفتح حرف الخطاب مطلقا في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه
او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتاويل ما ذكر او نحوه وهو اى اسم الاشارة باللام والكاف
نحو ذلك او النون المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا او الكاف نحو
ذاك للمتوسط وبغيرها اى المذكورات من اللام والكاف والهاء والنون المشددة للقريب
وثم بفتح الثاء وهنا بضم الهاء وبحذف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وجاء كسر الهاء للمكان حقيقة لحسن خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا والثانية للقريب
والطرفان للبعيد وما عداها فيستعمل في المكان وغيره الا انه الموصول كالبصير جزء من الجملة

الا الجملة الخبرية الانشائية وعائده نقيض التمام لانه انما يتم ان لو كان الا اعاد لجميع الموصول
والصلة وليس كذلك والصلة لانها متساوية في الموصوف والجهالة وتعبير العائد بالضمير
لانه عام كعائد المبتدأ كذا ذكر المالكي في التسهيل وحذفت الجزئية مع العائد من اللتيا تصغير
التي والتي اي الداهية الصغيرة والكبيرة والمحذوف من فضاعة امرها كيت وكيت وكثر
حذفه اي العائد تخفيفا لا في مبتدأ او مجرور وقد اصاب في زيادة الكثرة اذ لولاها
لاوهم اختصاص الجواز وهو اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وجاء
حذف الياء فيهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا
وجرا والاولى كالعلى جمع الذي من غير لفظه وجمع للمؤنث والذين من لفظه وجاء
اي الاولى والذي لا اولى اللام خاصة بخلاف مفردهما ومثناهما وجاء حذف نونهما
اي التثنية للطول بالصلة وجاء اللذون لجمع المذكر ويجوز حذف نونها ايضا وقوم
لكان احسن واللاء بهمزة مكسورة فقط واللاي بياء مكسورة فقط واللاي بياء ساكنة
فقط واللائي بهمزة وياء واللاتي بتاء وياء كلها جمع التي وقد يستعمل للمذكر واللواتي
لجمع المؤنث والالف واللام اي مجموعهما كذا في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فتح هذا قالوا جاء انه يعود والكل
وما كان اسما واحدا راجعا اليه الموصول المذكر في تمم وصلته اسم الفاعل واسم المفعول
يضاعان من الجملة الفعلية لانهما سبك اسم فاعل مع فاعله مما فعله مبني للفاعل وسبك اسم

ن
المفعول

مع

٨٣

مع نائب الفاعل مما فعله مبني للمفعول فهي في الصورة مفردان وفي المعنى والحقيقة جملتان فلا يجوز
تعريف الموصول اعلم ان الطرفين وضعوا التمرين المتعلم فيما تعلمه وتذكيره واختباره
بابا كيف يبنى فلان من فلان كذلك النحويون وضعوا للاخبار ما ذكر باب الاخبار
بالذي فانه سبب لتذكر كثير من مسائل النحو وميزان يعلم به مراتب المتعلمين في الاقتضا
وسرعة الاستحضار اذا اراد المصنف بيانه فقال ولو اخبرنا اي بالموصولات المذكورات
في لفظة في جملة لكن العادة بالتمرين بالذي والباقي كالاستعانة اذ الموصول المخبر عنه
صدرت في الجملة الثانية الموصولات مبتدات لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اي الضمير
الراجع الى الموصولات كائنا محل المخبر عنه في الجملة الاولى من باب التغليب لكونه ركنا اعظم
من الكلام او الاخبار في الاول بمعنى الجواب وفي الثاني بمعنى السؤال او نظرا الى المعنى و
المال دون اللفظ والطرفان الموصول مع صلته دال ابدا على الوصف الذي هو الخبر
في الحقيقة بخلاف المسؤول عنه فانه دال على الذات في الغالب ولهذا السر قال اخبرنا
عن زيد في ضربت زيدا بالذي فقال الذي ضربته زيد فيعكس في الظاهر ويظهر انه لم
يطابق الجواب السؤال لكن المطابقة حاصلة في المعنى والمال على ما بينا وهي المعتبرة
وانه لو قيل اخبر بزيد في ضربت زيدا عن الذي فقيل الذي ضربته زيد كان في
غاية الركاكة والتعويل على هذا عندي ثم على الثاني واما الاول ففي غاية الضعف

فيه اخراج الباء عن صلة المذكور مع كونه في غاية البناء وفوت مقابلته بعض مع
كونها في غاية الشهرة وتغليب المغلوب على الغالب واخر المخبر عنه خبرا في اللفظ
ترك شروط الاخبار بالالف واللام لانفهامها مما سبق ولو تعذر شيء مما ذكر
تعذر الاخبار بالموصول كضمير الشان لوجوب تقديمه على الجملة فيتعذر تصديره بالذي
وتأخيره والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير
محلهما لما مر واما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما نحو الذي ضربته
زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون
المعمول لتعذر عمل الضمير فظهر ان ترك المصدر او جر وافيد ولكان او التمييز للزوم
تنكيرهما والضمير المستحق لغيرها اي الموصول وما اشتمل عليه اي على ذلك الضمير لامتناع
جعل الضمير الموصول محلهما لبقاء ذلك الضمير بلا ضمير وكذا مما وقع في جملة الانشائية
لامتناع جعلها صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه فلا يصح جعل الضمير محله
وما عطف على الذي في قوله وهو الذي او على الالف واللام اي من الموصول لفظا وما
كان مشتركا بين الموصول وغيره ذكره دفعا لتوهم الاختصاص وتكثير الفائدة فيكون
فهو استفهامية اي منسوبة الى الاستفهام لكونه جزء معناها كلاما مستانفا بتقدير لكونه
او مجيء ولو زاد الواو لكان احسن وحذف الفها اي الف ما الاستفهامية مع الجار المضاف

نحو كتاب مم عند كذب والحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصول
ونحوه ولذا الاحذف في الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتغليب الفها كلمة
فيه نظر فانها في السكت كما حبه وشرطه نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة
فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة كقوله تعالى كقوله
ربما تكره النفوس من امر له فرجة كحل العقال وتامة بغير حاجة الى صلة وصفة و
موصوف واستفهام اما بمعنى شيء او الشيء نحو قوله تعالى فنعما هي وصفة نحو مثلا ما
اي مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه ومن الموصولة من وجوه كما في الوجوه الا في التام
والصفة فمن لا يكون احدهما وخصت من بما يعلم وخصت ما بمن لا يعلم نحو فمنهم
من يمشي على بطنه ونحو ما سواهما مجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان
اي من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اي المثنى والمجموع والمؤنث ولفظهما مذكر مفرد و
ويحمل عليه اي على اللفظ المذكر المفرد وفيما كان معناه مثنى او مجموعا او مؤنثا اكثر من الحمل
على المعنى ويظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة والضمير ولا يقعان اي من وما موصولتين وموصوفتين
معا بخلاف باب الذي تعال امرت بالذي اكرمته كظريف ولا يقال بمن اكرمته الظريف
لانهما وان كانا موصولتين وتكونان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما واي كلمة ذكر واية للمؤنث
وهو اي كل واحد منهما كمن في ثبوت الاربعة واستثناء الاثنين في الموصولة نحو اضرب ايهم

لعبت والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو ايا ما تدعوا والموصوفة نحو ايها
الرجل واما اى في مررت اى رجل اى كامل في الرجولية فاستفهامية نقلت الى الصفة
فكانه لعظم شانه وكماله ابلغ مرتبة لا يعرف كنهها فيسئل عنه ويتعجب كل واحد
منها من بين الموصولات ما لم يحذف صدر صلته اى صلته سماها حشوا لانها كالفضلة
لان الموصول اهم الكل والصلة كالمفسر ولهذا يقال الاعراب للموصول لفظا كما يقال للموصوف
والمضاف فمن هذا ظهر اصابة المص في ترك التمام في تعريف الموصول وانما بنيت
على الضم ح لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف فينوي فيثبت به العائد
كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء الموصوف
في نحو ايها الرجل لسبقه في المنادى قال سيبويه والاعراب ايضا ح جيد ولا يلي
كل واحد من اى واية الفعل الا المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار بل اضرب
او ساضرب قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل
ماضيا علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصولات ذا بعد ما
الكائن للاستفهام كماذا صنعت ومعناه اى ما اذا اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه
ليطابق السوال في كونهما اسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور اى اى شيء فالنصب
اولى في جوابه ليتطابقا في كونهما فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات

ذو الطائية اى المنسوبة الى بني طي وهي في اشهر اللغات مبنية لا يتصرف تقول جاءني
ذو فعل وذو فعلا ورايت ذو فعلوا وقد يتغير في التذكير والافراد وغيرهما اى التا
والتثنية والجمع مع اعراب صيغ منصرفاتها حملا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذوا
عرف وهاتان ذواتا عرف وهؤلاء ذوو العرف او ذوات عرف ومنهم
من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوجدان في كل حال ومنهم من يقول
في جميع المؤنث وذوات مضمومة في الاحوال اسماء الافعال اصلا اسماء معانيه الافعال
لانه يفهم منها الالفاظ بل معانيها مع معانيه افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقد
في صدر الكتاب وجه كونها اسما ما اسم جنس محذوف راجع الى الاسم معنى اذ السوق للماهية
لا للافراد فلا يكون ادعاء العلمية اذ لا يقال اسماء الافعال وروية اسماء الافعال وقس عليه ما جاء
من الاصوات ما والمركبات ما اذ اريد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر على التعدد والافراد فيعطي
الى الحسب فيما سبق ان يعد المفردات والموصولات كان بمعنى الامر وقدم لكثرته او لما
قيل ما قبل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه
بالمضارع لحكاية الحال لان المعنى على الانشاء لحالة حينئذ ان يقال في الباعث والدليل على
في الاصل بمعنى الماضي ثم نقلهما الى معنى الانشاء لحالية ويكفي في بنائهما كونهما بمعنى الفعل
الذي الاصل فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة

بنث
م
صح
نهما

المنقودة فيهما كرونيه بمعنى احمق وحيهات بمعنى بعد وفعال اى ماكان على زنته
من اللازمى كالجر وبمعنى الامر الظرفان حالان من ضمير قياسى اى قياسه فى الع باس
عند سيبويه بشرط كونه متصرفا تاما فلا يجال نعم ولا كوان وكان عليه ان يذكرها
ولابد وعليه ان لا يجال قوام وقتادا ذلا يشترط فى القياس سماع كل الافراد وبه صرح
شارح لب الالباب دليل سيبويه وصح فقد حجبه فلم يرجع اليه وفعال صفة مؤنثة
كفساق بمعنى فاسقة فقد بها لتحققها بالشبهة بخلاف المصدر المعرفة فان الرضى
شك فيه ومصدر امعرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما للاعيان لا للمعانى كما نص الشيخ
جمال رة الى كثرة الافراد ونون المنصوبات احوال من ضمير فيه كما نبهه الاول
فى الزنة والمبالغة المشابهة لمبنى الاصل فى الحاد والمعنى فيه ان جهتى المشابهة
مختلفان فلا ينتج قياس المساوات بخلاف ما ذكر فى باب المعادى المعرفة الموقعة
ووا اى كان علما للاعيان المؤنثة يعرب فى لغة بنى تميم كحذام وقطام الا ما اخره راء
فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه كحضار لانهم احرص للامالة كما فى زوانس
والمعرب كسرها فالترجولها وقيل لان الاحرف مستعلى بكونه فى مخرجه كما لكر فاختير
فيه البناء لانه اخف او سلوك طريقة واحدة اعلم من سلوك طريقين مختلفين وفيه
ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء فى مناسبته فتح

الراء

الكاف

وان

وان ضم اسما ذكرا لحج ازبون للعا ماذكروه لكفاية الاان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ
درجة الايجاب الاان يضم ماذكرنا وهو لكل دون الضعيف الاصوات فى عرف
النحاة ما لفظ يحكى به صوت او صوت للمعنى بدلالة نكيرة واختيارة على اللفظ
سواء كان للحيوانات او للجمادات والحكاية اما بنفس المحكى عنه كما قال زيد غاق او نخ
او اخ واما بالمشابهة كما قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق
قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير ترتيب وتخصيص الحكاية باخراج
القسم الثانى وهو لشموله للكل معنى والغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج
ما وقع فيها واد خال مالم يقع غير معقول مع انه لم يجعل المبنيات فى ماذكر وقيل
بانه اسم لا صوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة اعم كما مر و
هو اكثر المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او
صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات وبانه صحيح بغير القسمان قسما
واحدا لسهو اذ الثانى نفس ما صوت والداخل فى الاول حكاية ثم قالوا فى سبب البناء
غير المحكية بها انتفاء التركيب وفيه انه قد جعل من جوج فى المحكى وقد جعل الرضى كونها
غير المركب مع ما وقعها ويدل عليه جواز الساكنين فى نحو زيد مع امتناعه فى ابن
وفى المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذى عندى انه لما تعذر او نخ ر

حكاية عن الصوت بنفسه فقصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا ينتقض وحرك
اخره غاق في التركيب بالكسر لالتقاء الساكنين فاعرابا نحو بي كطق بفتح الطاء
وكسرها وسكون القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او صوت البهائم كبخ بفتح
الباء وسكون الخاء لزجر الغنم قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه
الرضي وارى انه لا دخول في حدها بل هو قسم ثالث للصوت وهو لفظ موضوع
صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للمتندم واه للمتوجع
واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اعرابه على ما يقتضيه الطبع فاذا حكم بدخل في القسم
الاول وقد سبق الكلام في المركبات المعدودة من المبنيات فمنها ما صار اسما
واحدا كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم ومنها ما بقي على حاله
كخمسة عشر والمراد بها جزئيه وهو كل ما لفظ مركب من اسمين او فعلين او حرفين
او غير موضوعين او مختلفين في الاصل مطابقا بالنسبة لعلى مفهوم من التركيب فخرج
نحو قام زيد وعبد الله وتأبط شرا فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا عاطفا او جارا بني قيل اما الاول
فلوقوع اعرابه في وسط الكلام الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف فيه انهما
كلمتان بلا خلاف لا جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء
على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بني كباب حاذهم بيد ياد

العشرين

العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحد عشر الى تسعة عشر وتسعة عشر
والتضمن فيه ظاهر او الواحد من المتعدد وهو حادي عشر الى تاسع عشر وتضمنه غير ظاهر
اذ ليس المعنى حادي عشر وجهه ان القياس ان يكون المفرد منهما على صيغة الفاعل
ما من المتعدد وصح
مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان نقوه
صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليوهم بنائه من الاسم ان المراد المفرد من المتعدد لا
وعطف اثنان لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد والمشتق منه
ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر ودون والمعنى واحد الا اثني عشر واثني عشر
فان الاول منهما معرب قيل لما حذف العاطف كان على صورة المعطوف فحذف
النون والاعراب وقيل اجرى الباب الثنية مجرى واحد او هم الذين يعقلونه بالاعراب
كهذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب بالتبس المحذوف والا
اي وان لم يشتمل الاخير حرفا اعرب المركب في منع من الصرف لكونه كلمة واحدة واوله
يكرب
جزءا حقيقيا فلم يحتج المسبب البناء وكسر الآخر الاول ان كان وفي بعض نحو
وفتحها مع غيره تخفيفا ويبنى عن يزيد ان لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا
عن نحو سيبويه وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن الحرف كلا جزوه الاول الى الثاني
في الصورة تشبيها بنحو عبد الله فاعرف الثاني في بعض اللغات بناء على عدم شرط

التركيب المانع من الصرف او منع منه في بعضها لعدم الاحتياج في الجملة والبعض الكنايات
لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه يعني انها تعني ما يكنى به والمراد
بمعناها ان بعضها عبارة كفلان وفلانة وهن وبعضها من هذا الباب كيت
كيت وذيت وذيت بحركات الثاء ويستعملان الامكررين بواو العطف للقصة اي الكناية
عن حديث القصة نحو قال كيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين
عن الجملة التي هي من المبنى الاصل وينبغي ان كاين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية
واصله كاف التشبيه دخلت على اي وصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره
نون ساكنة لا تنوين ولهذا يكتب بالنون وكذا قدمه اذ لو اخر من مباحث كم
يلزم تتابع الكم ولو قدم على مباحثه فقط كابن الحاجب يلزم الفصل بين الشبيه
ومباحثه وكم للعدد وكذا كناية عن عدد ايضا نحو رجعت يوم كذا كناية
عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم الخبرية للتعيين محتاجين الى التمييز فرق بين تمييزهما
في الاعراب تمييزا بينهما ومميز كم الاستفهامية منصوب مفرد حملا على مميز العدد الوسط
فانه خير الامور اوسطها ومميز كم الخبرية تشبيهت بها وان كانت للانشاء للتكثير
باعتبار المعنى تمييزا بينهما مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى للمناسبة

العاشر

بالاستفهامية صح

ربـ

او مثلها

٨٨

او مثلها تحملت عليها في الجر ومميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع تحملت عليها
دفعا للتحكم وقد يحذف فاعله اي مميزا حالة التوبة ويدخل من البيانية فيهما اي في المميزين جوازا
ووجوب دخول من فيهما لو فصل بينهما وبين مميزيهما بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمفعول
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات ويتصدر ان اي لهما صدر الكلام لانهما للانشاء فاريد ان
يعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية منصوبا
للفظيين او الاسمين والوجه ان يقول ويكون يقع مجرورا الجار المضاف نحو غلام كم
رجلا او رجل ضربت او الحرف نحو بكم رجلا او رجل مررت قدم رعاية الكلام
اذ الجر يناسب النصب في كونهما علامة الفضلة والنصب يناسب الرفع في الكلام
بين الاسم والفعل واما الجر والرفع ففي غاية البعد ولرعاية الترقي من الاضعف اعني
الجر لعدم وجوده في قسمي الموبات الا الاوسط اعني النصب لكونه علامة النصب
الفضلة ثم الى الاقوى اعني الرفع لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بالفعل يعني
ان يزيد او شبهه بعده كل واحد فيهما قد اشتغل ذلك الفعل وشبهه به اي بكل واحد
منهما اي عمل فيه لا في ضميره ولا في متعلق ضميره وعمله بحسب المميز نحو كم يوما وحربة
ورجلا ضربت وجاز النصب على شريطة التفسير في مثل رجلا ضربته والرفع على انه
مبتدأ او خبر وما اقتضيا الصدر لم يجز دخول حرف الشرط او التحضيض فلم يجب النصب

زا

وبل

ك

على شريطة التفسير والثاني وان لم يكن كل واحد منهما مجرورا او منصوبا وجواز نحو قوله
بكونه مجردا عن العوامل اللفظية في نحو كونه كل واحد منهما ظرفا لكونه مجرورة ظرفا نحو كم
يوما سرت كم قدم لو جوديته والثاني وان لم يكن ظرفا فكل واحد منهما مبتدأ نحو كم مالك
نحو الاطلاق على ما ذهب سيبويه فانه يخبر عنه عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط لكن لا يأتي
الرفع على الخبرية في من وما الاستفهاميتين لامتناع ظرفيتهما وكذا اسماء الشرط اذ لا يجيء بعدها
الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين وانى واذا وان جر بها
نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك بيان الوجوه في مثل كم عمة لك يا جرير و
خالة لانه في صدد القواعد لا في بيان اعراب الابيات الظروف المعهودة عند النحاة
في باب البناء كركب الامير اذا كان واحدا او هو اي الظرف مطلقا مجرورا وبنيا الظرف او
جارا ومجرورا مستقر اي مستقر فيه معنى عامله وينتقل اليه عمله وضميره ولذا سمي
ركنا وفضلة لو تعلق ذلك الظرف بعام كالكائن والحاصل والموجود والمستقر فانها عامة لكل
الموجودات حذف من اللفظ نحو في الدار زيد ويوم الجمعة القتال والا اي وان لم تعلق بعام
حذف او تعلق بخاص نحو زيد الكائن في الدار او عام ملفوظ نحو ... ولم يكن فالظرف
لغو فضلة مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شيء من الثلاثة المذكورة ولا له اي في نفسه وانما النصب

المحل

المحل في مررت بزيد فليس محله نصبا او بجار الى وسيلة في افضاء معنى الفعل اليه فهو اذن من
جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل
مسامحة او تجوز تسمية الكل باسم الجزء منها اي الظروف المبنية ما ظرف لجملة جزء الظرف و
ما بينهما اعتراض او استئناف قطع اضافته بحذف المضاف بلا عوض اذ لو عوض عنه
فكما لم يقطع منصوب وهو في الظرف كثير نحو قوله تعالى كلا من بالاخبار او في
الظرف قيل نحو قبله وكنت قبلا كما اغص بالماء الفرات والمعنى في الكل واحد وقال
بعضهم المحذوف منوي في المبني وغير منوي في المعرب وقال الرضي نحو الاول اكثر وبعد
وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن على ومن علو
ولا يقاس عليها ما بمعناها كيمين وشمال بنيت لاحتياجها الى المحذوف وعلى الضم
جبر النقصانها باقوى الحركات ومنذ اي مثل الظروف المقطوعة عن الاضافة في البناء
على الضم لا على ... وليس غير لكن اذا في العلة المذكورة وقيل لشبهها بالغايات في شدة
الابهام فيه ما مر من عدم الانسياج للعلة الواسطة وشرط بناء غير مقارنته بلا او ليس
اذ لم يسمع في غيرهما وحسب للاشتراك المذكور ايضا وقيل الشبه بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب اذ فيه تمام تناسب ما مر من جره
والاستعارة من مستعمل المستعير وسواء من ساله السائل وعدوا من اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى

واوسطها وهو الابهام الى الاوضح وهو كثرة الاستعمال لو ثبت وهو وهم ومن الكل الا النوع

اذ عدم التعرف فرع الابهام على زعمهم ولعذوبة توسطه بين لتحقق مشابهة حيث الغايات

بل توسطها ايضا لتحقق مشابهة بالحرف لما ذكرنا ومنها اي من الظروف المبنية وتركيبها

النسب حيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اسمية او فعلية اضافة او زمانا اكثر وقد

يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فجره بعضهم نزولا على البناء وهو الا

الى الجملة المعدودة من قبيل الاول والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى الجملة لا يوجب

البناء لتعلقه في صور كثيرة بل نزوجها وعند ظرف ما كو حيثما تجلس اجلس بالو تضمنه

معنى ان واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا بعده اي المستقبل

بمعنى الماضي نحو اذا طلعت الشمس وبانه اذا اله اجمع لا بعده كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين

السدين وفيها اي اذا معنى الشرط ولذا اختير بعدها الفعل لمناسبة الشرط الفعل وان لم يجب

كان ولو لعدم تاصله فيه وقد يجيء اذا حرف للظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى

ويستعمل اذا للمفاجأة بلا تقدير في خبر فعل و[illegible] نحو اذا تقدم زيد اذا يتعقد عمرو ومنه الحر

لعدم الشاهد وجاء اذا للمفاجاة فيلزم المبتدأ غالبا بعدها لزوم للاسم فقضى

يستعمل في باب الاشتغال وما يليه النصب يعقب واذ للزمان الماضي وان دخل غيره

الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين ويدخل على الجملتين الاسمية والفعلية على السواء لعدم

معنى

صافه

الشرطية

معنى الشرط ولو قال ويستوي الجملتان لكان اظهر واين اذ اللمفاجاة نحو بينا نحن عند فلان

اذ طلع زيد فيه نحو ح لا حرف واين استفهاما وشرطا جالا انه بمنزلة الذي اسم المدلول

للمكان ومتى فيهما اي في الاستفهام والشرط وايان استفهاما اطلاقا للزمان المبهم وكيف

استفهاما للحال بمعنى الصفة لا الزمان وهو جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال

فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت و

قدم الاحوال لاشتمالها على سبب البناء على الظروف ومذ ومنذ ذكرهما في الظروف

وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما لها في الدلالة على الزمان اما كاننا بمعنى اول المدة

فيهما المفرد ولا المثنى والمجموع الا انه يولا بالمفرد نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا

فيهما اي زمان المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو ما رايته مذ يوم

لعينه فيه لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل للمعلم او جميعها

اي او بمعنى جميع المدة فيليهما الزمان الكلي بيانا نحو والمثنى او مجموعا ونريد خلاف الفعل

نحو ما رايته مذ سافر وقدم لظهور احتياجه الى المحذوف والمصدر نحو مذ سفره و ان

مخففة نحو مذ ان سافر وان مخففة نحو مذ انه سافر لم يكتف بواحد لاحتياجه

في التقدير الى المكان البعيد فمعدد زمان مضاف وهو اي كل واحد منهما خبر عنه بما بعده

خلافا للزجاج فانه عنده خبر عما بعده ويلزم كون الموقت جزاء عنه كم في نحو مذ يومان

فلضعفه لم يذكره ومنها اى من الظروف المبنية قد يوقف عليها لدى بالف مقصورة و لدن
بضم الدال وسكون النون واخرى ملاقية فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح اللام
ولدن بكسرها ولدن بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وكسر النون ولد بسكون الدال
ولد بضم اللام ولد بضم الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في
اشهر اللغات للوقت الماضي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور للزمان المستقبل
المنفيين فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين
اى دهر الداهرين والداهر الذي يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح اى البناء على الفتح
في الظروف مع اضافة الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن
قرا بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم اللزوم ومع
اضافة اذ كقوله من خزي يومئذ فيمن قرا بفتح الميم للاكتساب بواسطة وكذا جواز
البناء في مثل وغير مع اضافة ما وان وان كسبي وجه الزيادة وجواز سبب البناء ما
ذكر من الاكتساب المذكور للمشابهة للظروف المذكورة لما وقت باعتبار سبب الابهام
في الظروف اصلها فيهما مثل قيام زيد ان تقوم وانك تقوم واقوام غير ما تقول
وان تقول وانك تقول اعلم ان للكلم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة تقسيمه
الى المتمكن والمبني باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة والنكرة

باعتبار

باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار وجود العلامة وعدمها
والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار الدلالة على اثنين او اكثر وعدمها والى المتصرف
والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه والمتصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة
والتفضيل باعتبار اختلاف معانيه مما او المصنف بين هذه الاقسام لكون ترك
المفرد وعدمها لجامد لكونهما سماعيين وعدم تنبيهه على التفضيل لحصول من اللفظ وعلى الاجمال من
مقابلهما وزاد اسماء العدد لان لها احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء
في التانيث والتذكير ولذا ضمها اليهما مؤخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام سوى التقسيم
ليس من المسائل بل امام المبادي كالتقسيمين الاولين وكون الاحتياج الى الاول
اشد قدمه ولما كان المعرفة والمؤنث وجوديين داخلين تحت الضبط قدمهما
وحال مقابلهما كحال المفرد والجامد ولكون فيهما نوع خفاء فذكرهما لجلائهما واما [illegible]
فمباحث الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة
من الصرف ولذا ترك المصنف المتصرف ما ليس فيه كيفية فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات
فان الاشارة داخلة في وضعها او مع غيره كالمضاف او في مجاوره كذى اللام والمنادى
فالاشارة خارجة عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة هذه الثلثة
من قرينة فما بطريق بين الحقيقة والمجاز على مذهب [illegible] المص وعموم المجاز ان وجد [illegible]

مشتركة فيه اشارة بحسبه الى معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد
فانه وان كان فيه اشارة الى حصة معينة لكن لا من حيث التعين بخلاف اسامة بدليل
تعريف الكافية لعدم تناوله المعرف باللام والذي والاضافة لما عرفت وهي اى المعرفة
ضمير المتكلم فضمير المخاطب الغائب فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان
فالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات فالمعرف باللام العهدية والجنسية المنقسمة الى ثلث
والمعرف بالنداء كيا زيد والمضاف معنى ان لم يتوغل في الابهام فيتبع الى احد ما ذكر اذا
كغلام زيد او بالواسطة كغلام غلام زيد كغير بريد انهما مضاف وبان في التعريف وما
دخل الفاء فتعريفه انقص مما قبله وما فيه الواو مساو وفي بعض بعضها المخالفة لما وقع
مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان ما عدا العلم معلوما حده وحكما خص العلم فقال والعلم
في اصطلاح النحاة ما اسم او معرفة لا يتناول غيره راجع الى واحد معين فخرج غير
بوضع واحد فدخل العلم المشترك فانه تناولها باوضاع بخلاف تناوله لهذا
وهذا ومن فانه بوضع واحد عام بمعنى ان كل اسامة يتم ودخل في هذا الحد الا ان يدعى
ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه عدم الفرق في الاستعمال بينهما وبين اسد فلهذا قال
ابن الحاجب في الضمير ان تعريف مثلها تقديري كعدل عمر لاجل لفظه مثل اجتماع العلمية
ومنع الصرف في هذا اى العلم باللام وجوبا لو ثنى او جمع بعد العلمية نحو الزيدون والزيدين

واما حال

٩٧

واما حال العلمية كما باتية لجبلين متقابلين وعرفات فلا لام او سمي اى العلم اى جعل العلم
علما باللام كالنجم بغير صنف كالعز للثريا اب الفاعل ومصدر او غلب اى جعل العلم غالبا في
معين بريد كون العلمية الاستعمال لا بوضع واحد معين بها اى باللام كالبيت الكعبة وجاز
دخول اللام لو سمي بها اى باللام وبدونها صفة كالحسن والرحمن وهذا ليس بكلي
اذ لا يقال المحمد والعلي ومصدر اى الفضل فيما عداها يمتنع اللام ولو جعل لفظ منه علما
له اى لنفسه مع الحكاية نحو باب غالبة وقد يعرب نحو ليت بنصب ولو جعل منه علما
لغيره اى لغير نفسه فالاعراب واجب كما اذا سمي رجل بليت والنكرة في الاصطلاح
ما سواه اى ما سوى ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث في عرف النحاة ما اى اسم فيه التاء
ولو كان ذلك التاء مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء
مقدرة في الجميع وان كانت في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا
شاذا كقديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي كما لف
للعقل والنقل والالف مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء والمذكر ما اسم عداه
اى لم يكن فيه احدى الثلث في هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير
ها في الوقف نحو خرج نحو صافنات واخت وبنت وان اريد المطلق فلا بد من التقييد

بعد الالصاق وان لم يعتبه بالاخر وهو نحو ثمرات وبطلان وان قيد بالاخر الحقيقي
خرج نحو ضاربتي وان جعل الكون بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد التاء
لزم الدور والغرض ان هو المؤنث حقيقيا موضوعة كهي وما وانت ويا نحو تضربين
ونون نحو ضربن وتا وتي وهذه وهذي وكلتا وثنتان وكلها واخواته في حد المذكر
والتانيث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد المطلق فلا منع وان اريد ما
للتانيث يلزم الدور والجواب ان زيد اللام في الحقيقي والكون بعد الاصول وتغير
التاء في الامثلة المذكورة وتمنع التانيث بالصيغة طرد اللباب وحفظ للقاعدة
تسهيلا للضبط وزيد الالف الذي صار مستقلا في منع الصرف وذلك معلوم
باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور
وهو اي المؤنث حقيقي لو كان بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان كامراة بازاء رجل
وناقة بازاء جمل والا اي وان لم يكن في مقابلته ذكر من الحيوان فالمؤنث لفظي كظلمة
وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره الى ضمير المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى
نحو طلحة اي علم المذكر فانه لا يجوز التاء في المسند الى ضميره لا يقال طلحة جاءت او الحقيقي
عطف على ضمير المؤنث اي اسند المشتق الى نفس المؤنث الحقيقي غير الجمع او ضميره
في ضمير المؤنث وحال الجمع سيجيء وينبغي ان يزيد من الادميين لجواز نحو سار الناقة بلا

فصل

بلا فصل بين المشتق والحقيقي احترازا عن نحو جاء القاضي اليوم امراة فالتاء لازمة في
المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال فالتانيث ليشمل نحو يا هند اضربي
وتضربين لكان اصوب وجاز التاء في غيره اي في مؤنث غير ما ذكر من ضمير المؤنث
والحقيقي بلا فصل سواه اي نحو طلحة استثناء من غيره فانه لا يجوز التاء في مسنده امثلة
طلع الشمس او طلعت وجاء اليوم هند وجاءت وكذا في جواز التاء علامة لجمع مطلقا
واحده مذكر او مؤنث حقيقي او لفظي نحو جاءت الرجال او النسوة سوى جمع المذكر
المذكر السالم فانه لا يجوز فيه التاء الا ان المكسر كبنو فيجوز فيه التاء كقوله تعالى امنت
به بنو اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواه اي سوى المذكر السالم فان ضمير الواو لازم
نحو الزيدون جاءوا او ضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا علامة الكل نحو الرجال جاءت
او جاءوا او ضمير جمع المذكر غيره اي غير العاقل وضمير جمع المؤنث مطلقا فعلت وفعلن
لا ذكر نحو الايام والنسوة ذهبت او ذهبن اسماء العدد ولم يعرفه لانه على معناه اللغوي
الذي هو اظهر مما عرف به لو سلم فالاسم اضيف اصولها اي الاصول اسماء العدد التي يتفرع
منها بالنقصان او الزيادة او الاضافة او العطف لفظا او تقديرا واحد الى عشرة
نظرا الى المشترك في المعنى وتقدم في الخطبة ولكن في جمع المجرد في عالم المزيد اصلا و
هو قلب الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فلا يستويان فالحكم اعتبار اللفظ

واسقاط النقصان في النوع ويكتم بكسر شينها اي عشرة حذرا عن توالي الفتحات وفي شعل التركيب وبني زيون يسكنونها لان اصل المحذور توالي الحركات لم يعتبر في تقديم عند لانه يوهم الاطلاقه وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاجر ومائة والف في الاصول اثنا عشرة كلمة وما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام المختصة بها ترك ما كان على القياس فبدا من الثلثة فقال وثلثة بغير تنوين لكونها على النية ولذا جاز وقوعها عند اليها اي منتهيا الى عشرة فان قيل لا حتداد في ثلثة ولا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام على سبيل القطع فكان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلثة والزائد عليها اليها فلا امتداد والتناول قطعيا فيكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا للمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي ملا بالتاء كائن للمذكر او بالعكس اعتبار التانيث لجماعة وبدونها اي التاء كائن لمؤنثة فرقا بينهما وللمذكر تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون ثلثة منها وفيما سيجي سبق ولكن لو ذكر اعلاما لوجوب تغيير واحد لا احد وواحدة الى احد عند التركيب وحذف النون من اثنان واثنتان عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلثة عشر والزائد عليها منتهيا الى تسعة عشر كائن للمذكر ابقاء للجزء الاول

بحاله

بحاله وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتان واثنتان لما لزم الوسط لعدم المؤدبهما وكانتا بدلين من لام الكلمة وهمزة الوصل لا تشبه الا للتعويض كانا من جنس اخر واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر فحملا على نظيره وتبعيدا عن نقيضه وثلثة عشرة الى تسعة عشر للمؤنث تحقيقا لتمام المخالفة وباب تسع عشر بين وهو ثمانية الفاظ تستوي فيهما اي في المذكر والمؤنث ويعطف العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر يعني العقود الثمانية على العدد الاقل يعني الاحد الى التسعة من غير تغيير حالة الافراد في المذكر والتانيث تقول ثلثة وعشرون وثلثة وخمسون الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة والف ومائتان والفان تستعملان فيهما اي المذكر والمؤنث ولم يذكر جمعها لعدم دلالته على عدد معين وهو المراد من اسماء العدد ولذا لم يذكر بضعة ولم يذكر المثنية ايضا لكان اوجه لدلالة الاحاد في المفرد عليه فيها وكذا فيما ساواه اي عند العدد بمائة وما زاد ملابس بعكسه اي العكس ملابس في باب العطف بيانه يعطف الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد وثلثة وخمسة عشر والف ومائة وقد احسن حيث قدم فيه ولو كان اللفظ مذكرا المشخص دون المعدود بان اريد المراة مثلا او كانا ملابسين بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا

كنفس والمعدود مذكرا بان اريد بالرجل مثلا فالاحسن رعاية اى رعاية اللفظ وان
كان رعاية المعنى ايضا جائزة فتقول ثلث اشخص واربع انفس وهو الاقيس والاكثر
فى كلام ويجوز ثلث اشخص واربعة انفس على بحث تمييز العدد ولكن لواحد عن وجوه
ويجوز فى ثمانى عشرة الفتح فى الياء كسائر اخواته والسكون لثقل المركب كمعديكرب
والعدد والحذف مع بقاء الكسرة الدالة عليها لزيادة التخفيف وضعف حذف الياء
مع فتحها اى النون لغاية التخفيف لعدم الياء المحذوف لكان اولى لكان اخر والاوجه
من الكل ذكره فى المذكر والمؤنث لعدم اختصاصه باسماء العدد وكذا احسن فى تقدم
فهو ولا الواحد واثنان وكذا الواحدة واثنتان للتقدم الطبع وترك جهة ونحو
الاستغناء بلفظ المعدود بها مثل رجل ورجلان لافادتهما النص المقصود بالعدد ولا
فى ضبط المسائل لا الدلائل ولما كان لتمييز العدد احكاما مخصوصة ايضا قال ومميز
الثلثة والزائد اليها الى العشرة بل العشرة مخفوض بالاضافة للتخفيف مجموع ليطابق
المعدود العدد وان وجد جمعيتها معنى من جهة المعنى دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا
فى ثلثمائة الى تسعمائة وذلك الا ان للمائة جمعين مائين ومئات ولا يضاف الى جمع المذكر
السالم لا يقال ثلثة حسنين ومسلمات فيلزم وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلث
واخواته بعد وقوع جمع المذكر السالم بعده ويلزم عنده ذكر مميزها كان يقال

الدلالة على صح

ومميز صح

ثمنات

95

ثلثمائة رجل مثلا الى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما نحوه وتجيئه بعد ما هو فى
صورة المجموع بالالف الواو والنون اعنى عشرين الى التسعين وحالكونهما صنفى العا
الكلم وصفات فاقتصر على المفرد مع كونه اخف ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر
فان المضاف اليه ما كان من العدد وكان جنسا للعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان
اعراب الاولين يمنع الاتحاد فى نحو باب عشرين واخواتها فى صورة نون الجمع او
حذف نون مجرفه فيه نحو وكونه اخف مع ثقل التركيب ومميز مائة والف ومميز
تثنيتهما ومميز جمعه اى الالف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز مجرور بالاضافة للتخفيف
كما سبق مفرد لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة
وحمل المفرد عليه طردا للباب ومما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم الفاعل او ما
فى صورته ولكل منها بحث مختص شرع فيه فقال والمفرد اى اللفظ الدال على الواحد
من المعدود والمتعدد مما يتابع باعتبار تصيره اى التصيير معنى فذلك المفرد عددا انقص ازيد
عليه بواحد الثانى الى العاشر والعاشرة لا بمعنى اى لا يشتق مما فوق العشرة لانه اسم فاعل
حقيقة فيقتضى صوغ اشتقاقه منه كثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة يريد انه يضاف
ابدا الى الانقص بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد فى الانقص بدرجتين

وتمييز

او المساوى او الزائد وباعتبار حاله اى مرتبته من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والاول اليه اى العاشر والعشرين والحادى عشر والحادى والعشرين الى التاسع عشر والتاسع والعشرين
ولا نهاية بل يتجاوز العشرين ولكن بالواو ونقول الحادى والعشرون والثانى والثلثون
والثالث والاربعون وما لم يكن بهذا القسم اسم فاعل فى الحقيقة جوز اشتقاقه
من جزء الاول والمعنى على الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو
اول الاثنين او الثلثة الى ما لا نهاية له والباقى يضاف الى مثله وما فوقه نحو ثالث
الثلثة ورابع خمسة ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين او خمسة وواحد
واقع بعد الاثنين فقط كحادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى
اى واحد من احد عشر عاشر من عشر فيه جزان من كل المركبين او حادى احد عشر
بحذف جزء الاخير من المركب الاول مع بناء المعنى على حاله ويعرب جزء الاول لانتفاء
التركيب الموجب للبناء ويبنى جزان الباقيان لوجوده فيهما المثنى ما اسم كان فى
موضع اخره ولو حذف فى لكان اخصر واظهر الف زائده او ياء كذلك فتح ما قبلها
اى اليا لظهور لزوم فتح ما قبل الالف ونون مكسورة ليفيد وكذا الاسم ان فى اى حد لعل
موجود مثله اى مثل ذلك المدلول فى الوحدة والجنس فقط فخرج نحو عمران فلا يقال اقرا
لظهر وحيضى عند الجمهور لعدم الجنسية بخلاف الزيدين والعمرين لانهما بمعنى المسميين بزيد

وهو حقيقة او مجازا فتحتى الحفية وحذف النون عند الاضافة لا بنائها فى كونها جزء
من الدال لانه كالتركيب ولا يقتضى خروج المضاف لان المراد من الوضع وجعلها عوضا
عن الحركة والتنوين يقتضى عدم وجودهما الا بعد التركيب مع العامل وليس كذلك و
ارجاع ضمير ليفيد الى الزيادة يقتضى كونها كلمة لا جزءها والمثنى عينها فان اردت
الوقوف على ما هو الحق فارجع الى صدر الكتاب ولما كان انقلاب الالف والنون
فى المثنى من بحث الصرف لا حاجة اليه فى النحو اصلا تركه بخلاف ما يحتاج اليه فى بحث الاعراب
والنعت ونحوهما وحذف نونه عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب
النحو الباحث عن التغيرات التركيبية فى الاعراب والبناء فقط ويجوز نونه بالاضافة
لشبهه بالتنوين لا لقيام مقام ما حذف ولو ترك فيه ويحذف تاء خصيان
تثنية خصية والية تثنية الية على خلاف القياس لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع
باحديهما بدون الاخرى فكانا كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس لكان نسب
لعدم تعلقه بالنحو المجموع ما اى اسم ان جعل الزوائد حروف جمع او لفظا وحرف جمع
دل بالوضع على افراد فخرج المثنى واسم الجنس لانه وضع للماهية فلذا يقع على الواحد
والكثير فلا وجه لقول الفرائد كل اسم جنس له واحد بالتاء كتمر او بالياء كروم جمع لعدم
وجود خواصه من عدم النسبة والتعيين وعود ضمير المفرد اليه واما ما ليس كذلك كنخل وتمر.

فليس بجمع بالاتفاق ومن ذلك اسماء العدد ايضا لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد فان افراد
الشيء يلزم صدقه او صدق حمله عليها بخلاف احاده فافراد العشرة مثلا كل عشرة وآحاده
كل واحد منها فلذا تدل الاحاد بالافراد بحروف محذوفة ما ليس بمشهور مجموع لله وره
جمع الجمع بل اما الكل واما الدال على كون حقيقيا كالنعم او اعتباريا كانعام فانعام
من حيث دلالتها على افراد من نعم جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه فصاعدا مثلا جملة
مفرد ودة واحدة منزلة نعم فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من التسعة نحو
سهم جمع لا مفرد له من لفظه كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان اشترك في الدلالة
على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثنين واما ماله صورة مفرد من لفظه كركب
في راكب وباقر في بقر فجمع عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع لا جمع عند سيبويه
في راكب وبقر ليا بمنزلة ركب وباقر عنده وان اتفق اشتراكهما في حروف الاصلية
والذي حمل سيبويه على هذا ان اللفظ وهو عدم وجود خواص الجمع السابقة وقد صرح
في صدر الكتاب ان نظرهم لما كان في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا والحدود تبعا وتحملوا
فيها وقدروا ما لا وجود له حفظا للقواعد تسهيلا للضبط وترك التعرض لبعد
جمعية نحو ركب وتمر اما الكتاب بعد صدق التعريف لشهرة مذهب سيبويه او ميلا اليه
فذهب الاخفش هو الظاهر ولو كان ذلك اعتبارا اعتباريا لاستعملا ليدخل نحو عباديد

97

يقدر له عبدد ونسوة يقدر لكون منا منزواله كغلام وغلمة وفي ذكر في جمع ذكر
يقدر له مذكور ومذكار ومحاسن في جمع حسن يقدر له محسن ومشابه في جمع شبه
يقدر له مشبه واحاديث النبي عليه السلام في جمع حديث وليس الاحدوثة المستعملة
لانها الشيء الطريف المذكور خبر شئ النبي عليه السلام عن شئ بتغيير ما حال من
حروف اي من زيادة حرف او حركة او نقصان ويدخل جمع السلامة لان زيادة حرف او
شبهه في عدم جواز الانفكاك مع التصادق تغيير بخلاف نحو سمعهم ولو كان ذلك
التغيير تقديرا اتقديريا للحقيقة كنسوة مثال للجمع لمفرد اعتباري وقد سبق وفلك
مثال للجمع له تغيير تقديري فضمة فلك مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد وهو جمع مكسر
لو يغير للجمعية فخرج نحو مصطفون وطلحات لان تغييره بعد الجمعية للتقل او الوقف او نحوه
بناء واحده ولو تقديرا اترك اكتفاء والا اي وان لم يغير بناء واحده فتصحيح فالصيغة لا تتغير
الا في ذا ووصفا والا لزم بطلان الالحاق في نحو سلق الرجل وعد ابنية الاسم الثلاثي
اربعين كمثره والتغيير السابق لغوي فلا تناقض منه كرد ذلك الصحيح لو كان في اخره قيل
اي في اخر مفرده فيلزم بكتابه والطا ما قبل في المثنى في واحد ولو ترك في السلم جمع الايجاب
واو ويا احرك ما قبلهما بجنسهما اي ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء لفظا كمسلمون و
مسلمين او تقديرا كمصطفون ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع فيدخل نحو صالحوا

عندهم بتغير صح

القوم

العموم ويخرج نحو كيين لكونه خارجا عن المقسم ولان المراد كون المذكر آلة حرف
في المثنى وقد عرفت فساد جعلها عوضا ليفيد المجموع او الزوائد ان صح اي صح ولو
مفرده اكثر منه من جنسه قيل ثبوت الكثرة في المفرد فرض كغلان اقترح مجارده
سبق ترك الاعلال ودم قدم وحذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما
سبق مع كونه حكما من احكام الشرط طبعا للتوب من ذكر النون وشرطه اي قياس
جمع المذكر الصحيح وللحاجة الى ارجاع الضمير الى الاسم الذي اريد جمعه جمع صحيح بانه في غاية
الركاكة حال كونه اسما لا وصفا ان يكون مذكرا مفرده مذكرا العقل يا والمراد بالسابع
الاصطلاحي فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسمي اسم رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع
بالاتفاق وكنحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن
كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء ولو
تقديرا فيخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح بعيد
يفهم من اللفظ اصلا لعدم القرينة علما اي مدلوله علما وجوز ان يجعل تقديره ان يكون
مفرده مذكرا اي دالا علما عالما اي دالا فالوجهان متساويان لاحتياجهما الى [illegible] محذوف
ولو قال علم مذكر عالم لكان اظهر [illegible] ولو اكتفى بتذكير العالم لكان اخصر ايضا وشرط
حال كونه صفة ان يكون مذكرا مفرده مذكرا عالما اذ كر التقريب جهتين لكن الاول ههنا ارجح

لعدم

لعدم المساواة بدل العقل بالعلم ليتناول نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل
عليه تعالى وان لا يكون مؤنثه اي مؤنث تلك الصفة المفرده فعلاء كحمراء فانه لا يقال
احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ومعنى الصفة كالافعل التفضيل الدال
على الزيادة فناسب اشرف الجمع ولا فعلى بفتح الفاء كسكرى لا يقال سكرانون فرقا
بينها وبين فعلان كندمانة ويكون التاء اصلا في الفرق اخترنا في مذكرها اشرف الجمع
نحو ندمانون وان لا يستويا اي المذكر والمؤنث فيها اي في تلك الصفة كجريح كصبح فيه جريح
او مجروحة وكعلامة فلذا اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور في
الكافية وترك مجموع البسائط لان موضوعها اللغة ومؤنث مخطوط على فذكر
والمراد بالاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات لو كان فيها اي في الصحيح تذكر ما سبق
الف وتاء زائدتان وشرطه اي شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو
والنون ان اكتفى باقوى الاحوال ان كان له ان وجد مذكره كمسلمة لسلامتهم من تغيير النوع
على الالف والتاء وان لم يوجد مذكره فشرطه جود التاء في مفرده كحي نفية وطامثة
لو حدث لها الحيض والطمث فيقال حائضات وطامثات بخلاف حائض والطامث
فانهما بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة اعني البالغة فجمعهما حوائض وطوامث لا غير
والالف وان لم يكن صفة جمع من غير اعتبار شرط ولو زادوا سماعا [illegible] اعراض [illegible]

بعدم الاطراد والجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا فتبدا افعال ان جمع على وزنه كافراس
وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة
جمع بعضها يطلق على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اي غير المذكورات من الجموع للكثرة
اي يطلق على ما فوق العشرة بدونها كذا في الرضي والظاهر ان الصحيح يطلق عليهما من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا جمع قلة كارجل في الرجل والا جمع كثرة
كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجوده
نحو قوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء وما كان اسما المتصلة بالافعال بينة في
كتب الصرف فطولاتها ومختصراتها بخلاف التثنية والجمع فترك تعريفاتها وان كا
من المباوي وقد ترك صيغها فعال المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا مطلقا
عن قيد الزمان لانه عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل فيعمل
مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما لمشابهة المضارع فقط فيشترط
زمانه هكذا قيل وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان
مع الفعل كما اعترف به وحينئذ لان عمله البتة فلا بد من عدم الاقتران لهما ومن
اراد التفصيل فليرجع الى اللباب وشرحه مالم يكن عدم كونه مفعولا مطلقا
حقيقة تاكيدا او نوعا او عددا فلا يعمل حينئذ لان العمل حينئذ للفعل وهذا من فروع التقدير المذكور

كعدم

٥٩

كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام كذا في لب الالباب وفي الرضي وقيل اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجود القوي وهذا لا يفيد الامتناع ونحو ضربت ضرب الامير
اللص باعمال المصدر يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي الا ان كان المطلق
بدلا عن فعله المحذوف وجوبا باستغنائه عنه من الظرف المحذوف ولو للمصدرية نعم
لان العمل لفعله في كل موضع او وقت لا موضع او وقت ان كان بدلا فان فيه اختلافا
فعند السيرافي العمل للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه مقام الفعل المصدرية
وكونه مقدرا بان مع الفعل حتى يجوز تقديم معموله واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف
العامل فعلى كلا المذهبين يجوز تقديم المعمول كذا في لب الالباب فيتوجه الوجهان واحد
لا وجهان كما توهم ومعموله اي المصدر يتقدم عليه لو ظرفا كقوله تعالى ولا تأخذكم بهما
رافة حتى بلغ معه السعي لان المانع تأويله بان مع الفعل فان معمول الصلة لا يتقدم على
الموصول وليس المؤول بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحيم للعامل لملابسه
اليه في الاغلب فيدخل فيما لا يدخل الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل
حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون هذا ما اختاره
الرضي والجمهور منعوا مطلقا وقدروا العامل فيما ذكر من الايتين ونحوهما ولا يضمر فيه
نائب الفاعل اي لا يقع الاضمار في المصدر بان يستتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف

ضرب زيد اً او نحو ذلك لان النسبة الى المرفوع ما خوذة في وضعهما فيحكم بالاستتار عند عدم
واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه
للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الحكم وقيل لو اضمر في نحو المصدر لاضمر في
مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما في لفظ واحد
الى الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث
اما اولا فانا نمنع القياس لوجود المانع على زعمهم في المقيس وكان كالفعل واما
فلانه لا يجري في التاكيد فلو نقيس فقد عرفت حاله واما ثالثا فلانهم ان ارادوا
الاجتماع في اللفظ حقيقة فبطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا انه لا بد من علامة
في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحدا في الصفة اكتفي بتثنيتها وجمعها فلم يلزم الاجتماع
بخلاف المصدر فنمنع لزومها في المسند الظرف واسم الفعل ونحو اخرج ان الاضمار
فيهما اتضح لعيانهما ما ضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه
كلاما على السند الاخص لان الافعال غير المتصرفة وافعل من مثلا سند آخر غير صحيح
اذ لا اضمار حقيقة في شيء من الاشياء بل هو حكم محض واعتباري صرف حقيقة في صد
ولا فرق بين الفعل واسم في المعنى بل فى اصل لفظه كلام والمقتضي للاستتار هو الدلالة
على الفاعل موجود فيهما على السواء وان ارادوا الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ

فيختص بالصفة وكونه فاعلها بعينها في الذات وفي الخارج لا يمنع الخبر بل يزيده
وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر في الاضمار بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره
اذا كان غائبا متقدما وهذا مبني على جواز العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار ما
يسبق عند الاستتار وهو الظاهر فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال مثلا زيد ضرب شديد
وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع والسند مر وجاز اضافته اليه اي الى الفاعل وقيل جعل ان
اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصصا
باضافة بمعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس في الى المفعول وقل اعماله اي المصدر
ملابسا باللام المعرفة لامتناع تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا
بين الشيء والمصدر وهذا في الفاعل والمفعول به الصريح واما في الظرف فكثير كقوله
لا يحب الله الجهر بالسوء واسم الفاعل يعمل كفعله لو كان ملابسا بمعنى الحال والاستقبال تحقيقا
كزيد ضارب عمرا الان او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك
الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
قيل ان عد الاشتراط في نحو نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا او مظهرا ولا في الظرف
واعتمد عطف على الفعل المحذوف بدلو على المبتدا او لو بعد النواسخ نحو كان زيد ضاربا
او ذي الحال كجاء زيد راكبا جملا او الموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او غير

نحو اضارب زيد عمرا او حرف النفي من ما ولا وان ولو حذف الحرف ليشمل النفي المستفاد
من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدا التي الفائدة في تغيير عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا
جبلا وهذا عند مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في
التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقال لا اعتماد
في مثله على الموصوف المقدر وهذا اما اختاره ابن الحاجب واقول نصرة لابن مالك
ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف
المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجري عليه ملفوظا او مقدرا
ولم يذكر الموصول لان المراد به هنا اللام فقط اذ الصفة لا تقع صلة الا لها وسيذكره
فلو ذكر هنا لزم التكرار ولو اكتفي بالاول اوهم اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا
فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول لا يعمه كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط
في البارز لا في المستتر والظرف ويصاغ اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى الماضي في
معنى كونه كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه ولو وجد معمولا منصوبا نحو زيد معطي
عمرو درهما امس فقدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي حيث
يجوز عمله بمعنى الماضي ولو مع التقدير خلاف الظاهر نقول لما لم يجد عمله في المفعول الاول مع
كثرة وروده في الكلام كان قرينة للتقدير وقال السيرافي الاجود ان يقال انما نصب هاهنا

الثاني

الثاني من زيد حيث لم يمكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال
ردا على جواب الحذف للتعميم وذلك في مثل هذا معطي زيد امس درهما مما لا اشتباه في الاختصار
وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب
ويضعف مذهب السيرافي في قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرو اذ الاضطرار هنا الى
نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى وباللام اي بسبب دخول اللام
الموصولة لا المعرفة على اسم الفاعل يستوي فيه الجميع اي جميع الازمنة لكونه ح فعلا معنى
وصيغة وكذا المبالغة اوزانها العاملة ثلثة فعال وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا
وفعلا ان اراد اوزان المبالغة كذي اللام في استواء الجميع لم يستقم في المعطوف
وان اراد انها كاسم الفاعل في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى
الحال والاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفية لا يعمل المبالغة
لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب
البصرية بان معنى المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا ويمكن
ان يدفع بان الافعل في التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته
من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد

اسم المفعول اى عمله كاسم الفاعل فى العمل والاشتراط والمثنى والمجموع صحيحا او مكسرا من
اسم الفاعل والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل فى العمل والاشتراط والمثنى والصحيح ظ لبقاء صيغة
المفرد واما المكسر فلكونه فرع الواحد وجاز حذف النون من مثناهما ومجموعهما بالعمل
بسبب عمل النصب على المفعولية معرفا اى ادخلا عليه اللام الموصولة لاستطالته فجاز
الحذف للتخفيف فلا بد من القيدين المذكورين لعدم جواز الحذف عند انتفاء احدهما على
من جواب الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث نعم نعملها
تزيد عليه لانها اعتمدت على ما سبق وهى اى الصفة المشبهة ملابسة باللام المعرفة لا
الموصولة او مجردة اى الصفة المشبهة الطف لا المعرفة ملابس باللام او مضاف الى الضمير
بلا واسطة او بها لا الطلوع المضاف او مجردة عنهما فيه حل نحو حسن وجه عنهم فى المجرد
لا المضاف فلا انفصال ايضا حقيقة لا المنع لخلوكما توهم فيضرب الاثنين فى الثلثة
يصير ستا وهو اى معمولها فى هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب على
الشبه بالمفعول فى المعمول المعرفة عند البصرية لانهم لا يجوزون تعريف التميز و على التميز
عند الكوفية لتجويزهم اياه وعلى التميز بمعنى المصدر اى جعل معمول الصفة تميزا فى غيرها
او على المعرفة او مجرور باضافة الصفة اليه فيضرب الستة فى الثلثة ثمانية عشر
فـ   وامتنع منها الحسن الوجه باللام فى الصفة المضافة الى معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة

حم

١٠٧

خفة لانها اما بحذف التنوين او النون او بحذف ضمير الموصوف منها او من معمولها او نقله
منه اليها والكلمة منها فيه وامتنع الحسن وجه او وجه غلام باللام فى الصفة المضافة
الى معمولها المجرد عنهما لان فائدة الاضافة وان افادت التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم
يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة
زوية   الصفة المجردة عن اللام الى معمولها المضاف فكأنه اختار مذهب الكوفيين فانهم يجوزونه
فى السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما فيه ضمير واحد اما فى نفس
الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان او ما فيه
ضميران حسن لاشتماله على المحتاج اليه لا احسن لاشتماله على زائد والا اى وان لم
يكن فى الصفة ولا فى معمولها ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود
الضمير فى الصفة غير ظ ظهوره فى المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ولو رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما ظاهرا بالفاعلية فلا
ت   ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اى وان لم يرفع بها سوا نصب على الشبه او جر
بالاضافة ففى الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق فى ذلك الضمير
للموصوف فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كحط منها اياه والفاعل والمفعول
الفاعل   اللازمان اراد بلزوم المفعول تعدية فعله الى واحد فان ذلك الواحد ينوب مناب

فلا يصح معموله المنصوب بسكونه كما للرافع والمنسوب به كما يجي كبير اي كالصفة المشبهة في عدم
قرار التسمع والاحكام واما المتعدي منهما فلا يجوز نصب فاعله ولا اجره لكلا يشتبه بالمفعول
على تقدير حذفه وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر معموله منصوبا بعده اسم التفضيل فانه
للفاعل اي التفضيل على غيره في الفعل لا المتفضل المفعول اذ لو كان لهما كثر الاشتباه فحوله
في سائر الاكثر وهو الغالب وقد جاء سماعا التفضيل المفعول كاشهر اي اكثر مشهورية و
لو ترك هذا ايضا لكان انسب لانه من احوال الوضع والصيغة ويستعمل اسم التفضيل بالحح
اللغة بطريق الانفصال الحقيقي باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع الذي سيجي كزيد الافضل
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات
الفضليات او بمن فهو مع من مذكر ح لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره لكراهة لحوق
ادوات التثنية والجمع والتانيث المختص بالاخر بما في حكم الوسط لامتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة على عكس ترتيب الكافية لان
الثالث فرع الاولين في المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس والثاني ناظر الى الاضافة
في لفظ عنوان اشار الى الاول وهو الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه
اي على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرط اي شرط اسم التفضيل المضاف في افادة

هذا

عند المعنى وجوازه فيما بعد فحول عدول اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا
بحسب الارادة للتلازم تفضيل الشيء على نفسه وبحيث بمعنى هذه جاز المطابقة للموصوف
لعدم المانع المذكور والافراد مع التذكير وان كان موصوفه غيرهما لمشابهة المضاف من
في كون المفضل عليه مذكورا معه والاولى وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف اليه فقط
بل للزيادة مطلقا فيطابقه موصوفه لعدم المشابهة ويعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع
على الفاعلية ولا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر في نحو قوله تعالى وهو اعلم من يضل فعلا ناصبا
كيعلم واما العمل في المستتر فجائز بغير شرط بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا وكذا العمل
في الظرف والحال والتمييز لانها معمولات ضعيفة يكفيها رائحة الفعل واما العمل في
في المظهر فله شروط بينه بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد اي اسم التفضيل يكون صفة لمعمول منفي والضمير الراجع الى الموصوف يكون في متعلقه
لا فيه ويدخل من التفضيلية على ضمير فاعله بعينه الجاري وترك ضابط الكافية لغموضه
وصعوبة فهمه واكتفى بالتشبيه والتمثيل لوضوحه لا سيما على المبتدي وقد سبق مرارا
وجه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل ح بمعنى فعل اذ النفي في الكلام يتوجه الى القيد
فينفى الزيادة فيبقى اصل الفعل فيكون احسن مثلا بمعنى حسن معنى ولو لم يجعل ح بل رفع
اسم التفضيل على الجزئية وما بعده على الابتداء لزم الفصل بينه وبين معموله اعني منه باجنبي

وبهذا المعنى أولو على يكون في محلا الا حقيقة وجاء في نحو ضربني زيد بزيد فحذف الضمير المجرور
منه وكلمة في او نحوها في نحو المثال المذكور رجع بناء الجملة الى على حالها وكعين زيد حسن
فيها الكحل من زيد بتبديل رجلا احسن في عينه الكحل اه في المثال الاول وكونه بهذه العبارة
وكونها وفي هذا المثال التفضيلية عقدة بعد الكحل فيلزم الفصل الفعل الماضي ما فعل
بالوضع على ماضي المعنى او زمان او حدث او شيء ماضي بمعنى اللغوي فيخرج نحو امس
ولم يضرب في دخل نحو ان ضربت ضربت وعسى وبني الماضي لعدم مقتضي الاعراب على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو غزا الا السكون مع كونه اصلا في البناء لمشابهة الاسم
في وقوعه موقعه في نحو زيد يضرب وضارب ما لم يجئ اي الماضي الواو والضمير فقدم
لتوجب لازم من الفتح ووجوبه لانه اي الماضي يضم في لفظا نحو ضربوا او تقديرا
نحو غزوا او الضمير المتحرك المرفوع لانه يسكن في نحو ضربت وضربتما وضربتم وضر
للمضارع ما فعل دل بالوضع على الزمان حالا او استقبالا بالاشتراك على الاصح وهو
اي المضارع مشابهة الاسم لفظا ومعنى ومستعملا منه اي معرب من انواع الفعل لا غير لعدم
المشابهة التامة فيه لو انه لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد خفيفة او ثقيلة
فانه حينئذ مبني على الفتح في جمع المذكر وعلى الكسر في المخاطبة وعلى الفتح في غيرهما لانها
جزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى حقيقة.

ونون

والنون في جمع المؤنث فانه مبني على السكون حملا على الماضي واعراب المضارع رفع
ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الآخر المفرد وغير المثنى والمجموع سوى المخاطبة
على الاسم بالضمة رفعا والفتحة نصبا لفظا نحو يضرب ولن يضرب والسكون جزما كيضرب ولن يضرب
ولم يضرب ويعرف اي غير المفرد والمثنى منه المخاطبة صحيحا او معتلا بالنون رفعا وحذفها
نصبا وجزما نحو لم يضربا ولم يضربوا ولن يضربا ولن يضربوا لان الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل كونه
اخر نحو ضربا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو الحركة جعلوا
اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه
دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في نحو ... اصلهما وكونهما علامة الفضلة
فلذا حمل على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب بدله فحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل
الاخر بالالف قد تقدم ... ووحدة بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا لتعذرهما وبحذف
اي حذف الاخر جزما نحو يخشى ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغيره اي بغير الالف بل بالواو
والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا وبالحذف جزما نحو يغزو ويرمي ولن يغزو
ولن يرمي ولم يغز ولم يرم وفي كلام المص نظر من وجوه الاول ان الفتحة والضمة في الصحيح
المفرد يكونان تقديرا في الوقف والثاني ان السكون فيه ايضا يكون تقديرا في نحو لم
لم يضرب الرجل والثالث ارجاع ضمير بغيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح

والرابع ان الفتحة في المقصور لعين الالف يكون تقديرا في الوقف ولو وقع لطوق ولسوى لحاجة
بالضمة والفتحة يحطا ولو تقديرا والسكون كذلك في الصحيح والحذف في المعتل ونحو
بالنون وحذفها لسم مع الايجاز ويرفع المضارع لوجوده عن الناصب والجازم الا
وعامله التجرد عند الكوفيين ووقوعه موقع الاسم عند البصريين وينصب المضارع بان
وكلمة ان التي بعد العلم مخففة من المثقلة فلا تنصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب
العلم والناصبة للرجاء والطمع فلا يناسبه فلابد من السين او سوف او قد او حرف النفي
كقوله تعالى علم ان سيكون والتي بعد الظن تحتمل المخففة باعتبار دلالته على الوقوع و
الناصبة باعتبار عدم التيقن وينصب المضارع بلن وهي الحلي موضوعة لنفي الفعل
المستقبل واذن لو كان فعلا مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاكثر
والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى وقد تجرد
عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكون في الماضي كقوله تعالى اذن
قلت فقد علمت فظهر ما في قول من قال الكوفيين جوابا وجزاء لا يمكنان الا في الاستقبال
وقد اصاب في تقديم هذا الشرط اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل والفرع ونكوص ويجب
في بعض الاعتماد بالعمل في حقه ولم يكن فيه معمولا لما قبلها اذ لا عمل في نحو وانا اذن لا اخرج
لاعتماد مع عدم العمل كما لا كل فيه في نحو انا اذن اكرمك وفي نحو ان تاتني اذن اكرمك وفي نحو

الاعتماد

الاعتماد وفي هذه الثلاثة فيكون المراد الاعتماد الكامل ووجه اشتراط ضعفه وفصله بينه
بين المتصلين لا لتوارد العاملين على معمول واحد لعدم تمشيه في الاولين والا لا
بالكلية والجزئية في المعمول كاف كقولك مرادي ان تقدم ولعدم امتناع برد وقوعه
اذا اختلف محل العمل كمررت بزيد فلم لا يجوز ان يكون اكرمك في الثاني منصوبا
لفظا ومجزوما واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب العمل لا جوازه وذلك في موضعين
بينهما بتعقيب ولو كانت اذن بعد العاطف فيها يكون الاعتماد فيها اكثر والواو جاز
اعمال اذن بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لكونه جملة والفاء ايضا
بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل وصح الفصل بينهما اي بين اذن ومعمول
بالقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو
اذن يا زيد اكرمك لا بغير ذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام خاصة دون اخواتها
وكي وهي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كاسلمت كي ادخل الجنة وان اي ينصب
المضارع بان مقدرة بعد حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان
الى زمان التكلم غيره وهي اي حتى حرف جر بمعنى كي للسببية كاسلمت حتى ادخل الجنة
والى الغاية كسرت حتى تغيب الشمس فلو قصد بالمضارع الحال تحقيقا كمرض
حتى لا يرجونه ولو كان ذلك العقد حكاية كنت سرت امس حتى ادخل البلد يرتفع

المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها للقطع والرجاء فينافي الحال فيكون حتى حرف
ابتداء بمعنى ان ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب لا حرف جر و
يجب في السببية ليحصل الاتصال المعنوي حين انقطع الاتصال اللفظي وترك
التقريبات لظهورها المقصود في هذا الكتاب وبعد لام كي اي لام بمعنى كي للسببية اذ هي
حرف جر ظاهرا لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل اسلمت كي لا ادخل الجنة وبعد لام الجحود
وتاكيد اشارة الى لام الجحود زائدة للتاكيد بعد النفي لكان اي لجحد ثبوت نحو قوله تعالى وما كان
الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الجحد يتحد بالنوع في الجميع ولا حاجة للتعميم كما في المعني
كما لا يخفى فبعد الفاء مضاف اما في اسمها او خبرها ليصح الحمل مثلا كان صفة الله او في الله بعد ثبوتهم
وبعد الفاء لو كانت للسببية وبعد الواو لو كانت للجمعية اي لمصاحبة ما قبلها بما بعدها
وما قبله اقبلها اي الفاء والواو امر حيز وجملة حال من ضمير فاعل فعلية المقدر بعد بعد
كزرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي كلا تشتمني فاضربك اي لا
يكون منك شتم فضرب او نفي قدم لمناسبة النهي كما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك
اتيان فحديث منا او تمن قدم لمناسبة النفي كليت لي مالا فانفقه او عرض قدم
لمناسبة التمني كالا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير منا
او استفهام كهل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني وبعد او لو كانت بمعنى الى

ها

اوالا

الداخلية

او الا ترك ان فيهما لانها خارجة عن معناها وتقدره بعده والتوجيه بمعنى الى او الا
على ان المقدرة بعدها غير وجيه اذ لا يتفاوت في المعنى بين الداخلية وغيرها فالتعقيبية
ضائع بل التوجيه ان يقال غرض ابن الحاجب بيان بشرط معنى الى ان او الا ان وجود
هذا التركيب لا كونهما معنا او نحو لالزمنك او تقطيني حقي وبعد العاطفة مطلقا لو
كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم فبتقدير ان فيكون في تاويل الاسم
فيصح العطف كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف وجاز
اظهار ان معها اي العاطفة كاعجبني قيامك وان تذهب ومع لام كي كجئتك لان
تكرمني ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا يعلم
لاستلزام اللامين المتواليين ويمتنع اظهار ان مع غيرها واعلم ان ان الناصبة تحذف في غير
المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها اللائمي احضر الوغى
في رواية النصب ويجزم المضارع بلم ولما وهما للقلب اي لقلب المضارع الى معنى الماضي
وتاكيد اشارة الى لما للاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولا
يجب الاستغراق في لم وجاز حذف فعلها اي لما عند القرينة دون لم كشارفت ولما اي لما
ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ويكثر في نفي

ف م

الفعل

اللام

المتوقع ودم الامر اي يجزم المضارع بها و به اي بهذا اللام يطلب الفعل وقد تحذف هذه
للضرورة الشعرية كقوله محمد تفد نفسك كل نفس وقد يفتح هذه اللام وجاز اسكان
هذه اللام بدخول الواو والفاء وثم عليه كقوله تعالى ولتات طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا وثم ليقضوا او لا النهي بالاضافة بتنكير المضاف او بتجويز كونه الشيء حراما
الوصف او البيان بتاويل الدال على النهي و به اي بلا هذه تطلب الترك وكلم المجازاة
اي يجزم المضارع بها وهي ان ومهما واذما وحيثما وهما لا يجزمان بلا ما وانما قد [illegible]
سه الطرفين واين ومتى وهما يجزمان مع ما وبدونها وما ومن واي وقيل الجزم مع
كيفما واذا ويجزم المضارع بان مقدرة بعد الافعال الآتية سوى النفي لو قصد
السببية فيه للتقدير فلم يقصد لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا او استئنافا
ولو قدم مفعولا او حذف ويقدر بعد الافعال اه لكان احسن واشمل واثبت لا يخفى
والكلم المجازاة تدخل الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ولو يحمل المتكلم ولو قدم [illegible]
فعلا وكلم المجازات تدخل الفعلين اه لكان اشمل ما سبق ويسمى الفعلين [illegible]
شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين او الاول اي الشرط فالجزم لازم في المضارع ولو كان الثاني
مضارعا فقط ففيه وجهان اي جاز الجزم والرفع في المضارع وكذلك لو كان الاول اي الجزاء
ماضيا بلا قد لفظا او معنى قيد ان للماضي فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب والقيد فيخرج

كـ

١٠٧

كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اذ قد صدقت لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى عن الرابطة ولو كان الماضي مضارعا
معنى بلفظ لم او مضارعا مثبتا فيجوز الفاء وتركه لان اداة الشرط لم يقلب معناه
ولكن جعله للاستقبال فكان مؤثرا من وجه دون وجه والا اي وان لم يكن الجزاء ما ذكر
فالفاء واجبة لعدم تاثير ادات الشرط اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان
الجزاء ماضيا بقد لفظا او معنى او مضارعا بما او لن او سوف او السين او جملة اسمية
او امرا او نهيا او تمنيا او عرضا او دعاء او غير ذلك ويقع اذا التي للمفاجاة مع
الجملة الاسمية موضعها اي موضع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى
الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون الامر
بالصيغة مقابل الامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل براسه مغايرا للمضارع لفظا
وحكما ما يطلب به مدلول ماخذه اي مصدره من المخاطب فيخرج امر الغائب والمتكلم
بحذف التاء فيخرج نحو قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة المخاطب ومجهول امر المخاطب
ويبنى الامر بالصيغة عند الكوفيين البصريين لزوال موجب الاعراب عنه المشابهة التامة
بحذف التاء على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحركة
طرفه ضمير الفاعل الساكن بحركة تجانسه واما حذف الاخر في المعتل فللتخفيف فحاكم [illegible] له

السبب

وهو الصعب في تحديد الصيغة بهذا الاسم دون الماضي والمتكلم وقيل نعم ما قيل اصل افعل لتشتغل بالتفاق
اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها لغوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ونسبة عند البصرية
فيكون موقوفا فلما حذف في النوع وانما لم توجب لنزول الجازم فعل ما لم يسم فاعله
لم يذكر ظاهرا او لا مضمرا بارزا او لا مستكنا فاعله اي فاعل ذلك المفعول ما فعل نسبته
تامة او على وجه القيام الى المفعول في الاول كضرب زيد في ضرب زيد عمرا وان نسبة الفعل الى عمرو
في الاول تامة دون الثاني وان نسبة المعلوم الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية والفعل
مطلقا لو توقف تعقله اي تعقل مفهومه على متعلق وهو غير الفاعل في اصطلاح فالمتعدي
كضربت زيدا والا اي وان لم يتوقف تعقله على متعلق فالفعل غيره اي غير متعد كقعد زيد
قال الرضي فمعنى حد ابن الحاجب قريب بعد وخرج من المتعدي مع كونها لوازم ولا يبعد ان يرسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق
منه بغير واسطة الجار وقد يتعدى الفعل الى اثنين اما مفعوله الثاني غير الاول ذاتا كاعطى
او عينه وهو باب علم ويتعدى الى ثلاثة معا مثل اعلم واري ونبا اصلها في هذا التقسيم لانهما
قبل ادخال الهمزة متعديان الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر بقي الى المفعول الاول
وانبا ونبا واخبر وحدث وهذه الاربعة ليست اصلا بل بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول
الاول الباقي لهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء

عنه

عنه ونحوهما والمفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر
الاخر وجواز تركهما معا وغير ذلك من الخصائص افعال القلوب اي افعال الاصطلاحية الدالة على
احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما كيف او اضافة او انفعال او فعل وتاثير ويمكن ان يراد
بالفعل العام بالعرض فيكون من باب تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهي اي افعال القلوب ظننت
وحسبت وخلت هذه الثلاثة للظن ورايت مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورايت ووجدت
وهذه الثلاثة للعلم تدخل [illegible] افعال القلوب على جملة صريحة او جزئيها او جزء
محذوف جزئي الجملة الاسمية على ان كل واحد مفعول به ومن خصائص هذه الافعال انه
من بين سائر الافعال بان الشان اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين فذكر المفعول الاخر ان اراد
الذكر المفعول فالحكم اكثري لا كلي اذ قد ورد الحذف مع القرينة في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول المحذوف اي بخلهم
هو خيرا لهم ووجه العلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا
الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وعدم لزوم كون المؤول بالشيء في حكمه من كل
وجه وان اراد ما يعم التقدير فالحكم كلي اذ هما جزءا الكلام لكونهما مبتدا وخبرا في الاصل فاذا لم يلفظ
احدهما فلابد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف باب اعطيت فانه يحذف
احد مفعوليه تقديرا او نسيا كثيرا واما حذف المفعولين معا فمشترك بينهما تقديرا ان كان بحوم

يسمع ويخفي وسال زيد عمرا درهما في عطي او نسيا كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون

وفلان يعطي ويمنع وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز لحذف نسيا في مفعولي باب علمت لعدم

الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة

الخبر عن مضمونه الحقيقي الا يرى ان علماء المعاني اوردوا الاية السابقة فقالوا التنزيل منزلة

اللازم فلو قيل العلم فينا بمعنى المعرفة فمفعول العلم مشترك وقد يبنى العلم لضرب من التجوز

وجواز الالغاء عطف على انه اذا ذكر اي تختص هذه الافعال بجواز الغاء العمل لكونها افعالا و

الغاية لاستقلال مفعوليها كلاما ما لم تتقدم هذه الافعال على مفعوليها فانه لا يجوز عند جمهور الغاؤها

لان عامل النصب لفظي مع تقدمها فيغلب المعنوي و هنا اي الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه

لو تأخرت هذه الافعال عن مفعوليها والاعمال اولى من الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت هذه

الافعال بين مفعوليها ويجب الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد وبين الفاعل ومعموله

كلست بكرم احسب زيدا وبين معموليه ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو

سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وتختص

هذه الافعال بالتعليق من قولهم امرأة معلقة لمفقود الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها

ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي

ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا

قبل

قبل الاستفهام كعلمت ازيد قائم ام عمرو وهل زيد قاعد واي الحزبين احصى وعلمت غلام من عندك و

قبل النفي كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب ولا زيد في الدار ولا عمرو وقبل لام الابتداء

الداخلة على معمولها لان لهذه الاشياء صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة ولعمل التقدير يرى

كثير فلا يتبع حذفه فان قيل وجب صرف عن الجانبين وتختص بجواز كون الفاعل والمفعول

ضميرين متصلين لواحد كعلمتني منطلقا وامتنع نحو ضربتني بل يقال ضربت نفسي

لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحد ردوه الى النفس تحريا لو ينبهها الى ما هي

ان يفصل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان يجد علمه بحاله غيره

فلا يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر والمتأثر الاصلين فيهما فاذا اتحدا

معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان ولما افعال القلوب

فالمفعول به في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يتحد الفاعل [illegible] الا تعاق

اللفظ وفيه ضعف اذ المخالف [illegible] مع التنبيه لئلا يفضي الالتباس ولو سلم فلزوم

لزوم المغايرة بقدر الامكان ممنوع لا يكفي المغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز

ضربت الا ايك اذ فيه تقدم وجود حيز والمغايرة ممكنة بان يدين هذا يقال

ما ضربت الا نفسك [illegible] ظننت وعلمت ورأيت ووجدت المذكور بمعنى اتهمت

وعرفت وابصرت واصبت لف ونشر فاضربت يتعدى كل واحد من هذه الاربعة الى خبر

طنت لانه اريد به اللفظ الى مفعول واحد كالاشتق وانما لم يجعل بمعنى صار الامر متعدى مع كونه
اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا التعدي المتعلق من حرفة لان فاعل يتعدى حرف ان
ان رجع الى المجموع الاربعة لم يستقم الى واحد يلزم ملابسة المعنى الاربعة الا ان يراد
بالواحد جنس المفعول الذي ليس بعده معنى الافعال الناقصة نقصانها عدم تمامها بالفاعل
بالفاعل بخلاف الافعال التامة مالفظ لا افعل ليشمل الماويات والتسمية بالفعل الناقص اصطلاح
جديد والمناسبة كونه بعض افراده وجزء بعضها فيدون المعتد ثم ماجزء عدوف بالعمو
نام بل جزء ان كان مبتدا اصاره وجملة معرفة لاجل اخبة امر لانها تعدل عن التقرير
لايهام الدوام والدوام وعن المصدر لايهام الوجود فلا يشمل ليس وليس الكلام في الوضع
والا لاشمل الاخص بالتشديد معلوما او مجهولا وما كان التوقف شاملا الفعل التام
ضرب مثلا وضع الاباحة القرب وتقديره له على تكلفه انه الجواب فبعضهم خص العقد
بالخبر اي بحدث الخبر الناقص وبعضهم بالخارج عن مدلوله وبعضهم بعرف لو تقصد
وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالتقليد بن اعتراف بفساد الحد مع انه يمنع
الجمع لخروج ليس ولو اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال دخل نحو فعال
من اسما الافعال كلها وقد عرفت فساد ما جعل ما عبارة عن الفعل وبعضهم
قال المعنى الحدث العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير
بخلاف الفعل التام فان الحدث عمدة فيه ايضا وجعل الزمان ذو الافعال

والدوام



والدوام وكونها غير عمدة وهذا بعد تسليمه غير ليس في كونه تحكما يجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان
لا قرينة يعتد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدا او بالاسم وفسر
بالمبتدا بعد دخول العامل عليها لكان اقرب وترك قول ابن الحاجب يدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها لاغناء التفصيل الاتي عن هذا الاجمال ويرفع الافعال الناقصة الاول
من الجملة الاسمية اعني المبتدا على الفاعلية وينصب الثاني منها لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه
ثم ذكر معانيها على التفصيل مقتصرا على ما به الافتيار زيادة كما به الاشتراك لظهوره فصار
قدم على كان لعمومه وبمعنى صار للانتقال في الصفة كصار زيد عالما او في الحقيقة كصار الطين
خزفا وكان لها ثلثة لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم سابق او لاحق نحو كان
الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على لتحقق الخبر اي والانتقال
نحو افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اي في كان عطف عليه ايضا ضمير الشان كقول
الشاعر اذا مامت كان الناس صنفان وهذا ليس معنى لكان بل استعمال متفرع على الاولين
فلو قال ويجوز فيها الشان لكان احسن واظهر او تامة بمعنى وجد كقوله تعالى كن فيكون
او زائدة لتحسين اللفظ بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى من كان في المهد صبيا والمنصوب حال واصبح
وامسى واضحى ويكون بهذه الثلثة تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات والجملة من جهتين
وطن وبات في قتل كونهما تامتين نحو ظللت بمكان وبت بيتا حسنا وهذه الجملة كالجملة

كحال بعد لا قرآن الجملة اي المعنى الموجود من الجملة باوقاتها وحرى الصباح والمساء والضحى والظلام
والبيتوتة وتكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات المذكورة وليس قدمه لبساطته
واصالة لنفي مضمون الجملة حالا في زمان الحال وهذا مذهب الجمهور وعند سيبويه ومن تبعه
مطلقا ومافتئ ومابرح ومازال ومانفك قدم للاوقات لتخفيفها واصالتها ثم عينت ترتب
الكافية فيها لان الثلاثة الاخير بالتقديم ثم الصحيح ثم المهموز وهذه الاربعة بمعنى دوام
حدوث خبرها لفاعلها مذ قبله اي مذ زمان امكان قبوله عادة على المعنى خبرها فمعنى
مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يصير انتفاؤه
في اوائل زمان الصبي لعدم امكان القبول ولزمها اي هذه الاربعة من كونها ناقصة النفي
وما دام للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بدل الفاعل بالاسم اشار اليه بان التعبير
ثابت فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا اي لاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر
ما دام الى كلام قبله لانه اي ما دام مع اسمه وخبره ظرف منصوب وفضلة فلا بد له من ناصب
وعمدة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوسه وغدا واضحى وعاد وراح بمعنى صار
اخر هذه الاربعة مع كونها بسائط لانها ملحقات والغالب كونها تامة فلذا راعى
في الترتيب جانبها الاصلية فضلا عن غدا وراح مع اخواتها في المعنى وحملها على طرفي
كونه مدلولهما طرفي النهار وانه ... اقعد بمعنى صار فيهما اي من الافعال النا
قصة

اخرها لفظة ليسا انها ناقصين حيث قال الاندلسي لا يتجاوز ان الموضعين الذين استعملهما
العرب فيهما تحولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره
واطلقهما اقوى فكان اقصر اختاره ولا يتقدم الاخبار اي اخبار الافعال الناقصة عليها
في ما في اوله ما لانها اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع تقديم
معمول المصدر عليه والمصدر لم يعتبر خلاف ابن كيسان حيث جوز فيه الا ما في هذه
الافعال لنفي الحقيقي فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا اجازة التقديم
في ليس ايضا للنفي لان العمدة في اقتضاء صدر الكلام خاصية فيها الا يرى ان لم ولما وان
ولا يخفى الاصح لا يقتضي الصدارة وان كانت للنفي ويفهم من هذا الكلام جواز التقديم في
ما عدا ما دام بات ما اكتفي به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذ
لو نظر الى الاصل فتقدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ او الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل
فكذا افعال المقاربة لم يعرفها لانها نوع من الافعال الناقصة لصدق حدها عليها و
وجود حكمها فيها ولفظ المقاربة يدل على الفصل فيفهم منه انها تدل على المقاربة وهذا حد
جامع ومانع واما كون تلك للمقاربة من جوانبها في عسى او بحو ما كما في كاد او
... وعاد صاحبها في اربع عن حد النوع و ... لغوية ... يدان تقدم
اي عسى جاء زيد وذا ان يتقدم ومن الكوفية ان يتقدم بدل الاشتمال فعسى ح تامة

وارتضاه الرضي بناء على ان عسى استعمالين مشهورين احدهما ان يكون ناقصة خبره الفعل المضارع
مع ان والثاني ان يقتصر على المرفوع وهو الخبر في الافراد فاشار اليه بقوله او عسى ان يخرج
زيد فعسى ح اما تامة بمعنى قرب عن الخبر وهو حصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما في علمت ان زيدا قائم ولا يتصرف عسى بمعنى لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي
لانه انشاء كلعل ولا يعرف لما جرى هذا الحكم وجه وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها
لها بكاد فلا يحتاج الى المحذوف وقد تقوم السين مقامه اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة
على الاستقبال نحو عسى زيد سيقوم وكاد كعسى لكنه اي لكن خبره مضارع بلا ان للدلالة
على الجزم فلا يناسبه ان الدال على الرجاء وقيل لدلالته على الاستقبال اما فيه على الحال وحينئذ
ان كاد لا يدل على الحال فلان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استعمل الا ماضيا
في اوشك مع كونه في القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد وقد تدخل ان في خبر
كاد تشبيها بعسى في بدخول كلمة النفي على كاد ينفي معناه كسائر الافعال ويقول في قال
نفيه للاثبات مطلقا ومن قال في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال وطوّل في جعل الله
تعبد بوجه وكرب واخذ وجعل اي بهذه الافعال ككاد في الاستعمال في كون خبرها الفعل
بلا ان لكنه اكثر العلة واوشك اي واسرع وهو عسى في كونه جز [illegible] على
قد يستعمل في الطمع وكاد في كونه [illegible] بدونها فعل التعجب ما احسنه وافعل به اي كان على وزن

وهذا التعجب اوضح واصح والدلالة على التعجب يعرف من لفظه ولا يتصرفان بالتثنية والجمع
والتأنيث والخطاب والتكلم ونحوها ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول ونحوه عليهما والفصل
بينهما وبين معموليهما كما احسن في الدار زيدا خلافا للمازني في الظرف وجاز الفصل بكان
وحدها بين ما وافعل نحو ما كان احسن زيدا [illegible] وما صحبته انكره بمعنى شيء لانك
النكارة تناسب التعجب لانه يكون مما خفي سببه خبرها ما بعدها وهمزة افعل للتعدية وفيه
ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه اختاره المص وقال
الاخفش ما موصول والجملة صلتها والخبر محذوف اي الذي افعل اي جعل في افعل شيء عظيم
وعنه حذف الخبر وجوبا عن سد شيء مسده وذا عن مجهود وبه في افعل به مفعول
لافعل بمعنى صيره ذا فعل على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية او زائدة والهمزة
للتعدية في الفعل ضمير هو فاعله اي اجعل انت اياه ذا فعل اي صفة به وهذا مذهب
الاخفش اختاره وعند سيبويه الباء زائدة في الفاعل لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقول [illegible] بمعنى الماضي والنقل للصيرورة الحاصل صار
ذا فعل وكون الامر بمعنى الماضي غير معهود فلذا لم يختره المص افعال المدح والذم كما
الوضع لانشائهما يعرف من اللغة فالمحتاج اليه معرفتها بمعرفة الاصطلاح ليتوسل به الى
معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل بعد الافراد استغني به عن الحد نعم وبئس [illegible] عليهما

معرف باللام للعهد الذهني او مضاف اليه اي الى المعرف باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل
زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او ضمير مميز بفتح الياء بلفظ ما بمعنى شيء نحو نعما
اي شيئا او عند ما هو فيه نكرة بمعنى الشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذي اللام وهذا غير
معهود فلذا لم تخرج [illegible] وقدم او نكرة منصوبة كنعم رجلا زيد وبعده اي بعد الفاعل
المخصوص بالمدح او الذم وهذا هو الغالب وقد يتقدم المخصوص على الفعل نحو زيد
نعم الرجل مبتدأ خبره مقدم المخصوص فيكون ما قبله خبرا مقدما قبل العائد اللام وتأنيث هذا
في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد بشيء او الخبر المحذوف تقديره هو فيكون جملتان وقد
يحذف المخصوص عند القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام قدم لان المطابقة
تعم ايضا في المقدر كالملفوظ وليس الحذف نسيا ولا بد من مطابقته اي مطابقة
المخصوص له اي للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس وساكن بئس
في افادة الذم والشرائط والاحكام وحبذا وقع عليه ذا وحب كظرف اي صار حبيبا
ولا يتغير حبذا في الافراد ولا في غير فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه كالمثل والمخصوص بعد حبذا مع
جري الامثال يقال حبذا الزيدون ومخصوصه اي مخصوص حبذا كما لو ان مخصوص نعم وبئس
في تعديته غالبا في الوجهين في اعرابه ويأتي قبله اي قبل مخصوص حبذا او بعده حالا او
تمييز على وفق اي في مخصوص حبذا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كحبذا

الزيدان راكبين وحبذا امرأة هند في الحال والتمييز هو في الاثر فلا يهم بالمخصوص
وما كان التمييز من اسم الاشارة قبلنا في الاسم الخلاف في العكس في ترتيب الكافية
ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد نفسا وابوه فارسا والتمييز يرجح
لكونه انسب للمدح والذم فيتحقق التعجب الحرف قد سبق حده في الجر هو اي الحرف
الجار حرف وضع لافضاء الفعل اي ايصاله او معناه اي ما دل على الحدث كالاسم المتصل بالفعل
الى ما يليه ولو كان الاسم تقديرا نحو عمرا مررت وهذا التعريف لا يتناول الزوائد
ولا يشتمل رب فيكون حد الجار الذي فيلزم كون ذكر غير الاصل استطرادا مع كونه مقاصد
النحو ولو لاه مع تغير الحد من للابتداء في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا
عند الكوفيين كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي التجئ اليه منه فان الالتجاء يتمشى في حكم التفضيلية والتبيين
اي اظهار المبهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اي الذي هو الاوثان والتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه كاخذت من الدراهم والبدل
ويعرف بصحة قيام بدل مقام من كقوله تعالى ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة والتجريد
وهو ان ينتزع من امر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من
الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة نحو لقيتم

لي من فلان صديق ولعيت من بني اسد والاستغراق في النفي كما جاءني من رجل فانه نص
في الاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهر فلذا يجوز
ما جاءني رجل بل رجلان فظهر انه بمعنى الزيادة ومثلها ما جاءني من احد فان احد اذا
قرن به حرف النفي افاد الاستغراق البتة كان من مزاد ولا فلذا لا يقال بل اثنان ولم
يذكرها لانها سيجيء ومنها قبل لام الكلام والقسم كمن ربي لافعلن كذا وبضم اوكسر
اي كما يكسر فيه اي في القسم ولا يدخل الا على لفظ الرب والى وحتى للانتهاء في المكان
والزمان بلا خلاف والى قد تكون بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم ويدخل الى الضمير كما يدخل الظاهر اليك والى واليه
ويفهم من هذا التحقيق الذكري كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال حتاك
ولا حتاك ولا حتاه وفي للظرفية اي ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا
كالنجاة في الصدق وقد تجيء او كونه بمعنى على جرا وحالا كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع
النخل قال المحققون انها للظرفية فيه ايضا مجازا لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف
في الظرف والباء للاستعانة لم يصبح تقديمها اذ الالصاق اصل وغالب في الباء والمراد
بالاستعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره كتبت بالقلم وللمصاحبة فيكون بمعنى مع
كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور

لكم

٤

الباء

نحو

114

نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب منه وهو مستلزم المصاحبة بالعكس فاذا
قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملتصقا به حال الاشتراء والتعدية
اي جعل الفعل اللازم متعديا بمعنى التصيير نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا وهي بهذا المعنى
قليلة وسماعي ولكنها تعدية بمفهوم مجازي وعلى فلكل من تعديتها على المقابلة وما
وجه ولها التعدية بمعنى الافضا فمنهم لكل مجار اصل والمقابلة اي لوقوع مجروره
في مقابلة اخر بعت هذا بكذا والظرفية جلست بالمسجد والبدل كما عوضت
بهذا الثوب حين اتى الثوب كما رايت بزيد اسدا واللام للاختصاص ملكية كالمال
لزيد وبغيرها كالجل للفرس والتعليل كضربت زيدا للتاديب وفي حجت لمخافتك و
القصد اي الارادة كقوله تعالى الا ليعبدون فان افعال الله غير معللة بالاغراض
على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية لا يناسب اختصار المتن لعموم التعليل
والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولدوا للموت وابنوا للخراب في المحققين
على انه للتعليل مجازا وبمعنى عن بالقول كقلت لزيد انه لم يفعل الشر وبالله للقسم
والتعجب اي معهم كقوله لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام وكي للغرض وانما
في ما لا تستعملها فيه نحو كيف فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف
النون ما كما في لم وعم ورب للتقليل اي لانشائه وانه للتكثير كما في مقام المدح والذم

حين ما

ويصدر رب لكونها انشاء ويختص بدخول نكرة موصوفة بمفرد او جملة لتحقيق التقليل
وفعلها اى رب ماض لان حالة معلوم ويحذف فعل رب ربما نا غالبا لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد يدخل رب على مضمر مبهم وهذا نحو مبهم لام جميع له فيكون بعده
تميز بفتح اليا مضاف الى منصوبة المضاف الى ضمير المضمر اى يكون مميزا بنكرة منصوبة
واضاف المنصوب الى المضمر لانه عامله ويكون رب بما الكافة عن العمل فيدخل رب
على الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين والاسمية نحو ربما زيد قائم الا لو كان ما زائدة
فان رب ح يدخل على الاسم نحو رب ضربة بسيف وواوها اى واو وضمير رب بعدها
لا يدخل المضمر كما يدخل رب بل يختص بنكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس والعمل
لها اى لرب لو بها فيكون اختيار المذهب البصرية او لواو رب لانها مضاف
لقيامها مقام رب فيكون اختيار المذهب الكوفية وواو القسم مبتدا ويختص بالظ
اعتراض فلا يقال وك لافعلن وتاؤه اى القسم عطف على واو القسم ويختص باسم الله
باسم من بين الاسماء الظاهرة يجب حذف فعلها اى كل واحدة منها ولا يكون بالنصب
او الرفع جواب كل منهما طلبا اى لا على الطلب والسؤال فلا يقال او اسم وتالله اخبرني
وباؤه اى القسم عام يدخل المضمر والمظهر اسم الله او غيره ويحذف فعله ويذكر وذلك لانها
الباء اصل الكل والواو بدل منه ومنه التاء ويجب ان يخط مرتبة الفرع عن اصله وجوابه

الهم

اى القسم يلزم الطلب باللام الابتدائية للتاكيد وحرف النفي ما ولا وهما يعان الاسمية
والفعلية والظاء ان سقطا ان المخففة بالكاسرة من قلم الناسخ فانها ايضا يقع جواب القسم المثبتة
ويحذف جواب القسم لو توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او
تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد قائم والله للاستغناء عن الجواب في
الصورتين لوجود ما يدل عليه ومن للبعدية وعلى للتجاوز ولعموم لنحو اديت عند الله
وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو على دين وهما اى عن وعلى اسمان
بدخول من الجارة عليهما للامتناع دخول الجار نحو من عن يميني اى من جانبه ومن عليه
اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو الذى كزيد عمرو وقد يدخل الكاف الجر نحو انا كانت
وقد يكون اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذا
للطافتها اخر هذا الا انه استطرادى ومذ ومنذ كلاهما للزمان للابتداء
الزمان بدل في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ان
مبدأ زمان فعلهما هو ذلك الزمان الماضي كما في ت من البلد مذ سنة كذا اذا لم يكن
في تلك السنة اى مبدأ مافرتى هذه السنة او امتد الى الان ولو كان للابتداء
الزمان في الماضي لكان اظهر واحسن والظرفية في الحال اى ان اريد بما بعدهما الزمان الحاضر
ولو باعتبار البعض فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوى كما رايته مذ شهر او يوم

اذا كنت فى ذلك الشهر او اليوم اى جميع زمانه عدم رؤيتى هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
فانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبار ما بعد الى وما قبلها
وخلاصته لتقدم ما و عدم الاستثناء اى لاستثناء ما بعدهما عما قبلهما الحروف المشبهة بالفعل
فى انقسامها الى الثلاثة والرباعى والخماسى والبناء على الفتح والدلالة على الحدث مثل التاكيد
والتشبيه والمناسب ايراد الاحرف بدل الحروف لكونها ستة قبل لكنهم لما عبروا
عن الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتى القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها يبلغ الكثرة فان
الاحرف المذكورة اقسام العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير
الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعى فلا بد من بيانه والملاحظة لمقد
للاباء فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع
للافضاء وما شابه الفعل وعمل عمله العرفى وكون ما لها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها
اجمالا ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فيناسب صيغة الكثرة فى الابتداء
تصدر اى يقع فى صدر الكلام الا ان المفتوحة فانها لا تقع فى الصدر اصلا قبل لانها مع
اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشىء آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت
فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى الكتابة وفى ان العلة ح الالتباس وباقى المقدمات

مسند رک

مسند الركب ولو كانت الحروف بما الكافة لا تعمل فى افصح اللغات وتخرج عن الاختصاص
بالاسمية وتدخل الافعال ايضا كما يدخل الاسماء يقال انما قام زيد وانما زيد قائم ان المكسورة بتقدير
وبعد ركنيه مع خبره ولا يتغير الى المفرد وان المفتوحة مع ما اى مع خبره كالمفرد فتقول بلغنى
انك قائم بلغنى قيامك فالكسر لازم فى محلها اى فى محل الجملة والفتح لازم فى محل
اى فى محل المفرد ولو انك قائم اى ان مع الجملة ولو انك قائم فاعل او بتقدير لو ثبت
قيامك فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل وقدم لبساطته وقس على هذا ولو انك
مبتدا او تقدير ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا لامتناع كون المبتدا
جملة اقتصر عليهما للتوضيح فيهما وظهور اندراج البواقى فى القاعدة مع عدم
فلو احتمل لهما اى لو احتمل ان مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح لكن يا تيقن
فان يعلم بر فع ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر بتاويل فانا اعلم والفتح على حذف
الخبر او المبتدا اى فتعليمى ثابت له او جزاؤه تعليمى وقس عليه الواقع بعد اذا المفاجاة
لم تجب فاذا انه يسمع بالباب ثابت فجاز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة ولو كان
كسره حكما بان وقع بعد العلم كعلمت ان زيدا قائم وعمرو ولو تقدم الخبر ان كان تقدم
تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى وان زيدا قائم وعمرو قائم تقوم على القاعدتين
تقديم المكسورة الجملة فينبغى حذف الالتباس الرافع فيجوز العطف اى وتغيير المفتوحة

فيزول معنى الابتداء فلا يجوز العطف المذكور وانما شرط التقدم للاخبر اذ لولاه للزوم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان وكذا لكن اي عطف كان المكسورة
في جواز العطف المذكور لانه لا يغير معنى الجملة ايضا ولاجل تقدير ان معنى الجملة جاز دخول اللام
الابتدائية التي للتاكيد معنى الجملة على اسمها اي اسم ان المكسورة لو فصل بينه وبينها كقوله تعالى
ان علينا للهدى او خبرها كان زيدا لقائم او معموله اي الخبر المتقدم على الخبر كان زيدا لطعامك
اكل ولم يجز دخولها في غير هذه الصور لكراهة توالي حرفي الابتداء وقد عوا ان ترجيح
للعامل او لبطلان صدارة اللام بلا ضرورة يغير ترتيب الكافية وبدل ما بينها بمعموله
المقدم رعاية للترتيب الطبعي في دخولها والتقرب من تعقيب اللام ووضعا للابهام من ان
يغير ترتيب الكافية فصلا بين الاصل والفرع وقد دخول اللام في خبر لكن وهو مذهب الكوفيين فيه
نحو ولكنني من حبها لعميد واول بان اصله لكن انني فخففت وخبر البصرية فعادة العا[illegible] ملينة
بكون التاكيد ادعى للصدارة فاستوينا فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا مرجح و
بهذه العلة لم يجز دخولها على باقي الحروف المشبهة سوى ان المفتوحة المغيرة معنى الجملة
فلا يدخلها لمغيرة ولو خففت المكسورة يجب دخول اللام في خبر للفرق بينها وبين النافية
وجاز في الغاء اي ابطال عملها لفوات بعض مشابهة الفعل كفتح الاخر وجاز اعمالها لها
على ما هو الاصل فلا يجب اللام لحصول الفرق بالعمل عند ابن الحاجب ودخولها مبتداء

اي

117

اي دخول المكسورة المخففة حجرة على فعل المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب
حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون ويكون عطف دخولها عن فاعل
يجب ولم تجعله عطفا على الغاء لما مع التقرب والظهور لبلا شيء باختيار مذهب
الكوفيين فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت اي لو خففت المفتوحة
يعمل في ضمير شأن مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم
يوجد عملها في الظاهر مقدرة وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقل عمل المفتوحة حة
المخففة في غيره اي غير ضمير شأن وبدخل المفتوحة المخففة لجمل مطلقا اسمية او فعلية
من النواسخ اولا ويجب مع الفعل اي اذا دخلت المفتوحة المخففة الفعل المتصرف
غير الدعاء يجب ان يكون مع الفعل حرف النفي لا او لن او لم لكيون كالعوض من المحذوف
لا للفرق بينها وبين المصدرية لانها تجامع المصدرية ايضا ولذا قدمها على الثلاثة الاخيرة
فانها للفرق ايضا فالاول كقوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع اليهم او يحسب ان لن يقدر عليه
والحسبان ان لم يره او السين كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا وكان
وهي حرف برأسه كاخواتها على الصحيح للتشبيه وقد يعمل مخففة والالغاء غالب ولكن
هي ايضا [illegible] عند البصرية للاستدراك اي رفع توهم يتولد من الكلام المقدم نفيا

بين كلامين تغايرا نفيا واثباتا نحو فقط كزيد حاضر لكن عمرا غائب او و لفظا
كجائني زيد لكن عمرو لم يجيء ولا يعني لكن لو خففت لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجراها ويدخلها اي لكن مشددة ومخففة الواو لعطف جملة على جملة اولا لا
وليت للتمني اي انشائه فتدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما والممكن الغير
المرجو ويدخل ليت ان المفتوحة كليت ان زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبرها
اسم ليت والخبر حاصلا وعند الفراء سادة مسدهما كما بعد علمت ولعل للترجي
فتختص بالممكن المرجو او المخوف كقوله تعالى لعل الساعة قريب حروف العطف هو
في اللغة الامالة اصطلاحا والعرف امالة المعطوف الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفاء
للترتيب بلا مهلة وثم وحتى عطفان على الفاء اي مثلها للترتيب ايضا ومعطوفها اي حتى
جزء متبوعه القوي والضعيف لافادة القوة او الضعف كمات الناس حتى الانبياء وقدم
الحاج حتى المشاة بمهلة بيان لهما وما بينهما اعتراض او حال من حتى واو ولما وام للاحد
مبهم وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهامية اي غير مفارقة عنها من لزم المكان اذا لم
يفارقه ولو كان الهمزة تقديرا كقوله ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر
ام بثمان يليها اي الهمزة احد المستويين ويلي الاخر ام ويجاب بتعيين احدهما او
كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة انما يستعمل فيما علم ثبوت احدهما

عند

عند المتكلم بلا تعيين فيطلب بخلاف او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اي
اجاءك احدهما لا على التعيين اولا فيصح في الجواب نعم او لا وام المنقطعة للاضراب
عن الاول مع الشك في الثاني فتستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار
الاول وشككت في الثاني وفي الاستفهام كازيد عندك ام عندك عمرو وقصدت
الاضراب عن الاستفهام الاول بالثاني وقد يدخل للمنقطعة المنع ولو كان بعد خبر لعدم
الالتباس بالمتصلة بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام حذرا عن
اللبس والتاء لان مر او يجب اما في اول المعطوف عليه معها اي اما العاطفة كجاءني
اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام على الشك وجازت اما في اول
المعطوف عليه ولم تجب مع او العاطفة كجاءني اما زيد او عمرو ورأيت زيدا او عمرا
لان او يعم للشك الاولى والعارض واما الاول خاصة وبل للاضراب عن حكم
الاول بجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات اي في الكلام
المثبت كجائني زيد بل عمرو فكانه لم يحكم في المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه
والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق الصدق واما في النفي ففيه خلاف بين في
المطولات ولا لازمة للايجاب اي غير مفارقة عنه لا النفي ما وجب للاول نحو جاءني
زيد لا عمرو ولكن بعكسها اي عكس لا اي لازمة للنفي فهو عطف المنفي نقيضه لا

نحو

فيكون للايجاب ما انتفى نحو الا او لجواب ما قام زيد ولكن عمرو وفى عطف الجملة نظيره بل
بعد النفى والاثبات نحو جائنى زيد لكن عمرو لم يجئ او ما جائنى زيد لكن عمرو قد جاء
حروف التنبيه الا واما يصدر به اى جملة كانت اسمية او فعلية فهما مختصان بالجملة
ليوكد مضمون الجملة وكون الكلام بعدها مبتدأ به وما لا يختص بالجملة تدخل المفرد وهو
ولكنه ودخوله فى اسم الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا تتعين
معانى اسمائها الا بها نحو هذا حروف النداء اى والهمزة للقريب اراد به ما عدا البعيد
فيشمل المتوسط فاى له والهمزة للاقرب وجه تقديمها ظاهر ويا وايا وهيا
للبعيد بهذا مذهب الزمخشرى ق (واما يا الله مع كونه تعالى اقرب من حبل الوريد
فلاستقصار الداعى نفسه واستبعاده له من مرتبة المدعو تعالى وعند ابن
حاجب يا اعم وارتضاه الرضى حروف الايجاب نعم لتقرير اى لتقرير مضمون
ما سبقه استفهاما او خبرا ايجابا او نفيا هذا فى اللغة وفى العرف يفهم منه معنى الايجاب
بعد النفى كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال اليس لى عليك الف درهم فقال نعم يكون
اقرارا ترجيحا للعرف على اللغة وبلى لايجاب النفى خبرا او استفهاما كبلى فى جواب
من قال لم يقم زيد او الم يقم زيد اى بلى قام زيد وانى بكسر الهمزة وسكون الياء للاثبات
بعد الاستفهام ويدخل القسم بلا تصريح بفعله اى لا يذكر فعل القسم ولا يقال اقسمت

اى وربى

اى وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى كقوله تعالى
ويستنبئونك احق هو قل اى وربى ما واجل وجير بالكسر والفتح
وان بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتصديق المخبر موجبا
او نافيا وجاء بعد الاستفهام والدعاء حروف الزيادة ويسمى
حروف الصلة لانه تتوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة وزن
او غير ذلك ومعناها انها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة
والمراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها
اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز فى كلام الفصحاء لا سيما فى كلام
البارى وفائدتها اما تاكيد المعنى كمن الاستغراقية والباء فى خبر ما
وليس او لاقامة الوزن او السجع او نحو ذلك اللام كسر قبله
ولا ابا لك عند سيبويه وكقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله
واذ بوأنا لابراهيم والكاف كقوله تعالى ليس كمثله شئ قدمها
لعدم بحثهما ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون النون
يزاد مع ما النافية نحو وما ان ضاحيت وقلت زيادة ان
مع لما ان فمت فمت وما المصدرية نحو انتظرنا ما اجلس الق

ولو لم يفصل بين اختين لكان احسن وان بفتح الهمزة وسكون
مع لما كقوله فلما ان جاء بشير وبين القسم المقدم ولو اخر نحو
والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان بعد الكاف نحو
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على رواية جر ظبية وما تزاد بعد
ان نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى واين واي وان كقوله اما ترين
شرطا اي حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد بعض
حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ومما خطيئاتهم وقلت
زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم و
انما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بها بدل ولا تزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك ان
لا تسجد وبعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو وغير المغضوب عليهم ولا الضالين ولو قدم هذا
الاطراد لكان احسن وقلت زيادة لا قبل القسم كقوله لا
اقسم ومن تزاد في النفي وما في حكمه كالنفي والاستفهام في الكوفيين
خلافا للكوفيين والاخفش والباء تزاد في النفي ينبغي ان يقيد
بليس وما اذا لم يسمع في الا ولا تزاد في خبر صدر بهل كما في

مطلق

مطلق الاستفهام كهل زيد قائم ولا يقال زيد بقائم ويزاد في غيرها
اي في غير افراد المذكورين سماعا مسموعا لا مقيسا كما لقي بنيه وهي
بالله وبحسبك زيد حروف التفسير شيء نظر الخابح تنصيصا على العدد
بخلاف حروف التنبيه اي يفسر امر مبهم مفرد لكان اي زيد وجملة كقطع
رزقه اي مات وان على صورة المصدرية بفتح عامعنى القول الاجرية
ولا ما ليس في معناه كقوله وناديناه ان يا ابراهيم حروف المصدر
ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر
وغير سيبويه عمم ما نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة
للاسمية خاصة الا اذا كنفت بما يعم   هلا والا المشددتان
ولولا ولوما تقدر هذه الحروف الفعل اي يدخل على اول الفعل
فافاد اقتضا الصدر والفعل بعبارة وخبره وان كان الفعل
تقدير مقدر نحو هلا زيد ضربت الا الضرورة الشعرية كقوله
فهل نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم على ترك
الفعل وفي المضارع الحض عليه   اي الدال على توقع
المخاطب قد كقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب

في الماضي للتقريب اي تقريبه من الحال وفي المضارع التقليل اكثر
اي في اكثر المواضع والازمان وقد يكونان للتحقيق كقوله تعا قد
نري تقلب وجهك وقد يفصل بينهما اي بين قد والفعل بالقسم
نحو قد والله احسنت وقد يحذف كقوله تعا فصدقت اي فعلم
كقوله لما انزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت

الهمزة وهل بصدر الكلام وجوبا والهمزة يلي الاسم
مع وجود الفعل فلا يقبح كان زيد ضربت وقبح هل
زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال بلا
قبح ازيد قائم وهل عمرو قاعد وتاتي الهمزة للانكار مطلقا
اي سواء كانت لمجرد الانكار كما تضرب زيدا وهو اخوك او
للاستبطاء كقوله تعا الم يان للذين امنوا الاية او للتحضيض نحو
الا تقاتلوا وللتقرير كقوله الم نشرح لك صدرك او للتسوية
كقوله تعا ءانذرتهم ام لم تنذرهم او للتعجب كقوله تعا الم تر الى
ربك الاية او للتوبيخ كقوله تعا اكذبتم باياتي وهل لا يستعمل
في شئ منها ويدخل الهمزة الحروف العاطفة دون هل كقوله تعا

او كلما

171

اوكلما وافمن كان وثم اذا ما وقع وكون الهمزة معادلة لام المتصلة
دون هل عرف في حروف العطف فلذا لم يذكره ههنا ويحذف حي
اي همزة الاستفهام عند القرينة ويجوز حذف فعلها ايضا عندها
كقوله تعا ابشرا منا واحدا ولا يحذف هل ولا فعلها وحروف الاستقبال
السين وسوف وفيه اي في سوف زيادة تنفيس اي تاخير
نصدر اي محل ان يقع في صدر الكلام وللماضي ولو يدخل المضارع قد
قدمنا لتقدم معناها وان عكسها اي للاستقبال ولو بدخول
الماضي ويدخل الفعل وجوبا وان كان الفعل تقديرا كقوله تعا
لو انتم تملكون خزائن وان احد من المشركين فالمرفوع بعدهما
فاعل محذوف لا مبتداء تقدير الاول لو تملكون فلما حذف الفعل
انفصل الضمير وفسره تقدير الثاني وان استجارك احد محذوف
فسر ولهذا اي ولاجل وجوب دخولهما على الفعل فتح الهمزة
في لو انك لانه فاعل مقدر هو ثبت وخبره اي خبر ان اي
حين وقع بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض عن المحذوف
فيقال لو انك انطلقت لا منطلق الا لو كان خبره جامدا فيجوز

للتعذر كقوله تعـ ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولو صدر
القسم على شرط وغيره لزم الماضي في شرطه وان كان ذلك الماضي
معنى لا لفظا نحو والله ان لم تاتني لاكرمنك والجواب له اي للقسم
لفظا فلا يجزم ولا يدخله اللام التي يدخل جواب ولا الفاء تقول
والله ان جئتني او لو جئتني ما اكرمك وان لا اكرمك ولا يجوز لا
اكرمك او فاني اكرمك واما معنى فجواب لهما معا ولو وسط القسم
بتقدير الشرط او غيره عليه جاز الوجهان ان يكون الجواب للقسم
لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان تاتيني او لم تاتيني
فوالله لاكرمك وانا والله ان اتيتني او لم تاتني لاكرمك وان
يلي القسم ويعتبر الشرط نحو ان تاتني والله اتيك وانا والله
ان تاتني اتك وتقديره اي تقدير القسم في صدر الكلام كذكره
فيه اي في لزوم المعنى وكون الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اما للتفصيل اي
لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر او في الذهن فيندرج فيه ما وقع
في اوائل الكتب ويجب حذف فعله الذي هو الشرط والتزم

في موضع

في موضعه اي الفعل جزء جوابه اي اما مبتدا كاما زيد فمنطلق
او معمولا لما بعد الفاء كاما يوم الجمعة فزيد وهذا مذهب
سيبويه فانه يجوز وضع جزء الجزاء في موضع الشرط وان كان
هذا ما نع اخر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فجواز تقديم ما يمنع
تقديم ما فيه لا ما بعده عنده حروف الردع اي الزجر والمنع كلا
ويأتي بمعنى حقا لكن المقصود تحقيق مضمون الجملة فلان كان
فلم يخرجه ذلك عن الحرفية ترك تاء التانيث الساكنة لان ذلك
فهم من بحث التانيث ففر من التكرار التنوين ساكنة في
الاصل فلا يعرضها الحركة العارضة مثل عدا الاولى تتبع حركة الاولى
اي يقع بعدها فخرج نون لدن ولم يكن الا للتاكيد فخرج التاكيد
الخفيفة وبكسر التنوين وبضم ساكن كفيها هو الاصل المطرد في تحريك
الساكن والضم للاتباع كقوله تعا وعذاب واركض فيمن قرأ
بضم التنوين ولاتباع ضمة الكاف وهو اي التنوين للتمكن اي للدلالة
على امكنية الاسم في الاسمية بعدم مشابهة الفعل فيكون علامة الانصراف
فيختص بالمنصرف والتنكير كما في صه فان معناه اسكت سكوتا ما في

صه بغير تنوين فان معناه اسكت الان والعوض عن حروف نحو جوار
والمضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ وعامئذ ومررت بكل
قائما والمقابلة لنون الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند
ابن الحاجب وانما جعل تنوين التمكن لوجوده في نحو عرفات مع منع
الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشري نحو عرفات منصرف
وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاؤه غير تمحض للتانيث
لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع تقديرا
حركة فصارت كالنغامة والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد ويحذف التنوين مع همزة ابن في اللفظ والخط في نحو
زيد بن عمرو يريد العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر لكثرة الاستعمال
بخلاف ابن زيد وزيد بن عالم يثبتونهما لا يحذفان في اللفظ
ولا همزة ابن في الخط وقد حذف التنوين في غيره اي في غير نحو زيد بن
عمرو كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ بلا تنوين نونا
التاكيد خفيفة ساكنة او بعد الواو وثقيلة مفتوحة فتختص نون التاكيد
بقسميها بمستقبل فيه معنى الطلب من الامر والنهي والاستفهام و

والتمني

والتمني والعرض والقسم وقل دخول نون التاكيد في النفي تشبيها
ويجب نون التاكيد في جواب القسم المثبت وكثرت نون
التاكيد في نحو اما ترين اي في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة ولها
سائر احكام نون التاكيد لان موضع العرف هاء السكت
هاء ساكنة تلحق بما اي اخر حرف تحركه غير اعرابية ولا شبهة
بها احتراز مثل يا زيد ويا رجل فلا يلحق به هاء السكت وقفا
لا وصلا كثمه ورده وماهيه وسلطانيه الكسكسة والكشكشة
سين مهملة وشين معجمة ساكنان تلحق كاف المؤنث وقفا
حفظا لحركاتها حتى لا يلتبس بكاف
المذكر كاكرمتكس ومررت
بكش تمت
م م